مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣٣) جمادى الأولى ١٤٤٤هـ - ديسمبر ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. مي غيث
محمد سلو جالو
رشا رمزي
محمد بن مصطفى سنكري
د. تشيرين جابر
حسن إدريس طويل
نورهان أبو الفتوح
عمر لي

متابعات إفريقية

العدد (٣٣)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **مآلات الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو**

د. مي غيث، مدرس العلوم السياسية، جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة..... ٨

- **غينيا: التداعيات السياسية والاقتصادية لإنقلاب ٥ سبتمبر**

محمد سلو جالو، عضو هيئة التدريس، جامعة الإعمار، كوناكري. ١٧

- **الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب**

رشا رمزي، باحثة متخصصة في الشؤون الافريقية، القاهرة. ٢٤

- **التعاون العسكري بين مالي وروسيا... والمشاكل الأمنية في منطقة الساحل**

محمد بن مصطفى سنكري، باحث في الشؤون الأفريقية، بماكو. ٣٣

- **اتفاق السلام الإثيوبي: دلالات وتحديات**

د. شيرين جابر ، باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية – مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية. ٤٢

- **تمدد الصين في شرق افريقيا... دراسة حالة: إثيوبيا و جيبوتي**

حسن إدريس طويل، كاتب اريتري مهتم بشؤون القرن الافريقي، القاهرة. ٤٩

- **العلاقات اللاتينية الإفريقية: نحو شراكة فاعلة**

نورهان أبو الفتوح، مدير تحرير مجلة شؤون لاتينية،

مساعد مدير مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية، القاهرة..... ٥٧

- **مدخل لدراسة الأدب العربي السنغالي**

عمر لي، روائي سنغالي مهتم بشؤون الأدب الافريقي، دكار. ٦٨

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

بعد صدور ٣٣ عددًا من «متابعات إفريقية»، بصورة دورية منتظمة، ومع تزايد عدد المشاركين والمهتمّين والمتابعين؛ فقد حان الوقت للقيام بعملية تقييم لهذه المسيرة العلميَّة، لهذه الدوريَّة، التي كانت محصلة ثلاث سنوات، من عمر هذا الإصدار العربي الإفريقي، وكانت قَيِّمَة ثريّة، وعلى مستويات عدّة؛ لعل أولها، هو هذا التراكم المعرفي، الذي أنتجته وقدَّمته، عن أوضاع القارة الإفريقية، التي تشهد أحداثًا وتحولات مهمَّة.

لقد تم نشر ما يقارب ٣٠٠ ورقة بحثية، في أهم الحقول المعرفية الإفريقية؛ سواء منها السياسي، أو الاقتصادي، أو الثقافي، أو الاجتماعي، أو الأنثروبولوجي. وكان ذلك انطلاقًا من مقاربات أكاديمية متنوعة، ومتكاملة؛ مما أسهم، بصورة دقيقة وشاملة، في فهم الوقائع، والإلمام بمفرداتها وجزئياتها، ومتابعة مجريات الأحداث وتطوراتها، وتناول - بالتفسير والتحليل - مختلف الظواهر والأزمات، التي تحدث في هذه القارة الناهضة الواعدة، الباحثة عن وضع لها؛ يحرر إرادتها، ويطلق قدراتها وطاقاتها، ويسخرها لمصلحة شعوبها.

ولقد وافق انطلاق هذه الدورية، في شهر مارس من عام ٢٠٢٠م، بداية انتشار جائحة كورونا (كوفيد - ١٩)، مع ما استتبع ذلك من دراسة لتداعياتها من سائر النواحي: السياسية، والصحية، والاقتصادية، واستطلاع آراء الخبراء، حول مستقبل أوضاع القارة، لمرحلة ما بعد الوباء.

والإنجاز الثاني، يتمثل في نسج شبكة علاقات متميزة، بين إدارة التحرير ببرنامج الدراسات الإفريقية، بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض، مع المئات من الأكاديميين والخبراء في الشؤون الإفريقية، على مستوى القارة وخارجها، وذلك من أجل توثيق عرى التواصل، والتعاون المعرفي المستمر.

وتبعًا لذلك – المنجز الثالث – فقد شكّلت «متابعات إفريقية» منصّة علميّة واتصاليّة، للتعريف بهذا الجمع الطيّب من الكتّاب؛ الغني بتنوّعه الأكاديمي، على مستوى القارة؛ فكان كل عدد جديد، يشكل نافذة معرفية، يلتقي من خلالها المئات، وأحيانًا الآلاف من القرّاء، مع خبراء من أبناء القارة؛ يكتبون عن مجتمعاتهم، بعيون ومعارف إفريقية.

وكان كل عدد تصاحبه، ثم تتبعه عملية تقييم دقيق، للمواد التي يتضمّنها، وكثيرًا ما يكون فرصة لمراجعات، في ضوء ملاحظات التحكيم؛ مما منح الفرصة للكثير من الباحثين الشبان، لاختبار قدراتهم، ومعارفهم التحليلية، ووضعهم وجهًا لوجه، مع كبار الخبراء من المحكمين؛ للاستفادة من خبرتهم، وأسبقيتهم العلمية.

واليوم، وفي ضوء هذه التجربة، تنفتح «متابعات إفريقية» على مجالات معرفية أخرى: تاريخية، وحضارية، وأنثروبولوجية؛ تخصصات لا يمكن تخطيها في فهم واقع القارة اليوم؛ فالحاضر والمستقبل، كان قد بدأ منذ عهود مضت، واللقاء الحضاري بين الثقافة العربية، ومختلف الثقافات الإفريقية، قد تم منذ قرون؛ وهو تفاعل وتلاقح، رسم ملامح الواقع الذي نعيشه اليوم، وهي سمات باقية وراسخة، لأنها ضربت بجذورها العميقة، في بواطن علاقة تعاون وتعايش، حضاري مستدام.

مآلات الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو

د. مي غيث، مدرس العلوم السياسية، جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة.

تُعد بوركينا فاسو، الدولة الأعلى معدّلًا في الانقلابات العسكرية، منذ الاستقلال في أغسطس عام ١٩٦٠م عن فرنسا؛ حيث شهدت قرابة ثمانية انقلابات عسكرية، ولم يقتصر الأمر فقط على تعدّد الانقلابات العسكرية، بل تعدى ذلك إلى تسارع وتيرتها؛ مما يثير التساؤلات العديدة حول مستقبل الدولة، في ظل تلك الانقلابات المتكررة والمتسارعة، ودور الأطراف الخارجية، وتداعياتها على إستراتيجية مكافحة الإرهاب، ومستقبل الجماعات الإرهابية، واحتمالية تكرارها في دول مجاورة، وتطبيق نظرية «الدومينو أو كرة الثلج»، في العلاقات الدولية.

ويمكن تناول هذا الموضوع، في إطار المحاور التالية: أسباب تكرار ظاهرة الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو، وتداعيات الانقلابات العسكرية ومآلاتها.

أولًا- أسباب تكرار ظاهرة الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو

منذ استقلال بوركينا فاسو عن فرنسا عام ١٩٦٠م، شهدت الدولة العديد من الانقلابات العسكرية، التي بلغت ثمانية انقلابات حتى اليوم، مع احتمالية تكرارها. وقد نتجت تلك الانقلابات العسكرية، عن العديد من الأسباب، التي من أهمها: ما خلفته السياسة الاستعمارية من الفقر والتمايز بين الإثنيات، المشكلة للمجتمع البوركيني من ناحية، وتدخل الأطراف الخارجية في الشأن الداخلي البوركيني، من ناحية أخرى.

وعند الوقوف على الانقلابات العسكرية، التي شهدتها دولة بوركينا فاسو منذ الاستقلال، في ستينيات القرن الماضي، فإننا نلاحظ أن غالبيتها كانت لسوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية والمعيشة، وتردي هذه الأوضاع، التي أدّت إلى انقسامات داخل المؤسَّسة العسكرية، والمجتمع ذاته.

وقع الانقلاب السابع في الدولة، مع بداية عام ٢٠٢٢م، في الرابع والعشرين من شهر يناير؛ نتيجة سياسات الرئيس: «روش كابوري»، داخل المؤسسة العسكرية، والتي أدت إلى إضعاف تلك المؤسسة، ومن ثم زيادة عدد الجماعات الجهادية، وزيادة سيطرتها على بعض المناطق؛ ومن ثم التأثير على الأوضاع الأمنية، مما أدى إلى الإطاحة به، وتولي: «بول هنري سانداوغو داميبا»، رئيسًا مؤقّتًا في ٣١ يناير عام ٢٠٢٢م.[١]

ونتيجة استمرار الأسباب التي أدَّت إلى انقلاب يناير عام ٢٠٢٢م، فقد وقع انقلاب آخر في ٣٠ سبتمبر عام ٢٠٢٢م، بقيادة النقيب: إبراهيم تراوري، الذي يتولى قيادة البلاد حاليًّا.

سنة الانقلاب	قائد الانقلاب الذي تولى الحكم
يناير ١٩٦٦م	الجنرال «أبو بكر سانجولي»
١٩٨٠م	العقيد «سايي زيربو»
١٩٨٢م	«توماس سانكارا»
١٩٨٧م	«بليز كومباري»
٢٠١٥م	إعلان «جلبرت ديند بري» رئيسًا للبلاد
نوفمبر ٢٠١٥م	انتخاب «روش كابوري» رئيسًا للبلاد
٢٤ يناير ٢٠٢٢م	«بول هنري سانداوغو داميبا»
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م	النقيب «إبراهيم تراوري»

ويمكن إيجاز أسباب اندلاع الانقلاب الأخير، في أسباب داخلية، وأخرى خارجية.

أ- الأسباب الداخلية

من الملاحظ أن الانقلاب الأخير، كان نتيجة العديد من الأسباب الداخلية، ومن بينها:

١- **التحدي الأمني:** حيث لم يتمكن الرئيس السابق: «دامبيا»، من الارتقاء بمستوى الأمن والاستقرار، أو القدرة على حصار التنظيمات الإرهابية الجهادية، في شرقي البلاد وشماليّها، بل ازداد الوضع سوءًا؛ حيث تصاعدت هجمات التنظيمات الإرهابية، على العديد من مواقع المؤسَّسات العسكرية والحكومية على السواء، وقامت باستهداف الأبراج الهاتفية، وخطوط التيار الكهربائي، لقطع التواصل بين المحافظات الواقعة بالمثلّث الحدودي مع توجو، وبنين، والحكومة المركزية في العاصمة. وقد تنامت الهجمات الإرهابية في الفترة الأخيرة؛ فخلال الفترة من فبراير، حتى منتصف مارس عام ٢٠٢٢م، أدَّت الهجمات الإرهابية إلى قتل قرابة ٢٠٠ مواطن، وخلال يونيو الماضي، واجهت بوركينا فاسو ست هجمات، بمعدل هجمة كل خمسة أيام، لتسفر تلك الهجمات عن مقتل ٣٠٩ مواطنين، وإصابة ٢٨ مواطنًا، فكانت تلك الفترة (فبراير- يونيو) عام ٢٠٢٢م، الأكثر دموية منذ بدء أعمال العنف عام ٢٠١٥م.[٢] ومن ثم؛ فإن نظام حكم «دامبيا»، واجه ذات الظروف التي واجهها النظام السابق «نظام حكم كابوري»، والتي أدَّت إلى انقلاب يناير عام ٢٠٢٢م. بالإضافة إلى عدم قدرته على تمويل المؤسسة العسكرية، وتزويدها بالمعدات والتدريبات اللازمة، لمواجهة الهجمات الإرهابية المتصاعدة،

التي أدت إلى مزيد من القتلى في صفوف العسكريين والمدنيين على حد سواء، وعدم القدرة على تحقيق الأمن والاستقرار، وذلك على الرغم من استمرار فرض حالة الطوارئ؛ حيث كشفت معلومات صادرة عن مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة، عن تزايد حوادث العنف إلى أربعة أضعاف، منذ الانقلاب الأخير.[٣]

٢- **زيادة معدل النزوح الداخلي واللاجئين:** ارتباطًا بالتحدي السابق، ونتيجة له؛ فقد أدى انعدام الأمن والاستقرار، وزيادة القتلى بين صفوف المدنيين والعسكريين على السواء، إلى هروب المواطنين عبر الحدود، ومن ثم زيادة نسبة اللاجئين؛ حيث كشف تقرير حول المساعدة الإنسانية، المقدمة من وكالة التعاون للتنمية الدولية السويدية، في مارس عام ٢٠٢٢م، عن استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية منذ سنوات، ولكن ازداد الوضع سوءًا منذ عام ٢٠٢١م، خاصة مع انتشار الجماعات المسلحة، والأنشطة الإرهابية، وانتشار شبكات الجرائم، التي تشكّل ضغطًا على الموارد الطبيعية، فضلًا عن انعدام الأمن الغذائي، والتغير المناخي، مما أدى إلى اعتبار بوركينا فاسو واحدة من أسرع الدول عالميًّا، في ارتفاع نسب النازحين داخليًّا، إذ إنه مع نهاية نوفمبر عام ٢٠٢١ م، كان هناك ما يزيد على ١,٥ مليون مواطن، بلا مأوى أو مسكن داخل البلاد، أي قرابة ٧٪ من إجمال السكان في البلاد؛ منهم ما يزيد على ٥٠٪ من الأطفال. كما تستضيف البلاد أيضًا ٢٢,٠٠٠ لاجئ من الدول المجاورة، يعيشون في مخيّمات تعرّضت للهجوم، خلال عام ٢٠٢١م.[٤]

٣- **تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشة:** تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشة، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، فضلًا عن تداعيات جائحة كورونا، على الرغم من أن الجائحة كان تأثيرها منخفضًا نسبيًّا، إلا أنها كانت لها عواقب غير مباشرة؛ حيث أثرت تدابير الحظر المفروضة على فرص العمل، ودخل الأسر، كما أثرت – بالتأكيد – على وظائف الرعاية الصحية، والجهات الفاعلة الأمنية، وقطاع التعليم.[٥]

٤- **تباطؤ إنشاء مؤسَّسات التحول الديمقراطي:** ارتباطًا بما سبق، فقد أثرَّت تلك التحديات على عملية التحول الديمقراطي، والخطوات المتّبعة في هذا الاتجاه من التحوّل، وإنشاء مؤسّسات حكم ديمقراطية؛ إذْ كان من المقرر عقب انقلاب يناير عام ٢٠٢٢م، تسليم السلطة خلال ثلاث سنوات، عبر انتخابات حرة ونزيهة، والتي على أساسها استمرّت المساعدات الإنسانية، التي ربطتها الجهات المانحة – من بينها صندوق التمويل التابع للجنة بناء السلام في بوركينا فاسو- بالسير قدمًا نحو عملية التحول الديمقراطي. وهناك مخاوف لدى الاتحاد الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (إيكواس)، بعدم القدرة على تسليم الإدارة للمدنيين، بحلول يوليو عام ٢٠٢٤م.

ب - دور الأطراف الخارجية والتنافس الدولي: إضافة إلى التحديات الداخلية السابقة، تواجه بوركينا فاسو زيادة دور الأطراف الخارجية، حيث لا يمكن إبعادها عن الصراع الروسي- الغربي؛ إذ تحولت إلى بؤرة جديدة للصراع السري: الروسي - الفرنسي في منطقة غربي إفريقيا، بعد دولة مالي.

وجدير بالذكر؛ أن منطقة غربي إفريقيا، تُعدّ منطقة نفوذ فرنسي بالأساس؛ حيث تنشر فرنسا قوات عسكرية، قوامها يصل إلى نحو ٤,٦٠٠ فرد، تتوزع بحسب وزارة الجيوش الفرنسية إلى ٢,٤٠٠ فرد في مالي، و٤٠٠ فرد في بوركينا فاسو، و٨٠٠ فرد في نيجيريا، و١,٠٠٠ فرد في تشاد.[٦]

وعلى الجانب الآخر، فقد كان هناك تصاعد لقوى روسية، والتي شهدت تناميًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة؛ حيث تمتلك مجموعة «فاجنر» مكاتب لها في ٢٣ دولة إفريقية، وتنخرط قواتها بشكل أكبر في بعض مناطق الصراعات. وتشير التقديرات إلى انتشار نحو ٢,٠٠٠ عنصر من «فاجنر» في إفريقيا الوسطى، منذ عام ٢٠١٨م، بينما ينتشر حاليًّا في مالي ٨٠٠ عنصر، في مناطق سيكاسو وموبتي في وسط البلاد، وتمبكتو في شمالي البلاد، وذلك وفقًا لاتفاق أمني بين الطرفين، ينتشر بموجبه نحو ١,٠٠٠ عنصر في البلاد، وهو ما يعزز دور «فاجنر» في القارة الإفريقية، بما يخدم النفوذ الروسي في المناطق الإستراتيجية في إفريقيا، مثل: الساحل، وغربي إفريقيا، لا سيما أنها تمتلك العديد من الثروات والموارد الطبيعية، التي تتنافس عليها جميع القوى الدولية. ولكن، ومع اندلاع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، أشارت العديد من التقارير، إلى سحب موسكو العشرات من عناصر قوات «فاجنر» من إفريقيا، للحاق بالعملية العسكرية في أوكرانيا، حتى إن بعضها قد بدأ عملية الإجلاء منذ يناير عام ٢٠٢٢م.[٧]

وفي حال النظر إلى الانقلاب الأخير، فقد شوهد شباب أمام الثكنات العسكرية، ممن هم موالون لزعيم الانقلاب «إبراهيم تراوري»، الموالي للجانب الروسي، يرفعون العلم الروسي، وسط هتافات مؤيدة لموسكو، كما تبين رغبتهم في توجه دولتهم نحو التعاون العسكري مع روسيا، وإنهاء الشراكة مع فرنسا. وهو ما يوضح تنامي النفوذ الروسي في بوركينا فاسو، الذي أخذ في الازدياد في الفترة الأخيرة، ضمن الازدياد المتنامي له في القارة الإفريقية، وخاصة غربي إفريقيا.

وفي هذا الإطار، فقد أشاد مؤسس «فاجنر» الروسية: «يفغيني بريجوجين»، باستيلاء تراوري على السلطة في بيان له، وذلك وفقًا لما نشره تقرير الكونجرس الأمريكي في ١٧ أكتوبر عام ٢٠٢٢م،[٨] مما يؤكد فرضية، أن ما كان، ما هو إلا انعكاس للتنافس الغربي- الروسي.

ثانيًا- تداعيات الانقلابات العسكرية ومآلاتها

تحمل تلك الانقلابات العديد من التداعيات، على جميع المستويات، كالآتي:

١- المساعدات الأمنية والإنسانية: تعد بوركينا فاسو، من أفقر الدول في العالم، ومن الدول غير المجهّزة للصمود في وجه العواصف، والتحديات الكبرى التي تواجهها. ولم تواجه الدولة تداعيات انعدام الأمن، بل تداعيات الأزمة الصحية العالمية، كوفيد - ١٩، والتغيّر المناخي، وقلة هطول الأمطار، مما جعل المستقبل أمام الشعب البوركيني قاتمًا. وقد تزامنت تلك الأسباب مع الصراعات المتجدّدة بين الأجنحة العسكرية، المدعمة من القوى الخارجية، مما سيؤثر على المساعدات المقدمة للدولة؛ سواء الأمنية أو الإنسانية، حسب الجناح المسيطر على السلطة، فعلى سبيل المثال: نشرت الخارجية الأمريكية تقريرًا عقب انقلاب يناير عام ٢٠٢٢م، أوضحت فيه، أن هناك علاقة إستراتيجية مع حلفاء في منطقة الساحل الكبرى، وغربي إفريقيا، تتماشى مع مصلحتها الأمنية الوطنية، المتمثّلة في تعطيل قدرة الجماعات الإرهابية، مع هدف بوركينا فاسو، المتمثّل في منع التطرف من الانتشار أكثر؛ حيث أدى إلى زيادة عدد المشردين والنازحين داخليًّا، من ٤٧ ألف مواطن في عام ٢٠١٨م، إلى قرابة مليونَيْ مواطن، في أبريل عام ٢٠٢٢م.[٩]

كما نشرت وكالة التعاون للتنمية الدولية السويدية (Sida) في مارس عام ٢٠٢٢م - بصفة السويد من أكبر الجهات المانحة لبوركينا فاسو - وجود إستراتيجية تعاون ثنائية (٢٠١٨-٢٠٢٢م) تستهدف ما يقرب من ٣٠٠ مليون مواطن في العالم، ولكنها تشترط ضرورة الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتحقيق تقدم في الخدمات العامة الأساسية، وتحقيق مزيد من فرص كسب العيش، بما يحول دون تجنيد المواطنين في الجماعات الإرهابية المتطرّفة. وأخيرًا، تحقيق مجتمع مستقر، وشامل لجميع الأعراق والطوائف[١٠][١١].

ومع استمرار تلك الانقلابات، فإن ذلك سيقوّض المساعدات والمعونات الإنسانية، التي تتقيّد شروطها بتحقيق تقدّم في مجال حقوق الإنسان، مما سيؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع في البلاد، وزيادة معاناة المواطنين، بل وزيادة العمليات الإرهابية، وتجنيد الأطفال.

٢- عملية التحول الديمقراطي: تمثّل الانقلابات العسكرية المتكررة، عائقًا أمام عملية التحول الديمقراطي، وحكم القانون؛ فقد كان من المقرر عقب انقلاب يناير عام ٢٠٢٢م، تسليم السلطة لحكم مدني، عبر انتخابات، وتأسيس مؤسسات حكم مدنية ديمقراطية، خلال ثلاث سنوات، إلا أن الانقلاب الأخير في سبتمبر عام ٢٠٢٢م، أدى إلى عرقلة هذا التحول، ومن المحتمل استمرار تلك الانقلابات، نظرًا لاستمرار أسبابها.

وعلى الرغم من أن احتكار الدولة لاستخدام القوة، قائم من حيث المبدأ على الصعيد الوطني، إلا أنه لا يتم استخدام تلك القوة أو تفعيلها؛ فقد أظهرت العديد من المؤشرات، تآكل فاعلية تلك القوة، لا سيما في محيط الولاية، بالقرب من حدود مالي والنيجر، وفي المنطقة الشرقية، ولكن أيضًا – بدرجة أقل – في العاصمة؛ وذلك نتيجة استمرار المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، نتيجة ضعف الأجور، وعدم قدرة الحكومة على تلبية مطالبهم. فضلًا عن استمرار الانقسام السياسي والعرقي لقوات الأمن، مما أدى إلى إضعاف احتكار الدولة لوسائل القوة، وفرض القانون. ومن ثم؛ فإن من المتوقع، عدم قدرة الدولة على تحقيق تقدم في عملية التحول الديمقراطي، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية، وتسليم السلطة لحكم مدني.

٣- **إستراتيجية مكافحة الإرهاب:** وفقًا لاستمرار أعمال العنف، وسيطرة الإرهابيين، وانتقالهم عبر الحدود؛ فإن الدولة لديها إستراتيجية لمكافحة الإرهاب، ولكنّ هذه الإستراتيجية، لم تكن واضحة المعالم من ناحية، ومن ناحية أخرى، يسيطر عليها الطابع الخارجي؛ حيث تتأثر بالرؤى المختلفة للأجنحة العسكرية، المدعمة من القوى الخارجية، مما يعطي فرصة ذهبيَّة للجماعات الإرهابية، لمزيد من التوسع، والسيطرة على المناطق الحدودية، وذلك نتيجة أن ظاهرة الإرهاب في دول الساحل والصحراء، لم تقتصر على دولة بعينها بل إنها مترابطة بين دول الساحل والصحراء[١٢].؛ فوفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي، الصادر في مارس عام ٢٠٢٢م، فقد شهدت السنوات الخمس الماضية، زيادة كبيرة في الهجمات الإرهابية، في منطقة الساحل الأوسط، ولا سيما عند تقاطع حدود بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر؛ حيث تم تسجيل أكثر من ١,٦٠٠ حالة وفاة إرهابية في البلدان الثلاثة، عام ٢٠٢١م، بدلًا من ١٣٠٠ عام ٢٠٢٠م، نتيجة توغّل الجماعات الجهادية، مثل: تنظيم الدولة الإسلامية في غربي إفريقيا، وجماعة أنصار الإسلام والمسلمين.[١٣]

وقد سعت الجماعات الإرهابية إلى استغلال التوترات الطائفية بين المزارعين والرعاة؛ مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني الهش، فعلى سبيل المثال: سعت جماعة أنصار الإسلام والمسلمين، إلى ترسيخ نفسها في المجتمعات المحلية، من خلال تصوير نفسها، على أنها مدافعة عن الجماعات العرقية.

ووفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٢م، فإنه على الرغم من انخفاض إجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب، بنسبة ١,٢٪ من عام ٢٠٢٠م إلى عام ٢٠٢١م، إلا أن معدلات الوفيات في بوركينا فاسو، قد ارتفعت من ٦٥٨ عام ٢٠٢٠م إلى ٧٣٢ عام ٢٠٢١م. كما أن معدل الوفيات بسبب الإرهاب، قد ارتفع حسب الدول في عام ٢٠٢١م؛ فقد شكّلت عشرة بلدان – فقط – نسبة ٦١٪ من الوفيات، الناجمة عن الإرهاب في العالم، وهي كالآتي:

أفغانستان: ٢٠٪، بوركينا فاسو: ١٠٪، الصومال: ٨٪، مالي: ٨٪، النيجر: ٨٪، العراق: ٧٪، باقي العالم: ٣٩٪.[١٤]

وأكثر عشر دول تأثُّرًا بالإرهاب، مرتبة حسب درجة مؤشر (GTI): كان لأفغانستان أكبر تأثّر بالإرهاب، للعام الثالث على التوالي، وقد ارتفع تأثر بوركينا فاسو بالإرهاب، وفقًا للمؤشر (GTI)[١٥]،. فكان كالآتي:

السنة	الترتيب
٢٠١١م	١١٣
٢٠١٢م	١١٣
٢٠١٣م	١١١
٢٠١٤م	١٠٨
٢٠١٥م	٥٢
٢٠١٦م	٣٠
٢٠١٧م	٢١
٢٠١٨م	١٥
٢٠١٩م	٧
٢٠٢٠م	٦
٢٠٢١م	٤

ووفقًا للجدول السابق، وبيانات مؤشر الإرهاب العالمي، فإنه يمكن ملاحظة أن هناك تحرّكًا داخل التصنيف؛ حيث تجاوزت بوركينا فاسو سوريا ونيجيريا، لتكون رابع أكثر البلدان تأثّرًا. كما أن البلدان التي شهدت أكبر تدهور في الترتيب منذ عام ٢٠١١م، كانت جميعها تقع في منطقة الساحل، بما في ذلك بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر.

وبناء عليه، فإن من المتوقع، زيادة الهجمات الإرهابية؛ حيث زادت حوادث الإرهاب في بوركينا فاسو بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١م، من ١٩١ إلى ٢١٦ حادثة، كما شهدت المناطق القريبة من حدود بوركينا فاسو مع النيجر ومالي، أكبر عدد من الهجمات الإرهابية، إذ مثّلت ٧٢٪ من جميع الهجمات في عام ٢٠٢١م.

خاتمة

مما سبق، يتَّضح أن الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو مستمرّة، ويبدو أن انقلاب سبتمبر عام ٢٠٢٢م، لن يكون الأخير؛ فالأسباب مستمرة، والتنافس الغربي بقيادة فرنسا وروسيا – أيضًا – مستمر، فقد أعلن الرئيس الفرنسي ماكرون - مؤخرًا - عن إستراتيجية جديدة في إفريقيا، عقب إنهاء مهمّة قوة برخان في مالي، لمكافحة الجهاديين، وستُعرضُ تفاصيل تلك الخطة خلال ستة أشهر، عقب مشاورات بين فرنسا وشركائها في القارة. ويبدو أن فرنسا أدركت خطأها في السنوات السابقة، والمتمثل في عدم الاهتمام بالرأي العام؛ مما أدى إلى ضرورة مراجعتها لإستراتيجيتها في القرن الإفريقي، كما تتمثل الملامح الرئيسة لتلك الخطة، في أنه سيُتعامل مع كل دولة حسب حاجتها، وعلى أساس الشراكة. إلا أن الأمر ليس مقتصرًا على النفوذ الغربي، والوجود العسكري، فهناك الوجود الروسي والصيني؛ مما يعني استمرار التناحر بين أجنحة المؤسسة العسكرية، المدعمة والمؤيدة للأطراف الخارجية، فضلًا عن الرأي العام، الذي يرى عدم جدوى الوجود الفرنسي، والتعاون معها لمكافحة الإرهابيين، وأهمية تنوع مصادر التعاون والتسليح العسكري. ومن ناحية أخرى، سيزيد هذا الوضع من معاناة المواطنين، وإنهاك مؤسسات الدولة، نتيجة استمرار الهجمات الإرهابية، واستغلال تلك الجماعات للنزاعات الداخلية، وعدم قدرة مؤسسات الدولة، على فرض الأمن في السيطرة على المناطق الهامشية، وكذلك سهولة الانتقال لتلك الجماعات عبر الحدود.

أما فيما يتعلق بالوضع الإنساني، فإن الوضع سيزداد سوءًا؛ نظرًا لارتباط المساعدات الإنسانية المقدمة بالعديد من الشروط، التي لم تتحقق بعد، ومن بينها، إحراز تقدم في ملف حقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، واستخدام تلك المساعدات، إحدى وسائل السياسة الخارجية، لتنفيذ أهداف الدول الأخرى.

الهوامش والإحالات

(١) نهال السيد، «بعد مُضي خمسة أشهر على انقلاب يناير.. هل تشهد بوركينا فاسو انقلابًا تاسعا؟،» مركز المسبار للدراسات والبحوث، (١٩، يوليو، ٢٠٢٢م)، https://www.almesbar.net/بعد-مُضي-خمسة-أشهر-على-انقلاب-يناير-هل/.

(٢) السيد، «بعد مُضي خمسة أشهر على انقلاب يناير.. هل تشهد بوركينا فاسو انقلابًا تاسعا؟».

(٣) السيد، «بعد مُضي خمسة أشهر على انقلاب يناير...».

(4) Sida, *Humanitarian Crisis Analysis* 2022 (Burkina Faso: Sida, 2022), 1, https://cdn.sida.se/app/uploads/2021/02/05072433/HCA-Burkina-Faso-2022.pdf.

(5) Sida, *Humanitarian Crisis Analysis* 2022, 2.

(٦) دافيد غورميزانو، «'برخان' و'تاكوبا' و'سابر'...» أبرز العمليات العسكرية الفرنسية والأوروبية بمنطقة الساحل،» فرانس ٢٤، (١٦، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.france24.com/ar/أفريقيا/20220216-برخان-و-تاكوبا-و-سابر-أبرز-العمليات-العسكرية-الفرنسية-والأوروبية-بمنطقة-الساحل.

(٧) إيهاب نافع، «الانقلابات العسكرية في غرب إفريقيا بين تنامي ظاهرة الإرهاب وصراع النفوذ بين روسيا وأوروبا،» مركز تريندز للبحوث والاستشارات، (٢٨، مارس، ٢٠٢٢م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/military-coups-west-africa-russia-europe/.

(8) Congressional Research Service, *Burkina Faso: conflict and Military Rule: In Focus 10434* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2022), https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10434/14.

(9) U.S Department of State, *Integrated Country Strategy: Burkina Faso*: Public Release (Washington, DC: U.S Department of State, 2022), https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/07/ICS_AF_Burkina-Faso_Public.pdf.

(١٠) تتمتع بوركينا فاسو بدرجة عالية نسبيًا من التنوع العرقي (أكثر من ٦٠ مجموعة عرقية، يشكل موسي ما يقرب من نصف السكان). المجموعة العرقية الرئيسة، موسي، لها دور مهيمن في السياسة.

(11) Sida, *Humanitarian Crisis Analysis* 2022, 8.

(١٢) تضمُّ دول الساحل كلًّا من: (بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، زامبيا، غينيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال).

(13) Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism* (Sydney: IPE, 2022), https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2022/03/GTI-2022-web-09062022.pdf.

(14) Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism*.

(15) Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism.*

غينيا:
التداعيات السياسية والاقتصادية لانقلاب ٥ سبتمبر

محمد سلو جالو، عضو هيئة التدريس، جامعة الإعمار، كوناكري.

عادت الظاهرة الانقلابيَّة بقوَّة إلى إفريقيا، منذ عام ٢٠٢٠م، وراحت الانقلابات العسكريَّة في غربي إفريقيا، تهدد تقدُّم المسار الديمقراطي، الذي بدأ يظهر في المنطقة منذ أوائل التسعينيات، وجاء الانقلاب العسكري في غينيا، ليكون الثالث في المنطقة، خلال عام.

وفي السنوات الأخيرة، نهجت ١٤ دولة، من أصل ١٥ دولة عضوًا في المجموعة الاقتصادية، لدول غربي إفريقيا، (ECOWAS) نهجًا ديمقراطيًّا، وفقًا لبيانات من فريدوم هاوس، ومركز السلام المنهجي، لكن اليوم؛ فإن هناك ١١ دولة – فقط – تسير على هذا الطريق، ولا يزال البعض، على شفا التراجع الديمقراطي.[١]

إن تعاقب الانقلابات الأخيرة في المنطقة -بما في ذلك: مالي في أغسطس عام ٢٠٢٠م، وفي مايو عام ٢٠٢١م، وتشاد في أبريل عام ٢٠٢١ م، ثم في غينيا في عام ٢٠٢١م- كان له تداعيات مقلقة على الاستقرار، في منطقة تتعرض - بالفعل - لتهديدات أمنية متزايدة.

وكانت غينيا قد عرفت عدّة انقلابات عسكرية، بدءًا بانقلاب الجنرال: لانسنا كونتي، بعد وفاة الرئيس الأول للبلاد: أحمد سيكو توري عام ١٩٨٤م. وبعده بسنة، حاول الكولونيل: جارا تراوري، الذي كان رئيسًا للوزراء - آنذاك - الانقلاب على الجنرال: لانسنا كونتي، لكنه باء بالفشل؛ حيث قبض عليه وأعدم. وفي عام ٢٠٠٨م، حدث انقلاب ثانٍ بقيادة الكابتن: (العقيد) موسى داديس كمارا، بعد وفاة الرئيس: لانسنا كونتي، الذي لم يلبث طويلًا في السلطة؛ فقد أطلق عليه الرصاص عقب أحداث ٢٨ سبتمبر؛ فقُتل عدد كبير من المحتجين، ضد إرادة العقيد للترشح في الانتخابات الرئاسية.

انقلاب مامادي دومبويا على الرئيس ألفا كوندي

وأخيرًا، شهدت غينيا انقلابًا عسكريًّا ثالثًا، في ٥ سبتمبر، عام ٢٠٢٠م، أطاح بالرئيس ألفا كوندي، على يد مجموعة من جنود القوات الخاصة في الجيش الغيني، بقيادة العقيد مامادي دومبويا، بعدما شهد القصر

الرئاسي الغيني وضواحيه، إطلاق نار كثيفًا، ولم تلبث أن أعلنت وزارة الدفاع الغينية أنها صدّت الهجوم، إلا أن العسكريين استطاعوا السيطرة على الحكم في البلاد. وهو ما يعني عودة البلاد إلى الحكم العسكري للمرة الأولى، منذ عام ٢٠١٠م؛ الأمر الذي يمثّل مصدر قلق، حول مستقبل البلاد، خلال الفترة المقبلة.

وقد أعلن العقيد مامدي دومبويا، رئيس مجموعة القوات الخاصة، اعتقال الرئيس ألفا كوندي، وحل الحكومة، ووقف العمل بالدستور، وفرض حالة الطوارئ، واستبدال عسكريين بحكام المناطق.[٢]

وفي محاولة لاستمالة الشعب، قال ضابط الجيش: مامادي دومبويا، في بيان مصور: «لن نعهد بالسياسة لرجل بعد الآن، بل نعهد بها للشعب. نأتي فقط من أجل ذلك، واجب الجندي أن ينقذ البلاد». فيما أطلق سراح المعتقلين السياسيين، وأزاح كل العقبات المفروضة على الأحزاب السياسية وقادتها، كسبًا لتأييدهم.

وما إن انتشر الخبر، حتى نزل المئات من سكان العاصمة كوناكري إلى الشوارع العامة، ترحيبًا بالانقلابيين، وخاصة سكان المناطق المؤيدة للمعارضة، وقال أحد سكان كوناكري لرويترز: «بينما كان الرئيس يزعم – في كل مكان – أنه يريد أن يحكم بطريقة مختلفة، من خلال اجتثاث الفساد؛ فقد زاد اختلاس الأموال العامة... وذلك جعل الأمر أسهل على الجيش».[٣] وبدورهم، فقد رحّب رجال السياسة المعارضون للرئيس ألفا كوندي بالانقلاب، واصفين إياه، بأنه وقع بدافع وطني من قبل الجيش، لتخليص الشعب من دكتاتورية الرئيس ألفا كوندي.

من جانبه، لم يتفاجأ أستاذ العلوم السياسية الغيني إبراهيما كين، الباحث في مؤسسة المجتمع المفتوح، بالانقلاب على الرئيس، وخاصة بعد الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد، منذ عامين. وقال في مقابلة مع وكالة: «دي وي: DW» الألمانية: «نعلم جميعًا، أن غينيا كانت في قلب العاصفة – إذا جاز التعبير – منذ أكثر من عامين، ومع أزمات لا نهاية لها، فيما يتعلق بالانتخابات التي نظّمتها البلاد (في أكتوبر عام ٢٠٢٠م)، وفيما يتعلق بالاستفتاء على دستور جديد، الذي عمل الرئيس بنفسه (من أجل السماح له بالترشح لولاية ثالثة في المنصب، ولم يكن مسموحًا بها، حتى ذلك الحين)، كانت غينيا في أزمة دائمة! وكان من الواضح أن شخصًا ما، سيحاول يومًا ما تصحيح الأمور».[٤]

وكان الاتحاد الإفريقي – بدوره – قد أصدر بيانًا حول الوضع في غينيا، وقّعه رئيس الاتحاد الإفريقي الحالي، رئيس الدولة الكونغولية: فيليكس تشيسكيدي، ورئيس المفوضية: موسى فقي محمد. ويدين البيان أي استيلاء على السلطة بالقوة، ويطالب بالإفراج الفوري عن ألفا كوندي. كما دعا مجلس السلم والأمن الإفريقي للاجتماع بشكل عاجل، لبحث الوضع، واتخاذ الإجراءات المناسبة. وأعربت المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (إيكواس) في بيان وقعه الرئيس الحالي، رئيس دولة غانا، نانا أكوفو- أدو، عن قلقها البالغ، وأدانت «محاولة الانقلاب هذه». كما يطالب البيان بالعودة إلى النظام الدستوري، ويدعو إلى إطلاق

سراح الرئيس كوندي.[٥] ونددّت باريس بعملية الاستيلاء على السلطة بالقوة في غينيا، داعية إلى «الإفراج الفوري، وغير المشروط، عن الرئيس (ألفا) كوندي»، بحسب بيان صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية.[٦]

التداعيات السياسية لانقلاب ٥ سبتمبر

تشهد غينيا، التي تُعدّ بين الدول الأفقر في العالم، رغم مواردها المنجمية والمائية الكبرى، أزمة سياسية واقتصادية عميقة، تفاقمت من جراء «كوفيد - ١٩». وتسبب ترشح «كوندي» لولاية ثالثة عام ٢٠٢٠م، بتوتر استمر أشهرًا، وخلّف عشرات القتلى، في بلد معتاد على المواجهات السياسية الدامية. وتم اعتقال عشرات المعارضين، قبل الانتخابات وبعدها. هذا التوتر السياسي، كاد أن يزول، لولا تهميش الحكومة الانتقالية، في القضايا المصيرية للدولة، فيما يتعلق بمدة الفترة الانتقالية والانتخابات؛ حيث أعلن المجلس العسكري الحاكم في غينيا، في بيان له، أن مدة الفترة الانتقالية ستكون ٣٩ شهرًا، أي: أكثر من ثلاث سنوات، قبل إعادة السلطة إلى المدنيين. كما تم انتقاد هذا القرار بشدة من قبل المعارضة، واعتبرتها مدة طويلة للغاية. وتزعم المعارضة، أن الجيش يحكم دون تشاور مع القوى الوطنية؛ حيث يعتقد عبد الله أومو صو، المتحدث باسم الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور، أنه «لم يكن هناك تشاور حقيقي، لأن الأحزاب الرئيسة في هذا البلد، لم يتم إشراكها، بل قاموا بالمجيء بأشخاص - كما يحلو لهم - واتفقوا معهم على هذه المدة».[٧] الأمر الذي حمل الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور، إلى إقامة احتجاجات في البلاد، قوبلت بالرفض من قبل الحكومة، وأدت إلى سقوط ضحايا واعتقالات في صفوف المعارضة.

ومن جانب آخر، فقد تواصلت ضغوط المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، (CEDEAO) على الحكومة الانتقالية، لإقامة حوار وطني شامل لكافة القوى الوطنية، وإجراء انتخابات، للعودة إلى الحكم المدني، في فترة لا تتجاوز السنتين، وعينت الرئيس السابق: لبينين يحيى بوني وسيطًا، لحل الأزمة الغينية.

استجابة لطلب المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، فقد أطلقت السلطات الغينية الحوار الوطني بين الغينيين، منذ يوم ٢٤ نوفمبر، لكنها واجهت العديد من العقبات، من أكبر الأحزاب، مثل: (RPG) وحلفائها، و (ANAD) وحلفائها. وقد رفضت الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور عرض الحكومة، للمشاركة في هذا الحوار، مشيرة إلى أن الشروط اللازمة لفتح حوار شامل وبنّاء، لم يتم الوفاء بها. ولمواجهة هذه الانتقادات، فقد رد رئيس الوزراء، بأن مخاوفهم لفتت انتباهه، مشيرًا إلى أنه سيتم اعتماد الجولة الأولى من المناقشات، للتحقق من برنامج العمل، وكذلك الموضوعات التي ستطرح للحوار.

هذه المشادة بين الطرفين، خلقت أزمة ثقة بين السياسيين والقوى الوطنية من جهة، وسلطات المرحلة

الانتقالية، من جهة أخرى. ولكي يشاركوا في الحوار، فقد حددوا بعض الشروط والمطالب، ومن بينها: الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، ونشر قائمة بأسماء أعضاء المجلس العسكري.

وقد قرر قادة دول غرب إفريقيا المجتمعون في قمة استثنائية، مساء الخميس ٢٢ سبتمبر في نيويورك، اتخاذ «عقوبات تدريجية» ضد المجلس العسكري في غينيا، الذي وصل إلى السلطة بالقوة في سبتمبر عام ٢٠٢١ م، لعدم الإسراع في عودة المدنيين إلى الحكومة، في مدة لا تزيد على سنتين. وقال عمر عليو توراي، رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، لوكالة فرانس برس، بعد قمة مغلقة في نيويورك، على هامش قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة: «قررنا فرض عقوبات على غينيا».[٨]

ومن بين هذه العقوبات، تعليق عضوية غينيا، وتجميد الأصول المالية للزعماء الغينيين الجدد، وأفراد أسرهم، وفرض حظر سفر عليهم. وكان قد حذّر رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا: أومارو سيسوكو إمبالو، في مقابلة مع وسائل الإعلام الفرنسية (إذاعة فرنسا الدولية RFI)، و(قناة فرنسا ٢٤و France 24)، أن غينيا تواجه «عقوبات شديدة»، إذا استمر المجلس العسكري راغبًا في البقاء في السلطة لمدة ثلاث سنوات. وفي حال فرض عقوبات شديدة على غينيا، فقد تكون لها انعكاسات سلبية على اقتصاد البلاد.

وممّا أجج التوتر السياسي بين الحكومة والمعارضة، تأسيس المحكمة الخاصة لقمع الجرائم الاقتصادية والمالية (Crief)، التي أنشأها المجلس العسكري الحاكم في كوناكري لمحاربة الفساد، والتي تتعقب العديد من المديرين التنفيذيين للأنظمة الغينية، على مدار العشرين عامًا الماضية، إلا أن هذه الملاحقة، وصفها العديد من المراقبين، بأنها تصفية حسابات، أو محاولة للقضاء على المرشحين المحتملين، لأعلى منصب في البلاد.

ومن تداعيات هذا الانقلاب، إمكانية تغيير خريطة التحالفات الدولية في المنطقة؛ فمن المعروف أن الصين، هي أكبر منتج ومستهلك للألمنيوم في العالم. وفي عام ٢٠٢٠م، استوردت الصين ٥٢,٧ مليون طن من البوكسيت من غينيا، وتشارك ١٤ شركة صينية، سواء مملوكة للدولة أو خاصة، في أعمال استخراج الألومنيوم في غينيا. وإلى جانب ذلك، فقد وضعت السلطة الجديدة خام الحديد – أيضًا – تحت دائرة الضوء.

معلوم أن غينيا، هي موطن لمشروع سيماندو، الذي يمتلك أكبر رواسب لخام الحديد في العالم، وقد تراكمت في المشروع، احتياطيات تزيد على ١٠ مليارات طن، من خام الحديد العالي الجودة، واتجهت الأنظار إلى الصين، التي استثمرت شركاتها بكثافة في مشروع التعدين، فهل يعني وجود ارتباطات قوية لقائد الانقلاب، بكل من فرنسا والولايات المتحدة، إمكانية إعادة النظر في الوجود الصيني في غينيا، لصالح الدول الغربية؟.[٩]

التداعيات الاقتصادية لانقلاب ٥ سبتمبر

يمثّل التعدين ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في غينيا؛ فهي تمتلك أكبر احتياطيات البوكسيت في العالم، بواقع ٧,٤ مليار طن، وفقًا للمسح الجيولوجي الأمريكي؛ إذ تعد البلاد ثاني أكبر منتج للبوكسيت في العالم، وهي المصدر الرئيس لخام الألومنيوم. ويمثل إنتاج غينيا حوالي ٢٢٪ من إنتاج العالم، وأنتجت نحو ٨٢ مليون طن من البوكسيت في عام ٢٠٢٠م، وتمثل غينيا موطنًا لأكبر احتياطيات في العالم من خام الحديد. كما تعتبر سابع أكبر منجم للمعادن الثمينة في إفريقيا؛ فقد أنتجت حوالي ٥٦,٩ طنًا من الذهب، في عام ٢٠٢٠م.[١٠] إضافة إلى تصدير عدد من السلع، ومن أهمها: البوكسيت، والذهب، والألماس، والأرز، والبن والأسماك، فيما تمثل أهم الواردات السلعية: البترول، والعُدد، والآلات، والمنسوجات، والحبوب، والمواد الغذائية.

وعقب الإعلان عن الانقلاب العسكري في غينيا، فقد تأثرت بورصة لندن بشكل واضح، حيث ارتفعت أسعار الألمنيوم بنسبة ١,٦٪، ليصل سعر الطن إلى ٢٧٧١ دولارًا، وهو السعر، الذي وصف بأنه الأقرب لأعلى سعر وصل له الخام، منذ عام ٢٠١١، وهو ٢٧٨٢ دولارًا للطن. وثمة مخاوف بشأن إمدادات السوق الدولية بالمعادن المهمة، التي تستخرج من الأراضي الغينية، لكن قائد الانقلاب العسكري هناك مامادي دومبويا، بعث رسالة طمأنة للخارج، من حيث استمرار المناجم في إنتاج المعادن الخاصة بالبلاد، والتي تصدر للخارج، كما أعلن قائد الانقلاب العسكري، أنه تم إعادة فتح الحدود البرية والجوية للبلاد، بعد يوم واحد فقط من الانقلاب، وهو ما يضمن استمرار حركة التجارة.[١١]

ومن جانبها، تسعى البلدان التي كان لها وجود كبير في غينيا، إلى ضمان ألا تؤدي التطورات السياسية، إلى تعطيل مصالحها الاقتصادية. فيما أدت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، التي أعقبت الانقلاب، إلى ارتفاع أسعار الألومنيوم العالمية، مما دفع بروسيا للتنديد بالانقلاب، والمطالبة بالعودة السريعة إلى الحكم الدستوري. قد تؤدي التوترات السياسية الجديدة المحيطة بالفترة الانتقالية، إلى تدهور بيئة الأعمال، ومن شأن الاحتجاجات المدنية والعنف، الذي ينجم عن ذلك، أن يعطل بشكل كبير العمليات التجارية؛ فالمظاهرات، وأعمال التخريب، وزيادة انعدام الأمن، هي علامات على تدهور بيئة الأعمال، وخاصة في المناطق المعرضّة – بالفعل – لتحديات؛ بسبب الافتقار إلى البنية التحتية، وانتشار الفساد. ويمكن أن يؤدي تدهور الوضع السياسي والأمني، إلى تفاقم هذه التحديات، وتأثيرها على العمليات التجارية؛ وبالتالي، فإن استقرار بيئة العمل في غينيا، ستعتمد على كيفية نقل القيادة الحالية السلطة، إلى الحكم المدني.[١٢]واستقرار البلاد.

ومن الملاحظ – منذ وصول السلطات الجديدة – أننا شهدنا ارتفاع قيمة العملة الغينية، مقابل العملات الأجنبية، لكن ذلك لم ينعكس على المنتجات والمبيعات، مما أثار قلق المواطنين.[١٣]

خاتمة

وختامًا، فقد لقي انقلاب ٥ سبتمبر ضد الرئيس السابق، ترحيبًا من الشعب، الذي اعتبر قائد الانقلاب، العقيد: مامادي دومبويا، بمثابة المنقذ، وبعد أكثر من سنة من توليه للسلطة، ما زالت هناك أزمة سياسية معقّدة، لم تجد – بعد – حلًّا. إن نجاح الفترة الانتقالية، مرتبط بقدرة المجلس العسكري على احتواء المعارضة السياسية، والحصول على دعمها، بشأن خريطة طريق المستقبل، وكسب ظهير شعبي له، وسط قطاعات عريضة من الشعب الغيني، ومباركة وحدات الجيش الغيني الأخرى، ودعمها، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، ضرورة العمل على تحسين الوضع المعيش للشعب، الذي عانى عقودًا الفقر، بسبب سوء الإدارة والفساد، على الرغم من توفر الثروات، وغنى البلاد.

الهوامش والإحالات

(1) Joseph Siegle and Daniel Eizenga, "Coup d'État en Guinée: Comment Faire Marche-Arrière," *The Conversation*, Septembre 22, 2021, https://theconversation.com/amp/coup-detat-en-guinee-comment-faire-marche-arriere-168382.

(2) "Guinée: Appréciation Du Risque," *Coface*, Feburary 2021, https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Guinee.

(٣) «انقلاب غينيا... موجة جديدة للانقلابات في القارة السمراء؟،» *DW*، (٦، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://www.dw.com/ar/انقلاب-غينيا-موجة-جديدة-للانقلابات-في-القارة-السمراء/a-59098739.

(٤) «انقلاب غينيا... موجة جديدة للانقلابات في القارة السمراء؟،» *DW*.

(٥) «متلازمة «الرجل القوي»: دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الجيوستراتيجية،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٧، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6598/.

(٦) «انقلابيون يعلنون اعتقال رئيس غينيا والسيطرة على كوناكري،» القدس العربي، (٥، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://www.alquds.co.uk/انقلابيون-في-غينيا-يعلنون-القبض-على/.

(7) Etienne Gatanazi, "Guinée : L'opposition Rejette la Transition de 39 Mois," *DW*, May 2, 2022, https://www.dw.com/fr/guin%C3%A9e-lopposition-rejette-la-transition-de-39-mois/a-61665170.

(8) "Guinée : la Cedeao Prend des "Sanctions Progressives" Contre la Junte," *Lemonde*, September 23, 2022, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/09/23/guinee-la-cedeao-prend-des-sanctions-progressives-contre-la-junte_6142800_3212.html.

(٩) «متلازمة «الرجل القوي»: دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الجيوستراتيجية،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

(١٠) أحمد عسكر، «أبعاد وتداعيات الانقلاب العسكري في غينيا كوناكري،» المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (٩، نوفمبر، ٢٠٢١م)، http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/477.

(١١) عبد الحافظ الصاوي، «الانقلاب العسكري في غينيا.. ما تداعياته الاقتصادية؟،» الجزيرة، (١٣، سبتمبر، ٢٠٢١م)، Https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/9/13/الانقلاب-العسكري-في-غينيا-ما-تداعياته.

(12) Isabelle Simon, "Le Coup d'État en Guinée Souligne L'érosion de la Démocratie en Afrique de L'ouest," *Crisis 24*, September 21, 2021, https://crisis24.garda.com/fr/perspectives-renseignements/perspectives/articles/le-coup-detat-en-guinee-souligne-lerosion-de-la-democratie-en-afrique-de-louest.

(13) Siba Engagé, "Guinée : Pourquoi les Prix Flambent Malgré L'appréciation du Franc Guinéen?," *Africaguinee*, March 15, 2022, https://www.africaguinee.com/articles/2022/03/15/guinee-pourquoi-les-prix-flambent-malgre-l-appreciation-du-franc-guineen.

الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب

رشا رمزي، باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية، القاهرة.

اندلعت الحرب الروسية بقرار من الرئيس الروسي بوتن، الذي كان يساوره طموح، لإعادة تشكيل العالم من جديد، ليس على مستوى القوى وتوازنها فحسب؛ بل أيضًا على الخطط المستقبلية؛ سواء للدول، أو للمنظمات الدولية والقارية. ومع استمرار الإرهاب، الذي يشكّل تهديدًا كبيرًا للسلم والأمن الدوليين، ويؤثر على حياة الملايين في جميع أنحاء العالم؛ فوفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٢م، فقد تم تسجيل ما يقرب من نصف الوفيات، المنسوبة إلى الإرهاب على مستوى العالم، لعام ٢٠٢١م في إفريقيا. كما أصبحت الجماعات الإرهابية، التي كانت ذات يوم تشكّل خطرًا محليًّا، ثم تحولت لخطر عالمي بشكل متزايد، وأقل مركزية، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمقاتلين الأجانب، والاتجار غير المشروع، لدعم أعمالهم الإرهابية وتنفيذها. كل ذلك، قد يكون له - بالطبع - مردود على قدرة الدول والمنظمات المعنية، على التصدي للإرهاب.

تنامي التهديدات الإرهابية

أثبتت الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية وسط إفريقيا (ISCAP)، وجودها بقوة في المنطقة؛ حيث زاد عدد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية غربي إفريقيا، حتى وصل إلى ٢,٠٠٠ مجند ومقاتل محلي، من: بوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ورواندا، والصومال، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا، وأوغندا.[١]

واستنادًا إلى أرقام المكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، فقد زاد عدد الهجمات الإرهابية بنسبة ٤٣٪ بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١م. وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢م، سجلت منطقة غرب إفريقيا أكثر من ١٦٠ هجومًا إرهابيًّا، من أصل ٣٤٦ في القارة الإفريقية. كما تمثّل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٤٨٪ من الوفيات، الناجمة عن الإرهاب العالمي؛ حيث تعد منطقة الساحل موطن الجماعات الإرهابية، ومناطق انتشارها الأسرع نموًّا، والأكثر فتكًا في العالم.[٢]

ومن المرجح، أن يؤدي الصراع في أوكرانيا إلى زيادة الإرهاب، بل واتخاذه صورًا أخرى غير المتعارف عليها سابقًا؛ فعلى الرغم من أن دخول مجموعة «فاجنر» إلى الأراضي الإفريقية، كان بهدف إلى محاربة الإرهاب، إلا أن هناك اتهامات وجهت لها، بارتكاب أفعال تندرج تحت أعمال العنف، بحجة قتال المتمردين، وحراسة البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء، مثلما حدث في مالي وتشاد، وغيرهما من الدول.[٣]

وعندما غزت روسيا أوكرانيا في ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢م، عانت الأسواق المالية العالمية الصدمةَ؛ فتوالت الآثار الاقتصادية للغزو فورًا؛ حيث استمرّت أسعار السلع العالمية في الارتفاع، نتيجة الأزمة. كما أدى الصراع في أوكرانيا إلى ما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، بأنه: «أزمة الغذاء والطاقة، والأزمة المالية الثلاثية». وهذا ما ترك أثره على إفريقيا أيضًا؛ من حيث تردي مستويات الحياة، ونشوب أزمات، كان أهمها زيادة الصراعات المحلية والإقليمية. ومع انتشار الجفاف - أيضًا - زادت معدلات النزوح؛ مما خلق مصادر جديدة، وأرضًا خصبة للجماعات الإرهابية، للتجنيد في صفوفها.

وكردٍّ فعل على نشوب الحرب الأوكرانية، فقد أصدرت الجماعة المتطرفة، «الدولة الإسلامية» تهديدًا منتصف شهر أبريل؛ حيث أطلقت: «حملة مباركة للانتقام»، بل ودعت الجماعات التابعة لها للانتقام، نظرًا لانشغال أوروبا بالحرب الأوكرانية.[٤]

جهود المجتمع الدولي في الميزان

قطع المجتمع الدولي خطوات كبيرة لمحاربة الإرهاب، لكن هذا النجاح نسبي؛ فلا تزال أنشطة العنف مستمرة؛ ففي حين نجد بعض الدول، قادرة على إنفاق مليارات الدولارات، لمكافحة الإرهاب؛ فإننا نجد بعضها الآخر، يكافح من أجل وضع حتى التدابير الأساسية اللازمة، لحماية حدودها، وتقديم الإرهابيين إلى العدالة. حيث يؤثر الفقر، ويحمل على تخصيص الموارد الشحيحة في التنمية، بدلًا من مكافحة الإرهاب، وغالبًا ما يتم اقتراح سياسات لها فائدة مزدوجة، تتمثل في حماية المصالح الاقتصادية والتنموية، مع تعزيز الأمن، بعدما تبنى المجتمع الدولي؛ سواء كدول منفردة، أو كمؤسسات دولية، مسيرة طويلة من الحرب على الإرهاب؛ حيث اتبعت الأمم المتحدة – مثلا - إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، أطلقت عليها: (A/RES/60/288).[٥]

كذا ما اتخذه الاتحاد الأوروبي من قرارات، للحد من قوة الجماعات الإرهابية، التي هدّدته لسنوات. لكن على الساحة السياسية، ظهر تهديد آخر، أثّر على مدى الاهتمام العالمي لمكافحة الإرهاب؛ فمن انسحاب ماكرون، وتقليص الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، وهي مناطق نفوذ فرنسية تاريخية، إلى تصريحات بايدن، المتعلقة بضرورة زيادة الإنفاق، ليصل إلى ١,٩ ترليون دولار أمريكي، ليجابه الركود

الذي أصاب أكبر اقتصاد في العالم، بسبب التداعيات الاقتصادية لتسريح العمالة، نتيجة الحرب الأوكرانية، ومن قبلها انتشار جائحة كورونا، بسبب تفشي فايروس كوفيد-١٩.

كل ما سبق، ألقى أثره على الخطة العالمية الخاصة بمحاربة الإرهاب؛ لذا تضافرت منذ سنوات جهود الفاعلين الدوليين؛ سواء كانت مؤسسات دولية أو دولًا، للعمل على محاربة الإرهاب، كظاهرة عابرة للحدود، ومن هنا كانت هناك جهود دولية، ومن ذلك:

جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب

تم إطلاق مشروع لمكافحة الإرهاب متعدد السنوات، من قبل الأمم المتحدة بقيمة ١٧٩ مليون دولار أمريكي، لتنفيذ ٥٢ مشروعًا، ينفّذها ١٢ كيانا من الكيانات العالمية، لتنسيق مكافحة الإرهاب، أهمها: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والإنتربول.. وغيرها.

وبالرغم من أن هذا المشروع، يغطي معظم مناطق العالم، إلا أنه يركز أكبر عدد من المشاريع، على منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، في أجزاء من إفريقيا؛ حيث تم تخصيص ٢٠ مشروعًا، بحجم تمويل ٧٥ مليون دولار، ويستهدف البرنامج إقامة مشاريع مشتركة متعددة الشركاء، لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية على أرض الواقع. وبالرغم من انقضاء العام، إلا أن تلك المشاريع المدرجة في برنامج: «النداء متعدد السنوات لمكافحة الإرهاب»، تلقّت – حتى الآن – دعمًا من ١٨ جهة مانحة فقط، ومن ثم تأثر التمويل، وخصص لدعم أولويات الدول الأعضاء، من منع التطرف العنيف ومكافحته، ومكافحة تمويل الإرهاب، واستخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة الإرهاب، واستجابات العدالة الجنائية، وإدارة أمن الحدود، ودعم ضحايا الإرهاب، مع تركيز قوي على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وهُمِّشت باقي المشروعات.[٦]

وبخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحاربة الإرهاب، وهو البرنامج الأهم والأشمل، سنجد أن تبرعات الأعضاء، بالرغم من أنها زادت خلال عام ٢٠٢٢م (٥٣,٢ مليون دولار) عن عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١م، إلا أنها أقل من المساهمات السابقة في عام ٢٠١٦م (١٢٥,٩ مليون دولار) و٢٠١٨م (٩٦,٨مليون دولار). وبالرغم من دعوة الأمم المتحدة للبرنامج متعدد السنوات لمكافحة الإرهاب، منذ عام ٢٠٢١م، إلا أن من قام بسداد قيمة التبرعات، لم يتجاوز ٤٨٪ من العدد الإجمالي.[٧]

وكان أحدث ما قام به المجتمع الدولي من جهود، هو إنشاء تعهد التحالف العالمي لهزيمة الدولة الإسلامية (داعش)، بمواصلة قتال الجماعات الجهادية في إفريقيا والشرق الأوسط. وضم الاجتماع أكثر من ٦٠

شريكًا، وعقد في مراكش يوم الأربعاء ١١ مايو عام ٢٠٢٢م. وبالرغم من نشأة التحالف عام ٢٠١٤م، والذي يضم ٨٤ دولة ومنظمة دولية؛ إلا أنه لم يُفَعَّل حتى يومنا هذا، بسبب قلة الموارد.

أما بخصوص ميزانية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢م، فقد بلغت ما يقارب ٣,١مليار دولار؛ أي بانخفاض، يبلغ متوسطه ٢,١٪ عن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١م.[٨] بينما كانت ٨,٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٦م.[٩]

جهود إفريقية

كجزء من جهود مكافحة الإرهاب في الجنوب الإفريقي، وفي أبريل عام ٢٠٢٢م، أقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شراكة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، ومركزها الإقليمي الجديد لمكافحة الإرهاب، والمركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب التابع للاتحاد الإفريقي، (AU / ACSRT) لإطلاق مرحلة ثانية من المساعدة للمنطقة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الائتماني للسلام والتنمية (UNPDF). ولُبُّ هذه المبادرة المشتركة الجديدة، هو التدخل بالمساعدة في مرحلة مبكرة، بتمويل الصين من خلال (UNPDF). وفي إطار ذلك المشروع، قدم المكتب وشركاؤه الإقليميون: سياسات حاسمة لمكافحة الإرهاب، مشورة تشريعية، فضلًا عن التدريب، وتوفير معدات متخصصة لموظفي مكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية، في دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، الأكثر تضررًا من الإرهاب. وستستفيد هذه المرحلة الثانية من تلك الجهود وتوسعها، وتتبادل الممارسات والمعايير الدولية الجيدة، وتعزز التعاون بين دول الجنوب، مع دول أخرى في إفريقيا وفي أماكن أخرى، طالما واجهت تهديدات إرهابية مماثلة.[١٠]

كما أعاد الاتحاد تنشيط الصكوك القانونية لمكافحة الإرهاب، مثل: خطة العمل لمنع الإرهاب ومكافحته، المعتمدة عام ٢٠٠٢م، والإطار التشغيلي لاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، بشأن مكافحة الإرهاب المعتمدة عام ١٩٩٩م، والبروتوكول الملحق بها، المعتمد عام ٢٠٠٤م، وإعلان جوهانسبرغ بمبادرة إسكات البنادق، وخريطة طريق الاتحاد الإفريقي بشأن التدابير العملية، لإسكات البنادق في إفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠م.

دور الولايات المتحدة الأمريكية

لأكثر من ٧٠ عامًا، عملت الولايات المتحدة على الحفاظ على مكانتها العالمية البارزة، من خلال الحفاظ على موازين القوة الملائمة، في المناطق الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية في العالم؛ وبالتالي فقد

اهتمت بمحاربة الإرهاب، وزاد الاهتمام به بعد أن غزا أراضيها. لكن إستراتيجية الدفاع الأمريكية في منطقة المحيطين: الهندي والهادئ، تمر بمخاض أزمة غير مسبوقة؛ أزمة ولدت من الاختلال بين الغايات الإستراتيجية لواشنطن، ووسائلها المتاحة، في مواجهة المشهد الأمني الإقليمي، المتنازع عليه بشكل متزايد، ومع محدودية الموارد الدفاعية المتاحة له، لم يعد جيش الولايات المتحدة متأكّدًا من قدرته - بمفرده - على الحفاظ على توازن للقوى في المنطقة. ومن هنا، فقد سمحت الولايات المتحدة لدول أخرى، أن تلعب الدور نفسه، على أن تقوم -هي - بعملية الإشراف، وجزء من التمويل.

كما أعلنت الولايات المتحدة، أنها تريد إنفاق ما يقرب من ١٢٠مليون دولار، كمساعدات جديدة لإفريقيا جنوب الصحراء «لعرقلة، واعتقال، ومحاكمة، وإدانة، الإرهابيين». وبالرغم من انتصاف العام، إلا أن الكونجرس الأمريكي، لم يخصص هذا المبلغ بعد، حتى يومنا هذا. لذا، فمن المتوقع على مدى العقد المقبل، عدم ترجيح تلبية ميزانية الدفاع الأمريكية، احتياجات «إستراتيجية الحرب على الإرهاب»، بسبب مجموعة من الضغوط السياسية والمالية الداخلية. وهو ما حدث خلال العقد الماضي من عجز في التمويل، بسبب الرفض المتكرر للكونجرس لهذه الميزانيات، الأمر الذي نتج عنه إعاقة قدرة البنتاجون على تخصيص الموارد، والتخطيط بشكل فعّال، على المدى الطويل. فأصبح الحفاظ على نفس الوجود العسكري كل عام، أكثر تكلفة؛ الأمر الذي تسبب في استخدام المعدات القديمة، بما يتجاوز عمرها الافتراضي، وقطع التدريب. كل ذلك نتج عنه ارتفاع الخسائر العسكرية في إفريقيا، وغيرها. وهو ما أدى إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي؛ فمثلًا أصدر الرئيس الأمريكي قرارًا بإرسال بعثة رمزية دائمة للصومال، قوامها ٥٠٠ جندي، بعد أن حوت الصومال أكبر عدد من الجنود الأمريكان خارج الحدود، بعد أفغانستان.[١١]

لذا، سنَّت الولايات المتحدة قانونًا لبرنامج الشراكة، لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الإفريقية لعام ٢٠٢١م، ينص على إنشاء برنامج مشترك بين الوكالات، لمساعدة دول شمال وغرب إفريقيا، على تحسين القدرات الفورية والطويلة المدى، لمواجهة التهديدات الإرهابية، ولأغراض أخرى، والذي يهدف للآتي:

(١) تحسين الحوكمة، وقدرات دول شمال وغرب إفريقيا، لتقديم الخدمات الأساسية، لا سيما للمجتمعات المعرضة للخطر، كوسيلة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، من خلال تعزيز شرعية الدولة وسلطتها، ومكافحة الفساد.

(٢) معالجة العوامل، التي تجعل الناس والمجتمعات، عرضة للتجنيد من قبل المنظمات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، بما في ذلك الضعف الاقتصادي، وانعدام الثقة في الحكومة، وفي قوات الأمن الحكومية.

(٣) دعم الإستراتيجيات، التي تزيد من فرص عمل الشباب.

(٤) تعزيز تعليم الفتيات، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية.

(٥) تعزيز الحكم المحلي، وقدرات المجتمع المدني، وتحسين الشفافية والمساءلة الحكومية، ومحاربة الفساد.
(٦) تحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وأنشطة التنمية الأخرى اللازمة لدعم قدرة المجتمع على الصمود.
(٧) تعزيز سيادة القانون في هذه الدول، من خلال تعزيز قدرة المؤسسات القضائية، على ردع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، والتحقيق فيها، ومقاضاة مرتكبيها، بشكل مستقل وشفّاف وموثوق.
(٨) تحسين قدرة الكيانات العسكرية وأجهزة إنفاذ القانون في البلدان الشريكة.
(٩) اكتشاف الأنشطة المتطرفة العنيفة والإرهابية، وتعطيلها، والرد عليها، ومقاضاة مرتكبيها، مع احترام حقوق الإنسان.
(١٠) التعاون مع الولايات المتحدة، والدول الشريكة الأخرى في جهود مكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز القدرة الأمنية لمراقبة الحدود للدول الشريكة، بما في ذلك القدرة على مراقبة، واحتجاز، ومنع الإرهابيين من تحديد رأس المال البشري، وخطوط تمويل الإرهاب، ومراقبتها، وتعطيلها، ومكافحتها.
(١١) دعم حرية التعبير، ودعم وسائل الإعلام المستقلة الناطقة باللغات المحلية، لا سيما في المناطق الريفية، مع مواجهة العمليات الإعلامية، وتجنيد الدعاية، التي تديرها المنظمات الإرهابية والمتطرفة العنيفة.

دور الاتحاد الأوروبي

في مواجهة التهديد الإرهابي الدولي المستمر، يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا أكثر طموحًا في مكافحة الإرهاب؛ حيث وفر أدوات محاربة الإرهاب المتمثلة في الجنود، والتعاون والتنسيق والتدريب، فضلًا عن الدعم المالي المباشر. علاوة على ذلك، فإن الافتراض القائل بوجود صلة بين التنمية والاستقرار، وكذلك بين الأمن الداخلي والخارجي؛ أصبح يشكل لُبَّ عمل الاتحاد الأوروبي خارج حدوده، وهو ما ظهر في زيادة إنفاق الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب على مر السنين، للسماح بتعاون أفضل، بين سلطات إنفاذ القانون الوطنية، وتعزيز الدعم من قبل هيئات الاتحاد الأوروبي، المسؤولة عن الأمن والعدالة، مثل: اليوروبول (EUROPOL) والاتحاد الأوروبي لليويوروجست (EUROJUST). فقد موّل الاتحاد الأوروبي الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بقيمة ٧٧٪ عام ٢٠١٨م؛ لكنّ هذا الإنفاق، تأثر عام ٢٠٢٠م، لينخفض، كما يظهر -أيضًا- في انخفاض حجم المنفق خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢م، المخصص لتبادل المعلومات، واستجابة العدالة الجنائية للإرهاب في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، مقارنة بالمنصرف لنفس النشاط القادم من دول البلقان. لكن في سبتمبر، تولى الاتحاد الأوروبي دور الرئيس المشارك للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وجعل تهديد الإرهاب في إفريقيا، أولوية رئيسة لفترة عامين.[١٢]

وفي نفس الوقت، الذي تم فيه إعلان الاتحاد الأوروبي تخصيصه ملياري يورو، لدعم تقديم المساعدة الأمنية لأوكرانيا، وإعلان الاتحاد الأوروبي المساعدة العسكرية (EUMAM) لأوكرانيا، والتعهد بتسهيل توفير ١٦ مليون يورو لتوفير المعدّات والذخيرة، لتدريب ١٥ ألف جندي أوكراني، وقيام مرفق السلام الأوروبي خلال الأشهر الماضية، بحشد ما مجموعه ٣,١ مليار يورو، حيث وصلت نفقات الدفاع الأوروبية – لجميع الدول الأعضاء معًا – إلى حوالي ٢١٤ مليار يورو؛ ولم تقم أغلب الدول أعضاء الاتحاد، بسداد تعهداتها الخاصة بمحاربة الإرهاب في إفريقيا، وبالتالي تعطلت كل الجهود المقررة سلفًا.[١٣]

النتائج

بسبب الطبيعة الجديدة للتهديدات، التي ظهرت بوادرها مع ظهور وباء عالمي، ثم اجتياح الحرب الروسية للجوار الأوروبي، ومع تهديد المصالح الأمريكية، الذي وصل للأمريكيتين، بالتدخل الروسي في جواتيمالا، ومع ارتفاع معدل التضخم، كل ذلك – مجتمِعًا – أدى إلى تراجع الاهتمام الغربي، وتقلص القدرات المستخدمة في محاربة الإرهاب، بالرغم من الاهتمام الغربي بالإرهاب، إلا أنه تراجع درجة في قائمة الاهتمامات الغربية؛ لذلك ازدادت العمليات الإرهابية في إفريقيا بعد بدء الحرب، لعدم توفر المعرفة، والمهارات اللازمة لمنع النشاط الإرهابي، وكشفه بشكل فعال، وعلى نطاق واسع، وبالتالي، فإن الدول الإفريقية تشعر بقلق متزايد لأنها تُركت لتواجه أنشطة الجماعات الإرهابية النشطة، ثم إمكانية انتقالها لمناطق أخرى من إفريقيا، واستغلالها نقاط الضعف، مثل: تهميش مجموعات الأقليات، ونقاط ضعف في الحوكمة، وهياكل الأمن، والاستخبارات.
كما أن هذا التقصير، نتيجة الأسباب السابقة، سينتج عنه عودة الإرهاب ثانية للأراضي الأوروبية والغربية، خاصة مع زيادة أعداد اللاجئين غير الشرعيين، القادمين من إفريقيا، والتي تزايدت بسبب التدهور الاقتصادي، الناتج عن توقف سلاسل التوريد، والتغير المناخي، وكلها نتاج سياسات الغرب.

التوصيات

الشاهد مما تقدم، أن الاهتمام الدولي بمحاربة الإرهاب في إفريقيا، حلت محله قضايا آنية أخرى، أكثر تهديدًا للغرب؛ لذا فإن على الدول الإفريقية العمل بنفسها للقضاء على التهديد الإرهابي. ومن هنا؛ فهناك بعض التوصيات لزيادة فعالية الجهود المبذولة، لتعويض النقص المتوقع من قبل المؤسسات الدولية، نتيجة لتغير بوصلة الاهتمامات والأخطار:

- رفع كفاءة قوات مكافحة الإرهاب، وتعزيز القدرات الاستخباراتية، بما في ذلك تحسين التعاون العملياتي للوحدات في مناطق العمليات.

- ضمان جاهزية القوة الإفريقية للاستجابة الفورية، عندما تكون دولة عضو تحت تهديد إرهابي ما.
- تعزيز مكافحة الجرائم الإلكترونية، وغسيل الأموال، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وتهريب الأشخاص، والسلع المقلدة، التي توفر تمويل الإرهاب.
- التأكد من أن المؤسسات المتخصصة، مثل: المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وأفريبول، تتمتع بالموارد الكافية، حتى تتمكن من أداء مهامها بفاعلية.
- التعاون الجاد ما بين السلطات في الدول الإفريقية، لمجابهة العمليات الإرهابية.
- العمل على تشجيع المشاريع التنموية، وزيادة الاستثمار في المشاريع التي تحافظ على البيئة؛ للحد من حالات الفقر والجفاف، وما يترتب عليها من مشكلات أخرى.
- العمل على حل النزاعات الإثنية وهي في طور النشوء، حتى لا تكون مصدرًا للتجنيد؛ مع العمل على نشر فكرة المواطنة، لتلافي الصراعات مستقبلًا.

الهوامش والإحالات

(1) United Nations, *UNODC and Southern Africa Regional Partners Join Forces to Address Terrorism and Violent Extremism* (Lilongwe: United Nations, 2022), https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2022/May/unodc-and-southern-africa-regional-partners-join-forces-to-address-terrorism-and-violent-extremism.html.

(2) Institute for Economics & Peace, *Global Peace Index 2022: Measuring Peace in a Complex World* (Sydney: IPE, 2022), https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2022/06/GPI-2022-web.pdf.

(3) Frederic Wehrey, *The Impact of Russia's Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa: Testimony: House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on The Mid East, North Africa and Counterterrorism* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2022), https://carnegieendowment.org/2022/05/19/impact-of-russia-s-invasion-of-ukraine-in-middle-east-and-north-africa-pub-87163.

(4) Cathrin Schaer, "Will the 'Islamic State' benefit from the Ukraine war?," *DW*, May 17, 2022, https://www.dw.com/en/the-islamic-state-benefits-from-ukraine-war/a-61827617.

(٥) «٢٨٨/٦٠ – إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،» الأمم المتحدة، (٨، سبتمبر، ٢٠٠٦م)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/504/86/PDF/N0550486.pdf?OpenElement.

(6) United Nations, *Preventing and Countering Terrorism and Violent Extremism in Africa Through the United Nations Multi-Year Appeal* (New York: United Nations, 2022), https://www.un.org/counterterrorism/events/preventing-and-countering-terrorism-and-violent-extremism-africa-through-united-nations-multi.

(7) "Funding and donors," *United Nations Office of Counter-Terrorism*, accessed December 5, 2022, https://www.un.org/counterterrorism/funding-and-donors.

(8) UN General Assembly, *A/C.5/74/18: Approved Resources for Peacekeeping Operations for the Period from 1 July 2020 to 30 June 2021: note / by the Secretary-General* (New York: UN, 2020), https://digitallibrary.un.org/record/3868673.

(٩) «يونميس بيان حقائق،» الأمم المتحدة، (١، يونيو، ٢٠٢٢م).

(10) African Union, *African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT) Hands-Over Communication Equipment to the AMISOM-TFG UFL* (Abuja: African Union, 2022).

(11) "Biden Approves 'Small, Persistent' US Military Presence in Somalia," *VOA,* May 16, 2022, https://www.voanews.com/a/officials-biden-approves-redeployment-of-some-ground-troops-to-somalia-/6575412.html.

(12) Sofija Voronova, *Understanding EU Counter-terrorism Policy* (Brussels: European Parliament, 2021), https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/659446/EPRS_BRI(2021)659446_EN.pdf.

(13) European Union, *Foreign Affairs Council (Defence): Press remarks by High Representative Josep Borrell after the Meeting* (Brussels: European External Action Service, 2022), https://www.eeas.europa.eu/eeas/foreign-affairs-council-press-remarks-high-representative-josep-borrell-after-meeting-2_en.

التعاون العسكري بين مالي وروسيا والمشكلات الأمنية في منطقة الساحل

محمد بن مصطفى سنكري، باحث في الشؤون الإفريقية، بماكو.

ترجع العلاقات بين مالي وروسيا، إلى عهد الاتحاد السوفيتي الآفل، وإلى ما بعد الاستقلال عام ١٩٦٠م مباشرة، وعهد الرئيس: موديبو كيتا، أول رئيس للبلاد، الذي أقام علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي، على حساب القوة الاستعمارية السابقة للبلاد (فرنسا)، فكان الاتحاد أول مستغل لمناجم الذهب في البلاد، بعد الاستقلال، وكانت البنى التحتية، التي قامت عليها أركان الدولة الجديدة، من: مصانع، ومشاريع زراعية، وتنموية، وأسلحة الجيش: من طائرات، ودبابات، كانت كلها روسية الصنع، ومن نتائج السياسة الاشتراكية، التي كان قد انتهجها الرئيس كيتا. وقد ظل الأمر كذلك، حتى انقلاب الرئيس الراحل: موسى تراوري عليه، عام ١٩٦٨م، فأعاد سياسة الدولة إلى المحور الفرنسي. وقد ظلّت مالي في ذلك المحور طيلة فترة رئاسته هو وخلفاؤه؛ من الأسبق: ألفا عمر كوناري، فخلفه، الراحل: أمادو توماني توري. وقد قوي النفوذ الفرنسي، بعد الانقلاب على الرئيس توري، عندما تساقطت أقاليم شمالي الدولة في أيدي المتمردين، وحالة الفوضى التي عمَّت الجيش بعد عزله؛ ففي ظل تعاظم أمر هؤلاء، وعزمهم على الاستيلاء على كل البلاد، بما فيها بماكو، اضطرّ رئيس المرحلة الانتقالية يومها: جونكودا تراوري، إلى طلب النجدة من الرئيس الفرنسي - آنذاك - «فرانسوا هولاند»، في رسالة وجهها إليه، فتدخّلت القوات الفرنسية في الشمال في ١٣ يناير عام ٢٠١٣م تحت اسم: «سيرفال»، ثم تحوّلت إلى: «بركان» عام ٢٠١٤م، لتشمل كل منطقة الساحل والصحراء، على أن تكون قاعدتها المركزية في «أنجامينا» بتشاد. ثم سار بعده الرئيس الراحل: إبراهيم بوبكر كيتا، على هذه السياسة، بل وشهد عهده توقيع اتفاقية دفاعية بين مالي وفرنسا، إلى أن أطاح به العقيد: عاصمي غويتا، في انقلاب ١٨ أغسطس عام ٢٠٢٠م، في سياق حركة معارضة شعبية، قادها رئيس الوزراء الحالي، الدكتور: شوغيل ميغا. وسوف يتناول البحث هذه الجوانب، في عدد من المحاور، على النحو الآتي:

١- دوافع التدخل الفرنسي في منطقة الساحل

تتكون منطقة الساحل من خمس دول، هي: مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد، بقرابة مائة مليون نسمة من تعداد السكان. وقد اجتمعت تحت مظلّة دفاعية عسكرية سُمِّيت: مجموعة الخمس الساحلية.

وتواجه هذه المساحة الجغرافية صعوبات وتحديات في تنامي المدّ الإرهابي، والجريمة المنظّمة، والتغيّرات المناخية، والنمو الديمغرافي، وغيرها من التحديات، التي تُسهم في إضعاف قدرات المنطقة؛ فوجب أن يكون التصدي لها على الصعيدين: السياسي والعسكري على حد سواء، بانتهاج الوسائل التي تضمن للمنطقة التنمية المستديمة.[١]

تهدف فرنسا من تدخّلها في منطقة الساحل، مع شركائها الأوروبيين، إلى منع أن تتحول المنطقة إلى ساحة للاضطرابات والتوتّرات؛ بحيث تستولي عليها جماعات إرهابية، وتتخذها مسرحًا لتهريب المخدرات، والأسلحة، ولتجارة الرقيق، والمهاجرين غير الشرعيين بخاصة، الأمر الذي يمكن أن يهدد أمنها ومصالحها في المنطقة؛ فتدخلت عام ٢٠١٣م في مالي باسم: «عملية سيرفال»، للتصدي للمتمردين في شمال البلاد، ثم امتد على كل منطقة الساحل باسم: «عملية بركان»، ثم في عام ٢٠٢٠م، تكوّنت قوة فرنسية خاصة، إلى جانب قوات شركائها الأوروبيين، بقيادة عملية «بركان»، في إطار وحدة أوروبية مشتركة، سمّيت: «تاكوبا»، فوصل الدعم العسكري الفرنسي للمنطقة عام ٢٠١٩م، إلى حد نشر ٥,١٠٠ جندي فرنسي على مختلف الجبهات، و٧,٠٠٠ جندي لمجموعة الساحل، والجميع تلقّوا تدريبات تحت رعاية فرنسية، وذلك لتمكين هذه القوات المحلية، من تأمين أراضي بلادها بنفسها.[٢]

٢- الجانب التنموي في التدخل الفرنسي

فهمت فرنسا أن الحل العسكري وحده، لا يمكنه معالجة أزمة متعددة الجوانب والأسباب، فلا بد من إشراك الجانب التنموي في الحل؛ لذلك جنَّدت فرنسا الوكالة الفرنسية للتنمية، وجمعيات أخرى، لمواكبة العملية العسكرية بمشاريع تنموية قصيرة، ومتوسطة، وبعيدة المدى، لتسهيل حصول السكان على الخدمات الأساسية: من ماء، وطاقة، وتربية، وصحة، وخلق ظروف لاستقلالها بالتكوين والتشغيل.

وفي إطار تحالف الساحل، تعهّدت فرنسا إلى جانب كبار المانحين للمساعدات التنموية، والتي تشمل ألمانيا، والاتحاد الأوروبي، وحظيت بدعم البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، في مجموعة تضم خمسة وعشرين عضوًا.

وضمن إطار شراكة إستراتيجية، مع مجموعة الخمس للساحل، موَّلت المجموعة عدَّة مشاريع وبرامج استثمارية، والتي منها ما عُقد له مؤتمر للدول المانحة للمساعدات، في العاصمة الموريتانية نواكشوط،

وذلك يوم ٦ ديسمبر عام ٢٠١٨م، والتي تضمّنت برنامج التنمية المستعجلة في المناطق الحدودية، ذات الهشاشة الصحية والاجتماعية، وعبَّرت عن حاجة أوليّة لمقدار ١,٧ مليار يورو، تصرف أساسًا في الحصول على الماء الصالح للشرب، وتعزيز القدرات على مقاومة الصعوبات في الحياة اليومية، والتكافل الاجتماعي.[٤]

٣- أسس الإرهاب في منطقة الساحل

الإرهاب في منطقة الساحل نوعان:

الأول: هو النزاع الذي ظهر في مالي، مع نهاية التسعينيات، بعدما اشتد أمر الإرهاب المنحدر من الجزائر.

والثاني: هو نزاع شمالي نيجيريا، وانتشار حركة الجماعة الإرهابية المعروفة بـ«بوك حرام».

وأسباب هذين النزاعين مختلفة ومتعددة؛ منها داخلية، ومنها خارجية.

فالأسباب الخارجية: تشمل الأزمة الجزائرية في التسعينيات، والليبية عام ٢٠١١م، بعد سقوط الزعيم الليبي معمر القذافي، الذي أدَّى إلى انتشار المقاتلين الإسلاميين في المنطقة برمتها. ولكن الأسباب الداخلية: هي التي ساعدت على انتشار الإرهاب في المنطقة، وهي النزاعات التاريخية العرقية بين مختلف شعوب المنطقة، والتي يمكن تقسيمها إلى شعوب شمال وجنوب، ويتميزون باختلاف النمط الحياتي لكلٍّ منهما؛ فشعوب الشمال - في الغالب – هم رعاة متنقّلون، حيث المروج والمراعي الخضراء، أما شعوب الجنوب فإنهم في الغالب مزارعون مستقرّون. وقد دارت مواجهات على مر القرون بين قبائل هذه الشعوب؛ إمّا دفاعًا عن نفسها، وإمَّا ردًّا من جانب المزارعين، لاعتداءات القبائل الرحل، التي تفسد المزروعات في تنقّلاتها، وكذلك نزاعات بين سكان الشمال الطوارق، وقبائل الرحل الرعاة، منذ زمن الاستقلال في الستينيات، حتى نهاية التسعينيات في مالي، والنيجر، وتشاد.[٥]

٤- الأسباب العميقة لأعمال العنف والنزاعات القبلية في منطقة الساحل

تعود الأسباب العميقة لأعمال العنف، والنزاعات القبلية في منطقة الساحل، إلى أسباب ستة رئيسة، وتتمثل بالآتي:

نزاعات تتعلق بالأراضي الزراعية والمراعي الحيوانية، بين الرعاة والمزارعين، واستغلال الثروات والموارد المعدنية، الواقعة في مناجم الذهب التقليدية، بين السكان ورواد المناجم، في أكثر دول الساحل.

- نزاعات السيادة والزعامة السياسية، عندما تجد التمثيلية السياسية، معارضة من التمثيلية العشائرية.
- نزاعات تتعلق بمحاولة تغيير بعض الأوضاع القبلية، والطبقات الاجتماعية، في أحداث تتعلق بالرق، ورفضها الاسترقاق.

- نزاعات دينية بين الأغلبية المسلمة، والأقلية المسيحية، في بلاد متفرقة في المنطقة كالتشاد، وبوركينا فاسو، وهي النزاعات التي تشعلها جماعات، مثل: «بوكو حرام» الإرهابية في نيجيريا، على حدود الساحل، بالإضافة إلى النزاعات بين التوجهات الإسلامية، كالتيار السلفي المتشدّد، والطرقية الصوفية التقليدية.
- نزاعات قبليَّة مع الجماعات الجهادية، والتي تملي شرائعها وقوانينها، في مناطق كثيرة في دول الساحل. وقد انضمّ إلى هذه الجماعات أنصار ذوو أهداف شتى؛ فبعضهم التحق بهم لتوقي بطشهم، في غياب حماية الدولة، وانتشار الانفلات الأمني، وبعض الجماعات تضطر إلى توقيع اتفاقيات مصالحة مع الجهاديين؛ فتتعامل معهم، لضمان حرية الحركة والتنقل، واستغلال الأراضي؛ مما يُوجِد لها أعداء آخرين؛ سواء من جماعات منافسة من «الجهاديين»، أو من الجيش والجماعات المحلية المناضلة ضد الجهاديين. بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية؛ فالجماعات الجهادية، تضمن مداخيل لكثير من الشباب العاطل عن العمل، من خلال ممارسة أعمال السطو والنهب المسلح، وقطع الطريق.
- تسلُّح الجماعات القبلية والميليشيات المحلية؛ ففي الوقت الذي تجد أكثرية دول الساحل نفسها، عاجزة عن بسط سيطرتها على ترابها الوطني، تجد الجماعات المحلية نفسها في ضرورة للاعتماد على نفسها، لحماية نفسها من بطش الإرهابيين، بتكوين ميليشيات مسلحة، تقوم نيابة عن الدولة في توفير الأمن لأهالي القرى، كما هو موجود في مالي باسم: «دانا أمباساغو»، المتكوّنة أساسًا من قبائل «الدوغون»، التي تقاتل الجهاديين، المتكوّنين أساسًا من قبائل الفلان، وبوركينا فاسو تحت اسم «VDP» أي: المتطوعون للدفاع عن الوطن. وهذه الميليشيات، كثيرًا ما تشكّل مصدرًا لأعمال عنف، وانتقامات قبلية.[٦]

٥- آفاق التحالف الروسي المالي

كما أسلفنا في مقدمة البحث، فقد كانت فرنسا قد تدخّلت لأول مرة عام ٢٠١٣م، تحت اسم: «سيرفال»، للتصدي للمتمردين، الذين كانوا يستعدون للزحف على بماكو. وبالفعل، فقد حقّقت هذه القوات هدفها، ثم تحوّلت إلى «بركان»، بمهمّة أكبر، هي محاربة الإرهاب في منطقة الساحل بأكملها، فزادت فرنسا في تعداد قواتها المرابطة في المنطقة، لتصل إلى ٥,٠٠٠ رجل، مجهّزة بكل الأسلحة العسكرية المتطورة: برية وجوية، ولكن الغريب، أنه لم ينقص ذلك شيئًا من فساد الإرهابيين، بل ازدادت قوة، وكثر أنصارهم، بسبب العوامل التي ذكرناها في: أسباب تجنيد الجهاديين للشباب؛ فقد أفسدوا في البلاد، بحرق القرى، ومهاجمة الثكنات العسكرية، وقتل الجنود، واغتنام المعدّات، وحرق المزروعات، وإتلاف المحصولات، والسيطرة على مدن

وقرى، وفرض شرائع فيها، والتنقل بالمئات على دراجات نارية، والقيام بهذه الأعمال الإرهابية، والعودة إلى مواقعهم سالمين غانمين. كل ذلك يكون أمام أعين القوات الفرنسية، دون أن تحرك ساكنًا، ولذلك اتهمها كثيرون من العامة والخاصة، بالتآمر مع الإرهابيين، وقالوا: إنه ليس بإمكان الإرهابيين أن يقوموا بعملياتهم مع وجود هذه القوات الفرنسية، لولا هذا التآمر. وقد استمر الوضع على هذه الحال، مدَّة حكم الرئيس الراحل: إبراهيم بوبكر كيتا، حتى الانقلاب عليه يوم ١٨ أغسطس عام ٢٠٢٠م، من قبل خمسة ضباط برتبة عقيد، يتقدمهم العقيد عاصمي غويتا. وكان قد ساد البلاد موجة من الغضب والاحتقان العام ضد فرنسا، بسبب هذا الوضع الأمني، مع تزايد أعداد القتلى من الجنود. وقد ظهر ذلك في المظاهرات الشعبية التي سبقت الإطاحة بالرئيس، حيث طالب الناس بطرد فرنسا، ونادوا بتدخّل روسيا، فرُفِعت أعلام روسيا وصور الرئيس الروسي في المظاهرات. وبالفعل، فقد استجاب الجيش لمطالب الشعب، فزار وزير الدفاع موسكو مرارًا، ووقع مع نظيره الروسي اتفاقيات في مجال الدفاع والسلاح.

ويعد وزير الدفاع ساجو كمارا، مهندس هذا التحالف؛ حيث إنه درس في روسيا، ومنها غادر للمشاركة في عملية الانقلاب على الراحل: إبراهيم بوبكر كيتا، وقد قام بعدَّة زيارات إلى موسكو، لوضع أسس التحالف مع المسؤولين الروس.[٧]

٦- أبعاد التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل

أمَّا فرنسا؛ فإنها تعدّ منطقة الساحل، منطقة نفوذها التقليدية؛ نظرًا لماضيها الاستعماري، ويعزز ذلك مكانتها في النظام الدولي، في ضوء اعتمادها على الكتلة التصويتية لدول المنطقة، والتي تدور في فلكها – في معظمها – منذ الاستقلال، للدفاع عن قضاياها في المحافل الدولية. كما تعد المنطقة وجهة مهمة للصادرات الفرنسية، ومصدرًا مهمًّا للحصول على الموارد، والثروات الطبيعية، والطاقة: كالنفط، والغاز، واليورانيوم. وتتخذ باريس من المنطقة قاعدة خلفية، في مواجهة التحديات الأمنية، التي تتعرض لها القارة الأوروبية عامة، وفرنسا بخاصة؛ نظرًا لانتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة، كما أنها ساحة رائجة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، عبر البحر المتوسط.

وأمَّا روسيا؛ فإنها تسعى إلى تأكيد نفسها كقوة عالمية عظمى، من خلال بوابة إفريقيا، وتزداد المنطقة أهمية في السياسة الروسية، نظرًا لموقعها الإستراتيجي، كمفترق طرق، يربط بين الأقاليم الخمسة للقارة الإفريقية، مما يمكن موسكو من التمهيد لعلاقات مع دول المنطقة، بما يضمن لها الحصول على دعم أكبر على المستوى الدولي، في مواجهة العقوبات الغربية، وخاصة الأمريكية، إضافة إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية الموجودة في المنطقة: كالموارد، والثروات الطبيعية؛ نظرًا لحاجة موسكو الحيوية، إلى تأسيس

تحالفات تجارية مع الدول الإفريقية، بما فيها الوصول إلى الأسواق الإفريقية، لتوسيع دائرة المبيعات العسكرية الروسية، والإسهام في تأسيس أسواق ناشئة، وسريعة التطور؛ مما يسهم في تخفيف آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، منذ عام ٢٠١٤م. وفي الوقت نفسه، حرصًا على الوجود بالقرب من مناطق التأثير الجيوسياسي، في شرقي وشمالي القارة، بهدف تعزيز النفوذ والحضور الدولي. وتحاول موسكو استغلال ارتفاع مشاعر العداء للوجود الفرنسي، لفشلها في الحرب ضد الإرهاب في بعض دول المنطقة، وفي مالي بخاصة، وتقديم نفسها كبديل ناجع في هذه الحرب. وقد نجحت هذه الإستراتيجية الروسية بالفعل؛ فبعد مالي، ارتفعت أصوات في المنطقة، كبوركينا فاسو، والنيجر، بدعوة روسيا للتدخل؛ بينما تشهد تشاد مظاهرات بين حين وآخر، للمطالبة بجلاء القوات الفرنسية. كما تحاول روسيا استغلال عزلة فرنسا في الساحة الإفريقية، بتراجع الوجود الأمريكي، وتردد القوى الأوروبية، في الوقت الذي تواجه فيه – هي بنفسها – صعوبات مادية ولوجستية، في كسب معركة الإرهاب، مما يدفع بدول المنطقة للتحول نحو روسيا.[٨]

٧- النتائج الأولية للتحالف الروسي المالي

يمكن تقسيم هذه النتائج إلى قسمين:

أ- **نتائج مادية:** وتتمثل في تزويد روسيا للجيش المالي، بأسلحة ومعدات حربية متطورة، في أقل من عام من التحالف، ولم تحصل عليها طيلة فترة التحالف مع فرنسا، منذ عام ٢٠١٣م؛ فقد تسلَّم الجيش – بداية – طائرتين حربيتين جديدتين من نوع هيلوكوبتر، من صنع روسي، يوم الاثنين ١٨ أبريل عام ٢٠٢٢م، وأجهزة رادار للمراقبة. وفي ٣١ مارس الماضي، تسلَّم الجيش طائرتين أخريين من طراز MI-35P، وأجهزة رادار حديثة، وأسلحة حربية، وذخائر، ومدرعات. وصرح وزير الدفاع لدى تسلّمها، أن الجيش الوطني أصبح يمتلك أسلحة، تمكّنه من خوض معارك حربية ضد الإرهابيين بكل استقلالية، دون الحاجة إلى جهة أخرى. وكان الجيش قد تسلّم قبل هذه المعدات الحربية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢١م، أربع طائرات هيلوكوبتر من طراز MI-171، وأسلحة حربية وذخائر.[٩]

وعنونت صحيفة «لوموند» الفرنسية، إحدى صفحاتها، في عددها الصادر يوم ١٠ أغسطس عام ٢٠٢٢م، تقول: «مالي تتسلم معدات حربية روسية». وأشارت إلى طائرات مقاتلة، وطائرات استطلاع، وهيلوكوبتر هجومية. وأردفت تقول: إنه لا تتوفر معلومات بشأن ظروف شرائها؛ ولكن بماكو سحبت ٤٢٠ مليون يورو من الأسواق الإقليمية، أي ٢٧٧ مليار فرانك سيفا، لهذا الغرض. وذكرت الصحيفة من تلك المعدات الحربية، طائرات من طراز L٣٩، وسوخوي٢٥، وطائرات هيلوكوبتر من طراز Mi24P.[١٠]

وكان تسلّم آخر سلسلة من هذه المعدات، مناسبة للحفل الكبير، الذي أقيم في مطار بماكو الدولي، والذي بُثّ مباشرة على شاشة التلفزة الوطنية، بحضور رئيس المرحلة الانتقالية، وأعضاء حكومته كافة، وأعضاء السلك الدبلوماسي، لتقديم أهم حزمة من المعدات العسكرية، تكوّنت من أكثر من ثلاثين طائرة عسكرية، وتضمّنت الحزمة طائرات من طرازات مختلفة، منها طائرات مقاتلة، وناقلات جنود مدرعة، وأسلحة حربية، وأجهزة مختلفة، عززت الترسانة العسكرية لها، وخاصة الأسطول الجوي، إلى درجة لم تبلغها منذ الاستقلال.

ب- نتائج عملية، تتمثل في النجاحات التي حقَّقها الجيش الوطني، بعد تسلّمه لهذه الأسلحة والمعدات الروسية الصنع؛ وذلك أنه بعد تسلُّمها، قد توجَّه مباشرة إلى جبهات القتال المختلفة، وقد مكَّنت الجيش الوطني - لحد الآن - من تحقيق انتصارات مهمة على مختلف الجبهات؛ فتمكَّن الجيش بها من تغيير الوضع العسكري على الساحة، وبدلًا من أن يكون الإرهابيون هم المهاجمين، كما في كل مرة، فقد تحوَّل الجيش إلى مهاجم، وفي ظرف زمني وجيز، تمكَّن الجيش من استهداف معاقل الإرهابيين، ومطاردة الجهاديين، وفكّ حصار المدن والقرى المحاصرة، وتمكّن من أن يطأ أماكن كانت محرّمة عليه، مدة سنوات حكم الرئيس الراحل إبراهيم بوبكر كيتا، ومدة وجود القوات الفرنسية في المنطقة، فقد عاد اللاجئون والمهجّرون إلى بعض قراهم، وبدأ المزارعون يزرعون أراضيهم في أجواء آمنة، وتيسَّرت حركة تنقّل التجار بين الأسواق.

٨- التعاون على مستوى القوات البرية

أما التعاون على مستوى القوات البرية؛ فلئن كانت فرنسا تزعّمت حملة دولية، ضدّ تدخّل مرتزقة روس في مالي، باسم «فاغنر»، وقيامهم بعمليّات «تنكيل وانتهاكات لحقوق الإنسان» - حسب زعمها - في شمالي مالي، ونشر صور رجال ذوي هيأة أوروبية، ضمن السرايا والكتائب العسكرية، كما كان الحال في قاعدة «غوسي» العسكرية، وقالت: إنهم من عناصر «فاغنر»، يقومون بحفر مقابر جماعية لمدنيين نكّلوا بهم، بعد انسحاب القوات الفرنسية من القاعدة، لصالح الجيش المالي، فإن الحكومة نفت دومًا وجود عناصر «فاغنر»، وأكدت أنها عناصر من الجيش الروسي النظامي، لتدريب عناصر الجيش الوطني، ووصفت التصريحات الفرنسية بالمزاعم المعادية. وكان قد صحب بداية التعاون الروسي المالي صخب إقليمي كبير، وإنذارات من عواقب استقدام عناصر «فاغنر» إلى المنطقة، وخاصة من منظمة «الإيكواس». ولكن الحكومة لم تُلقِ لها بالًا، وتشبَّثت بموقفها المبني على السيادة الوطنية، ومبدأ حرية التعاون مع من ترى مصلحتها الوطنية معه، وتقوم فرنسا بدعاية إعلامية نشطة في هذا الموضوع، ضد الحكومة المالية، مفادها: أن الحكومة المالية، تقوم

بصرف الأموال الموجهة للتنمية، والصرف الصحي، والدعم الاجتماعي، لتسديد أجور «المرتزقة الروس»، مما يزيد الوضع الاجتماعي والصحي سوءًا.

وعلى أية حال، فإن مستقبل التحالف الروسي المالي، بل وتوسّعه إلى دول أخرى مجاورة، نادت باستقدام روسيا، للمساعدة في الحرب على الإرهاب، في ظل المدّ الإرهابي، مع الوجود الفرنسي، كبوركينا فاسو، والنيجر- مرهون بتحقيق نجاحات وانتصارات ميدانية.

خاتمة

كانت القوات الفرنسية قد استُقبِلت استقبالًا شعبيًّا، عندما تدخَّلت في مالي لأول مرة، تحت اسم: «سيرفال»، وتصدَّت للمتمردين، وأوقفت زحفهم نحو العاصمة بماكو في ١٣ يناير عام ٢٠١٣م، ولقد سمَّى بعض المواطنين أبناءهم باسم أول جندي فرنسي، سقط دفاعًا عن مالي، وهو: «دانيال بواتي»، كما سمَّى آخرون أبناءهم باسم الرئيس الفرنسي السابق: «فرانسوا هولاند»، الذي وافق، وأمر بالتدخل الفرنسي. ولكن عندما تحوَّلت عملية التدخّل إلى «بركان»، فعجزت عن محاربة الإرهاب، بل وقام الإرهابيون بكلِّ أنواع الاعتداء، مع وجودها؛ فإنها واجهت غضب الشعب؛ فطالب بإنهاء مهمّتها، وخروج جنودها من البلاد. والسؤال اليوم، هو: كيف ستتصرّف القوات الروسية؟ وماذا سيكون مصيرها؟ هذا ما ستجيبنا عنه الأحداث في قادم الأيام، وحسب تصرف الوجود الروسي في مالي، ومساره.

الهوامش والإحالات

(1) Représentation permanente de la France auprès des Nations unies à Genève et des organisations internationales en Suisse, *L'action de la France au Sahel* (Genève: Mission Permanente de la France Auprès de l'ONU à Genève, 2021), https://onu-geneve.delegfrance.org/L-action-de-la-France-au-Sahel.

(2) Représentation permanente de la France auprès des Nations unies à Genève et des organisations internationales en Suisse, *L'action de la France au Sahel*.

(3) Représentation permanente de la France auprès des Nations unies à Genève et des organisations internationales en Suisse, *L'action de la France au Sahel*.

(4) Représentation permanente de la France auprès des Nations unies à Genève et des organisations internationales en Suisse, *L'action de la France au Sahel*.

(5) Lise Montbel, "Sahel: Un Foyer de Conflits Multidimensionnels?," *Questions Géopolitiques*, May 14, 2021, https://geopolri.hypotheses.org/2363.

(6) – Niagalé Bagayoko, et al., *Analyse des Causes Profondes des Violences et Conflits Communautaires dans L'espace du G5/Sahel: Contrat 00005/G5S/PCM/SP/2019 ETUDE PRINCIPALE* (Burkina Faso: Le Groupe de Cinq Pays Du Sahel (G5 Sahel), 2021), https://www.g5sahel.org/wp-content/uploads/2021/06/G5S_Rapport_Conflits-Resume-FR.pdf.

(7) "Mali: L'armée de L'air se Dote de Nombreux Avions et Hélicoptères Militaires Russes," *Franceinfo*, August 10, 2022, https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/mali/mali-l-armee-de-l-air-se-dote-de-nombreux-avions-et-helicopteres-militaires-russes_5302138.html.

(٨) أحمد عسكر، «دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٨، أبريل، ٢٠٢١م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx.

(9) "La Russie Dote de Nouveau le Mali de Matériel de Guerre," *Agence Anadolu*, August 9, 2022, https://www.aa.com.tr/fr/afrique/la-russie-dote-de-nouveau-le-mali-de-mat%C3%A9riel-de-guerre/2657640.

(10) "Le Mali reçoit de Nouveaux Equipements Militaires de Russie," *Le Monde*, August 10, 2022, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/08/10/le-mali-recoit-de-nouveaux-equipements-militaires-de-russie_6137664_3212.html.

اتفاق السلام الإثيوبي: دلالات وتحديات

د. شيرين جابر، باحث أول بمركز الدراسات الإستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.

بعد عامين من الحرب المستعرة، وقّع كلٌّ من الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، اتفاق سلام في ٢ نوفمبر عام ٢٠٢٢م؛ لوقف الأعمال العدائية بين الطرفين، ونزع الأسلحة بمنهجية، وإعادة دمج مقاتلي الجبهة. وقد جاءت هذه الخطوة المهمة، عقب أسبوع من المفاوضات بين الجانبين، في مدينة بريتوريا، بجنوب إفريقيا، وبوساطة من الاتحاد الإفريقي، لحلحلة الصراع في إثيوبيا. وفي ١٢ نوفمبر عام ٢٠٢٢م، أُبرم «اتفاق نيروبي» بالعاصمة الكينية، لتنفيذ بنود الاتفاق الأول، الذي أكّد نزعَ سلاح جبهة التحرير بالكامل، في غضون ثلاثين يومًا من التوقيع، كما ستنشر الحكومة الفيدرالية قوة الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF)، وكذلك وكالات الأمن الفيدرالية، وإنفاذ القانون في إقليم تيغراي. وسيتم نشر قوة الدفاع الوطنية على طول الحدود الدولية، التي تشمل حدود إثيوبيا مع إريتريا، فضلًا عن أنه سوف يتم تسريع وصول المساعدات الإنسانية، واستعادة الخدمات في الإقليم.

وانطلاقًا من أن الأوضاع في إثيوبيا، تنعكس مباشرة على دول القرن الإفريقي، وأمن البحر الأحمر؛ وهو ما لا تخفى أهميته، فقد جاءت هذه الدراسة لتناول هذا الاتفاق، والبحث في دوافع طرفي النزاع لتوقيعه، ودلالاته، والتحديات التي تواجهه، وتعترض تنفيذه، على المستوى الواقعي، والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة.

أولًا: ضغوط داخلية وخارجية لتوقيع الاتفاق

هناك عدد من الدوافع والضغوط، التي قادت طرفي النزاع للجلوس إلى مائدة المفاوضات، للخروج باتفاق سلام، والتي انتهت بتوقيع اتفاق السلام. وبعض هذه الدوافع والضغوط، يشترك - في التأثر بها - طرفا الاتفاق، وبعضها الآخر، له تأثير على أحدهما دون الآخر، ومن ذلك:

١- **عدم جدوى الحرب للطرفين:** يبدو أن الطرفين الرئيسين: الحكومة الإثيوبية، وزعماء منطقة تيغراي في الشمال، لم يحققوا هدفًا، ولم يجنوا ثمرة من هذه الحرب، التي فتكت بهما معًا؛ فبالنسبة لجبهة تحرير شعب تيغراي، ورغم نجاحها في إبطاء التقدم الفيدرالي في العاصمة الإقليمية «ميكيلي»، إلا أنه من الواضح، أنها لا تستطيع الانتصار عسكريًّا في ساحة المعركة. وعلى الجانب الآخر، فإن الحكومة

الفيدرالية، لو تمكّنت من هزيمة الجبهة عسكريًّا، فإنها لا تستطيع حكم إقليم تيغراي المعادي، من دون التفاهم مع الجبهة.

٢- **أزمات اقتصادية حادة:** أصبحت الأوضاع الاقتصادية في إثيوبيا، متردّية للغاية؛ بسبب استمرار الحرب المدمّرة قرابة العامين؛ ممّا أثر على الاقتصاد الإثيوبي؛ ففي أوائل سبتمبر عام ٢٠٢٢م، أصدرت وزارة المالية الإثيوبية نشرة إحصائية للديون، أشارت فيها إلى تراجع مدفوعات المقرضين الخارجيين، بوتيرة لم تشهدها السنوات الأربع الماضية، في حين تضاءل القرض الذي تم التعهد به من قبل نفس المقرضين، إلى ٢٩٠ مليون دولار أمريكي فقط، خلال السنة الماضية، أي: أقلّ بست مرات مما تم تسجيله في العام ما بين ٢٠٢٠ و٢٠٢١م.[١]

وعلى الجانب الآخر، فإن المناطق التي سيطرت عليها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، خلال العام الماضي، ما زالت محرومة من الخدمات الأساسية، مثل: الكهرباء، والاتصالات، والخدمات المصرفية. وفي ١٩ أغسطس عام ٢٠٢٢م، أعلن برنامج الغذاء العالمي، أن الحرب في تيغراي، تركت ما يقرب من نصف سكان المنطقة، بحاجة «شديدة» إلى المساعدات، وأن معدلات سوء التغذية، تشهد ارتفاعًا، ومن المتوقع أن تزداد سوءًا. كما ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية إلى ٨٩٪، مقارنة بـ ٨٣ ٪ في يناير عام ٢٠٢٢م. بينما ارتفع عدد المحتاجين «بشدة» للمساعدات الغذائية، من ٣٧ ٪، في يناير عام ٢٠٢٢م، إلى ٤٧٪، في أغسطس عام ٢٠٢٢م، ويكافح عمّال الإغاثة لتوزيع المساعدات الغذائية؛ بسبب نقص السيولة والوقود.[٢]

٣- **تغير موقف بعض الدول الإفريقية:** في ١٧ أكتوبر من عام ٢٠٢٢م، دعت المجموعة الإفريقية في مجلس الأمن الدولي، المكونة من: كينيا، وغينيا، والغابون، دعت المجلس لعقد جلسة لمناقشة الأوضاع في إثيوبيا؛ حيث صاغ الثلاثي بيانًا، أعربوا فيه عن القلق الكبير بسبب استمرار المعارك، وتدهور الأوضاع الإنسانية، وأكدوا استحالة الحسم العسكري للأزمة الإثيوبية.[٣]

وهو ما يمكن تفسيره، بأن كتلة وازنة في الاتحاد الإفريقي، لديها رغبة في الضغط على إثيوبيا، لتستجيب بإيجابية حيال الدعوة الإفريقية للتفاوض في بريتوريا، تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، وهو ما وصفه بيان المجموعة الإفريقية في مجلس الأمن، بأن الأطراف المتحاربة، يجب أن «تحترم وتدعم أدواتنا» من خلال القبول بالتفاوض في بريتوريا.

٤- **الضغوط الأمريكية:** مارست الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الضغوط على طرفي الصراع، في أثناء محادثات بريتوريا، التي اعتبرتها الفرصة الأخيرة لإنقاذ إثيوبيا؛ حيث أجريت مباحثات سرية في كلٍّ من سيشل وجيبوتي، وهو ما مهّد لمرحلة الوساطة، وقامت واشنطن بدور حاسم في ممارسة

الضغط على الحكومة الإثيوبية، ووفّرت الدعم الأمني واللوجستي لوفد التيغراي، المشارك في مفاوضات بريتوريا.

٥- **اختراق حركة الشباب الصومالية الحدود الإثيوبية:** تصاعدت التوترات في المنطقة الحدودية بين الصومال وإثيوبيا، وخاصة في إقليم أوغادين؛ حيث تمكنت حركة الشباب، في منتصف يوليو عام ٢٠٢٢م، من إرسال ٥٠٠ عنصر لها، والذين تسللوا إلى داخل الإقليم، ونفذوا هجمات إرهابية. وتوعّد القيادي في حركة الشباب: «فؤاد محمد خلف» المعروف بـ«شونغلي»، الحكومة الإثيوبية بهجمات جديدة مستقبلًا، وهو ما يدل على أن حركة الشباب، قد تستمرّ محاولتها في التركيز على تنفيذ هجمات في الداخل الإثيوبي.[٤]

ثانيًا: تحديات تنفيذ الاتفاق على المستوى الواقعي

على الرغم من توقف القتال بين طرفي الصراع، إلا أنه من الممكن أن يتحطم هذا الهدوء الهشّ؛ وذلك بسبب وجود جملة من التحديات، التي ربما تعيق تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع، ولعل أبرزها:

١- **نزع سلاح قوات تيغراي وتسريح المسلحين:** إحدى القضايا الأساسية في اتفاقية بريتوريا، هي نزع سلاح قوات تيغراي، وتسريح المسلحين، وإعادة دمجهم، ويعتبر هذا البند من أخطر ما جاء في اتفاقية بريتوريا، الذي أثار الكثير من الجدل، حول القدرة على تنزيله على أرض الواقع؛ لأن نجاح عملية التسريح والدمج، يحتاج إلى دعم مالي وتقني كبير، وإرادة سياسية من الطرفين، وثقة متبادلة، ربما لا تكون إثيوبيا قادرة عليها في الوقت الراهن، وفشل هذا، قد يمهّد لعودة عدد من هؤلاء المقاتلين إلى التمرد، وحمل السلاح من جديد.

٢- **التحدي الإريتري:** تشير إحدى مواد الاتفاقية، إلى «الوقف الدائم» لجميع أشكال الأعمال العدائية. ويشمل: «التخريب، أو استخدام وكلاء، لزعزعة استقرار الطرف الآخر، أو التواطؤ مع أي قوة خارجية معادية لأي من الطرفين».[٥] وهو ما يعني أن إثيوبيا، لا تستطيع مواصلة التعاون مع إريتريا، في تقويض جبهة تحرير تيغراي.

وربما تنظر إريتريا إلى الاتفاق، على أنه تهديد لمصالحها، والشعور بالتهديد والخطر، قد يجعلها أكثر عدوانية في زعزعة استقرار إثيوبيا؛ ومن الممكن، أن تقوم باستضافة ودعم قوات بالوكالة، معارضة للنظام في إثيوبيا، كما حدث في الثلاثين عامًا الماضية، خاصة أن أسياس أفورقي، يستضيف جماعة مسلحة من تيغراي، معادية لجبهة التحرير، كما يمكنه أيضًا دعم جيش تحرير أوروموا، والجماعة المتمردة في منطقة بني شنقول - غوموز، حيث يقع سد النهضة الإثيوبي الكبير، وقد تساعده –

سياسيًّا – روسيا، التي ترغب في مكافأة إريتريا على دعمها، من خلال التصويت في الجمعية العامة ضد قرار إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا، فتدعمها روسيا بالأسلحة والتدريب العسكري، لمساعدة نظام أسمرا، على الصمود في وجه أية تهديدات.[٦]

٣- **موقف قومية أمهرة:** يحتج سكان إقليم أمهرة على الاتفاق، لأنهم غير ممثلين فيه، ويخشون أن تعيد الحكومة – في نهاية الأمر – الأراضي المتنازع عليها، التي يحتلونها، إلى قومية تيغراي،[٧] وتنتظر إثنية الأمهرة من «آبي أحمد»، تعويضات سياسية أو غيرها، عمّا قدمته من مساندة له، في حربه مع التيغراي؛ وهو ما يضع حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي أمام تحدٍّ كبير، فيما يتعلق بالقدرة على التضحية بتحالفه مع ميليشيات الأمهرة، التي شكّلت رأس حربة في الهجوم على تيغراي، والوقوف في وجه قواتها، وكيفية إخراج هذه الميليشيات من المناطق التي تسيطر عليها، دون التسبب في تشكّل تمرّد أمهريّ مسلّح عليها، وخاصةً عند النظر إلى العلاقة الوطيدة بين إريتريا، التي يرجح معارضتها للاتفاقية، وهذه القوى الأمهرية القومية.[٨]

٤- **السياسات الإقصائية للأنظمة الإثيوبية المتعاقبة:** حيث أدَّت إلى ظهور حركات إثنية قومية، على رأسها الأورومو، باعتبارهم المجموعة العرقية الأكثر عددًا في إثيوبيا. فعلى الرغم من التوحيد الظاهر لحركة الأورومو، خلال احتجاجاتها في السنوات الأخيرة، إلا أن الاختلافات، بين مختلف الحركات والأحزاب السياسية، مثل: حركة تحرير أورومو، وحزب مؤتمر الأورومو الفيدرالي، تُظهر أنه عندما يتعلق الأمر بالسياسة، فلا توجد أجندة موحدة، من شأنها توحيد الفروع المختلفة من حركة الأورومو.[٩]

٥- **صغر حجم فريق المراقبين:** نصَّت اتفاقية السلام على تشكيل فريق من المراقبين الأفارقة، بزعامة الاتحاد الإفريقي، لمراقبة تطبيق اتفاقية وقف الأعمال العدائية، ويتألف هذا الفريق من عشرة أعضاء قابلين للزيادة، وتتمثّل مهمّتهم في تنبيه أي طرف، في حال ملاحظة قيامه بانتهاك، لاتخاذ الإجراءات لإزالتها في غضون ٢٤ ساعة، وإلا فسيقوم بإعلام الاتحاد الإفريقي، ليحل الإشكال عبر اللجنة العليا.
وعلى المستوى الواقعي؛ تتميز ساحات القتال في تيغراي، بوجود جبهات واسعة وممتدة، وتضمّ عددًا من الفاعلين، المتباينين في الأهداف، وأجنحة رافضة للاتفاقية في معسكري الجبهة والحكومة، ومن ثم؛ فإن صغر حجم فريق المراقبين، يثير التساؤلات حول قدرته على القيام بمهام المراقبة والتحقق، في الوقت المناسب، ومدى قدرته على دفع طرفي الاتفاق بالالتزام بتطبيق بنود الاتفاق.[١٠]

٦- **آلية المساءلة والمحاسبة:** نصّت اتفاقية السلام على توفير إطار، يضمن المساءلة عن المسائل الناشئة عن النزاع، كما نصّت الاتفاقية أيضًا على وجوب تطبيق الحكومة سياسة وطنية شاملة للعدالة الانتقالية، تهدف إلى المساءلة، والتأكد من الحقيقة، وإنصاف الضحايا، والمصالحة.

وعلى المستوى العملي؛ فقد يصعب تطبيق مثل هذه البنود، خاصة أن منظّمات حقوقية عديدة، اتهمت أطراف الصراع، بارتكاب جرائم وانتهاكات مختلفة في سياق الحرب، في حين لم يعترف أيٌّ منهم بالانتهاكات المنسوبة إلى قوّاته، وهو ممّا يصعّب من مهمّة أيّ لجنة تحقيق في المستقبل.

٧- **تداعيات الحرب الدعائية:** لقد أبرزت جغرافية الحرب، تطوّرًا كبيرًا في تداعيات الحرب الدعائية، وما تسهم به في تقوية الحاجز النفسي بين طرفي الصراع؛ فقد قام «آبي أحمد» منذ البداية، بتبني خطب حماسية لتعبئة الميليشيات والمسؤولين الإقليميين، من أجل محاربة التيغراي. يعني ذلك أن استعادة السيطرة على هذه القوى الإقليمية، وهذه الميليشيات، تصبح أمرًا بالغ التعقيد.[١١] كما أن الهجوم المضادّ، الذي شنّته قوات دفاع التيغراي ضدّ الحكومة الفيدرالية – موجّهًا جنوب التيغراي – في مناطق أمهرة وعفر. يعني ذلك أن هذا التصعيد، أدّى إلى إعادة إشعال الخصومات القديمة بين المجتمعات، وإضافة طبقة أخرى إلى صراع الهوية المعقّد. ومن ثم؛ فلم تعد الاشتباكات بين الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، والحكومة الفيدرالية وحدها، بل أصبح على أسس هوياتية، بين المجموعات من أجل البقاء.[١٢]

ثالثًا: السيناريوهات المستقبلية المتوقعة

يلحظ المراقب والمتابع لمجرى الأحداث والاتفاق، أن هناك عددًا من السيناريوهات المتوقعة والمحتملة، التي يمكن التوقف عندها، لمستقبل هذا الاتفاق، وما يمكن أن يؤول إليه، وعلى النحو الآتي:

السيناريو الأول: نجاح اتفاق السلام الإثيوبي

يشير هذا السيناريو، إلى أنه سيتم وقف إطلاق النار والأعمال العدائية بين الطرفين بصفة نهائية، وتطبيق الاتفاق، وإعادة الأوضاع إلى شكلها الطبيعي في إقليم التيغراي الشمالي، وهناك مؤشّر ربما يدفع إلى التفاؤل بتحقيق هذا السيناريو، وهو إعلان القائد العام لقوات جبهة تحرير تيغراي، انسحاب حوالي ٦٥ ٪ من قواته من الخطوط الأمامية في منطقة تيغراي، وذلك بعد مرور شهر على توقيع اتفاق سلام، مع الحكومة الفيدرالية الإثيوبية. وذكر رئيس أركان قوات تيراي: تاديسي وريدي، في تصريحات له يوم ٣ ديسمبر عام ٢٠٢٢م، وهو قوله: «بدأنا فك الارتباط، ونقل قواتنا من الخطوط الأمامية، والأمر يسير على ما يرام».[١٣]

السيناريو الثاني: تباطؤ التنفيذ

يشير هذا السيناريو إلى أنه من المرجح، أن يكون تنفيذ الاتفاق بطيئًا ومعقّدًا، ولا سيما مع التنازلات الكبيرة التي قدّمتها جبهة تحرير شعب تيغراي، في سبيل الوصول إلى اتفاق؛ ما قد يجعل من الصعب

إقناع مؤيديها به، خاصة أن بعض القادة العسكريين، يرون أن الاتفاق يعدّ بمنزلة استسلام،[١٤] ويشير هذا السيناريو، إلى أن احتمالية اشتعال الحرب مجدّدًا - بعد الاتفاق - يُعدّ أمرًا مستبعدًا، طالما توافق الطرفان على الجلوس على مائدة المفاوضات، وإبرام اتفاق.

السيناريو الثالث: اشتعال الصراع مرة أخرى

بالنظر إلى فشل التفاهمات السابقة بين الطرفين، فقد تكون هذه الاتفاقية أشبه بهدنة مرحلية، تتخفف فيها الحكومة الفيدرالية من بعض الضغوط، في حين يوفر هدوء الجبهات الفرصة لقوات دفاع تيغراي لإعادة ترتيب صفوفها، وإيصال المساعدات إلى إقليم تيغراي، وتزويد الإقليم بالتموين الضروري، وفتح المعابر له إلى الخارج، وبذلك سيكون الإقليم أكثر جهوزية، للعودة مرة أخرى إلى المواجهة العسكرية.

خاتمة

إن نجاح اتفاق السلام الإثيوبي، يحتاج إلى رغبة جدّيّة من طرفي الصراع الإثيوبي بشكل رئيس، في تغليب الحل السلمي، حتى تتجنب إثيوبيا أخطار الانزلاق إلى حالة من الحرب الأهلية الممتدة، أو توسع رقعة الحروب المحلية، بما يهدد كيان الدولة ووجودها. كما أنه يجب إشراك أصحاب المصلحة الرئيسين، في مناطق الصراع الرئيسة، وخاصةً كلًّا من الأمهرة، والتيغراي، والعفر، وأقاليم الجوار، بالإضافة إلى النخبة الحضرية، ووسائل الإعلام، والإثيوبيين في بلاد المهجر، وإدماج أحزاب المعارضة، ورجال الأعمال، والمثقفين، والهيئات الشبابية، والزعماء الدينيين.

كما أنه يتعين على الاتحاد الإفريقي، مواصلة تنسيق الجهود مع الحكومات الإفريقية، والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى، مثل: الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، بشكل جماعي، وعلى الجهات الخارجية استغلال هذا الاتفاق، لإقناع الأطراف بتوطيد السلام، والإصرار على تقديم مساعدة فورية - غير مقيدة - إلى تيغراي.

الهوامش والإحالات

(1) Samuel Bogale, “As the War Resumes, Ethiopia Braces for a Drop in Forex Inflow,” *The Reporter*, September 10, 2022, https://www.thereporterethiopia.com/26285/.

(2) Giulia Paravicini, “Nearly Half the People in Ethiopia’s Tigray in ‘Severe’ Need of Food Aid, World Food Programme says,” *Reuters*, August 20, 2022, https://www.reuters.com/world/africa/nearly-half-people-ethiopias-tigray-need-food-aid-wfp-2022-08-19/.

(3) Alex de Waal, “Will the US Use its Leverage Now to End the Killing in Ethiopia?,” *Responsible Statecraft*, October 24, 2022, https://responsiblestatecraft.org/2022/10/24/will-the-us-use-its-leverage-now-to-end-the-killing-in-ethiopia/.

(4) “Al-Shabaab, the Branch of al-Qaeda in Somalia and the Horn of Africa,” *The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center*, October 24, 2022, https://www.terrorism-info.org.il/en/al-shabaab-the-branch-of-al-qaeda-in-somalia-and-the-horn-of-africa/.

(5) African Union, *Agreement for Lasting Peace through a Permanent Cessation of Hostilities between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Tigray People’s Liberation Front (TPLE)* (Pretoria: African Union, 2022), https://addisstandard.com/wp-content/uploads/2022/11/AU-led-Ethiopia-Peace-Agreement.pdf.

(6) Mohamed Omer, “How Eritrea Could Derail the Ethiopian Peace Deal,” *Foreign policy*, November 10, 2022, https://foreignpolicy.com/2022/11/10/how-eritrea-could-derail-the-ethiopian-peace-deal/.

(7) “A Peace Deal Highlights the Pointlessness of Ethiopia’s War,” *The Economist*, November 4, 2022, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2022/11/04/a-peace-deal-highlights-the-pointlessness-of-ethiopias-war.

(٨) عبد القادر محمد علي، «اتفاقية وقف العدائيات في إثيوبيا: المكاسب والثغرات والسيناريوهات،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٧، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، ١٠، https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2022-11/اتفاقية%20وقف%20العدائيات%20في%20إثيوبيا%20المكاسب%20والثغرات%20والسيناريوهات%20المستقبلية%20%20%20%20.pdf.

(٩) حمدي عبد الرحمن، «تحديات عملية صناعة السلام في إثيوبيا،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٢، ديسمبر، ٢٠٢٢م)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7847/المعضلة-الإثنية-تحديات-عملية-صناعة-السلام-في-إثيوبيا.

(10) Abdi Latif Dahir, “Details in Ethiopia’s Peace Deal Reveal Clear Winners and Losers,” *The New York Times*, November 3, 2022, https://www.nytimes.com/2022/11/03/world/africa/ethiopia-tigray-civil-war-agreement.html.

(١١) جعفر سعيد، «إثيوبيا: التعددية العرقية وعوائق تنفيذ اتفاقية وقف الحرب،» مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات، (١٣، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، https://somaliacenter.com/2022/11/13/إثيوبيا-التعددية-العرقية-وعوائق-تنفي/.

(١٢) عبد الرحمن، «تحديات عملية صناعة السلام في إثيوبيا».

(13) Tigrai Television, “Tigrayan Forces Chief: 65 % of Tigrayan Fighters have Disengaged from Frontlines: Gen. Tsdesse Werede,” *Twitter*, December 3, 2022, https://twitter.com/Tigrai_TV/status/1599123490392616960?s=20&t=r1lV78N95-I0zxdBU9HOtA.

(14) “Uneven Peace Deal may Help end Ethiopia’s War,” *Oxford Analytica*, November 7, 2022, https://dailybrief.oxan.com/Analysis/DB273851/Uneven-peace-deal-may-help-end-Ethiopias-war.

تمدد الصين في شرقي إفريقيا
دراسة في حالتي: إثيوبيا وجيبوتي

حسن إدريس طويل، كاتب إريتري مهتم بشؤون القرن الإفريقي، القاهرة.

شهدت منطقة شرقي إفريقيا أهميَّة متزايدة، بالنسبة للإستراتيجيّة الصينيّة، في التعامل مع القارّة الإفريقيّة. وقد لعب الموقع الجغرافي الحيوي دورًا كبيرًا، في وجود القوى الدولية، وظهر جليًّا في المنطقة، كنقطة انطلاق رئيسة للوجود الصيني، ومن ثم تمدّده ليشمل القارة، وذلك بإنشائها قاعدة عسكريَّة في جيبوتي، الأمر الذي جعل هذه الخطوة، أحد المعالم الرئيسة، المحدِّدة للسياسة الصينية الخارجية في المنطقة. وقد لبَّت الصين دعوة جيبوتي للاستثمار، وإنشاء المنطقة التجارية الحرة، والتي تضم مجمَّعًا صناعيًّا، يحوي عدَّة شركات صينية. وشيّدت بكين مقرَّ الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، بمنحة مالية تبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، في العام ٢٠١٢م، لتعزز - بذلك - وجودها في هذه المنطقة، التي تمثّل البوابة الأوسع للولوج لدول القارة.

ويعدّ التمدّد الصيني نحو شرقي إفريقيا، وخاصة في جيبوتي وإثيوبيا، أحد أكبر تحرك لتنفيذ سياستها الممنهجة؛ مما جعلها منافسة حقيقية لدول الغرب، والتي قد تلقي بظلال تأثيرها على دول القارة كافة. يأتي هذا التمدد الصيني ويتم، في ظل غياب نسبي للوجود الاستثماري الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، ودول الإقليم. وقد ملأت الصين الفجوة، وعملت على تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، التي وجدت قبولًا من دول المنطقة، والتي تخدم المصالح المشتركة.

١- الشراكة الصينية

تُمثّل بكين المستثمر الأول في شرقي إفريقيا؛ إذ تسعى لزيادة التمدد الاقتصادي في كل القارة، وتوافق ذلك المطلب الصيني، مع رغبات أغلب دول القارة، في سعيها على طريق التنمية والازدهار الاقتصادي. وقد ارتكزت الصين في تحقيق ذلك المُبتغى، على طرحها مبادرة الحزام والطريق، التي تمثل محاولة الصين لإقامة شراكات: اقتصادية، وسياسية، وأمنية، مبتعدة عن التدخل في الشؤون الداخلية. وقد رأت الدول الإفريقية في هذه الخطوة، وسيلة للتحرر من الغرب وشروطه، المرتبطة بالقروض والمنح (حقوق

الإنسان، الديمقراطية...)؛ حيث تُعد جيبوتي من أكبر المتلقين للقروض الصينية، ويأتي جزء منها – نسبيًّا – على خلفية الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية، المتعلقة بالبنية التحتية، التي تخدم المبادرة الصينية، كما تساهم في التنمية، وتخدم مبتغى جيبوتي في تحقيق الرخاء الاقتصادي. وتُعد إثيوبيا أحد أهم مراكز مبادرة الحزام والطريق الصينية، وأقرب المحاور، التي تخدم سياسة توسع النفوذ الصيني، من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، عبر بنك الصين للتصدير والاستيراد، والشراكة التعاونية، وتبادل المصالح. وتمتاز إثيوبيا بوجود ما يقارب ٤٠٠ مشروع، تنفذه الشركات الصينية، وتقدر قيمتها بأكثر من ٤ مليارات دولار. حيث يتم تمويل الكثير من مشاريع البنية التحتية، بمنحٍ وقروض طويلة الأجل، ميسَّرة السداد.

٢- الوجود في جيبوتي

تُعتبر الصين المستثمر، والشريك الاقتصادي الأول، في شرقي إفريقيا، وخاصة في جيبوتي، التي ترى فيها حكومة جيبوتي، شراكة حقيقية، تخدم المصالح المشتركة للدولتين. وتمثّلت في إنشاءات البنية التحتية، التي تربط بين جيبوتي وإثيوبيا، مثل: خط السكك الحديدية، الطرق البرية، خطوط الكهرباء، وأنابيب المياه. كما وقعت الصين وجيبوتي اتفاقية، بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة، وقامت على تنفيذ المشروع: شركة داليان بورت الصينية، وتضم المنطقة الحرة العديد من التجمّعات الصناعية، التي تُركز على الخدمات اللوجستية، فضلًا عن معالجة الصادرات. كما تتوفر فيها خدمات دعم شاملة، مثل: التخليص الجمركي. وقد جرى الاتفاق، على أن تتم إدارة منطقة التجارة الحرة، بشكل مشترك، من قبل هيئة الموانئ والمناطق الحرة الجيبوتية، والشريك الصيني، ممثّلًا، بـ»مجموعة مارشنت هولدنغ».[١]

كما تعمل المجموعة نفسها، على تشغيل محطة حاويات ميناء دوراليه، متعدد الأغراض. وقد مكنت هذه المشاريع جيبوتي، من تعزيز دورها، لتصبح مركزًا تجاريًّا إقليميًّا متقدمًا، كما توجد مجموعة من الشركات الصينية، التي تعمل في مشاريع البنى التحتية في جيبوتي (طرق برية، توصيل خطوط الكهرباء والمياه)، وهي: شركة الهندسة الإنشائية الصينية، وشركة الهندسة المدنية الصينية، ومجموعة شركات أخرى.. وقد افتتحت الصين في عام ٢٠١٧م – رسميًّا – أول قاعدة عسكرية خارجية، وهي منشأة لإعادة الإمداد البحري في جيبوتي، مما يساعد الصين – طبقًا للرؤية الرسمية – على الوفاء بالتزاماتها الدولية، لمكافحة القرصنة في المياه الصومالية، وكذلك حماية السلام والأمن في المنطقة.[٢]

ومن الواضح أن الصين تحرص على التمركز العسكري الإقليمي، الذي يمكّنها من الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في إفريقيا، وتأمين قنوات النقل البري والبحري. وتعد التكنولوجيا سمة أخرى لولوج الصين

في لبِّ اقتصاد جيبوتي، ويؤكد ذلك ما قامت به الشركة الصينية المصنعة للهواتف المحمولة «تكنو»، التي أنشأت مصنعًا لتركيب الهواتف في المنطقة الحرة في جيبوتي، الأمر الذي يقلّل التكلفة الإنتاجية، إضافة لقيام شركة «هواوي» (Huawei Marine) بتنفيذ مشروع كابل الألياف الضوئية تحت البحر. ويبلغ إجمالي طول المشروع ١٣ألف كيلومتر، وسيربط جنوب آسيا وباكستان، بشرقي إفريقيا - جيبوتي وكينيا – وجنوبًا، وصولًا إلى جنوب إفريقيا، مع التوجه شمالًا إلى مصر.[٣]

٣- علاقات بكين وأديس أبابا

تأتي إثيوبيا في المقام الأول، بين المستفيدين من جملة الاستثمارات الصينية، بوجود ٣٧٩ شركة، تنفّذ ٢٧٩ مشروعًا، ولا تختلف شركات القطاع الخاص في إثيوبيا – كثيرًا - عن نظيرتها الصينية، في محددات طلب السوق، وبناء المصالح؛ حيث تتم الإجراءات من خلال التعاقد المباشر على المشاريع، وتم ذلك عبر الكثير من القطاعات التنموية، في مختلف الأقاليم، كما أسهمت الظروف الاقتصادية والسياسية، في كلا البلدين، بالتوافق، الذي أدى إلى جذب المزيد من الشركات الصينية؛ سواء المملوكة للدولة، أو للقطاع الخاص، ويشمل ذلك السياسات الحكومية، والسياق المؤسسي، على المستوى الوطني، لدى كلا الجانبين. وتقوم الشركات الصينية المملوكة للدولة، بدور مهم في قطاع البنى التحتية في إثيوبيا. وقد انتهزت الشركات الصينية كون إثيوبيا تزخر بموارد طبيعية جمّة، ومستويات إنتاجية مناسبة، تشمل: انخفاض تكاليف الخدمات، وتوفر الأيدي العاملة، والوصول المناسب إلى نقاط البيع، في سوق استهلاكية كبيرة جدًّا، ومتعطشة للمنتجات الصينية، خاصة في مجال تقنية المعلومات. وقد قامت شركات الموبايل الصينية بنقطة تسويقية مهمة، وذلك بإدخال اللغات المحلية، ضمن برامج الهاتف. وكان دخولهم إلى إثيوبيا مدفوعًا - بشكل أساس - بسياساتها الصناعية الاستباقية، وقيادتها السياسية الملتزمة، التي تسلط الضوء على احتياجات السوق، والأهم، بأنها تتمتع بإمكانية إنتاجية أعلى، كما قامت إثيوبيا بفتح الأبواب لقنوات الاستثمار الأجنبي مباشرة، بشكل إستراتيجي، واضعة ذلك في أجندة التنمية الوطنية. وقد حدَّدت الحكومة الإثيوبية خمسة قطاعات ذات أولوية استثمارية تشمل: الزراعة، والتصنيع، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وقطاعات التعدين. كذلك وقعت لجنة الاستثمار الإثيوبية مذكرة تفاهم، بشأن التعاون الاستثماري، مع نظيرتها الصينية، في منتدى الاستثمار والتعاون التجاري، بين الصين وإثيوبيا، الذي استضافته اللجنة، بالاشتراك مع وكالة ترويج الاستثمار، ووزارة التجارة الصينية، والسفارة الصينية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، في شهر مايو عام ٢٠٢٢م، وشملت تلكم الاتفاقية المجالات الاستثمارية الخمسة، ذات الأولوية.[٤]

كما تم تشييد خط سكة حديد، يربط بين جيبوتي وأديس أبابا، الذي يشهد مرور ٩٥٪ من الواردات والصادرات الإثيوبية، إضافة إلى كونه وسيلة نقل أسرع، وأكثر راحة للمقيمين على جانبي الحدود، وتم افتتاحه في يناير عام ٢٠١٨م.

وكذلك أبرمت الصين وإثيوبيا اتفاقية دفاعية عام ٢٠٠٥م، بشأن التدريب المشترك، وتبادل التكنولوجيا، وعمليات حفظ السلام، فضلًا عن تدريب الضباط الإثيوبيين في الصين، وشراء مدفعية صينية، وعربات نقل عسكرية، وطائرات مسيرة، وهو ما جعل «آبي أحمد» يصف الصين بأنها «الصديق الأكثر موثوقية، والشريك الأكثر اعتزازًا لإثيوبيا»[٥]. ومن جانبها، أكّدت حكومة الصين دعم الجهود الإثيوبية في الاستقرار والتنمية، ورفع مستوى المعيشة، وأبدت الاستعداد للحفاظ على زخم التبادلات رفيعة المستوى، بين البلدين.

٤- حجم الاستثمارات الصينية

تقوم الصين بدعم إفريقيا في تطوير مشروعات البنية التحتية، وشكّلت تلك المشروعات التي نفَّذتها الشركات الصينية في القارة الإفريقية ٣١,٤٪، من إجمالي هذه المشروعات، خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠م، وبلغ إجمالي حجم الاستثمار في هذه المشروعات، نحو ٢٠٠ مليار دولار أمريكي.[٦] وتستثمر الصين بشكل رئيس في قطاع البنية التحتية في شرق إفريقيا. وقد قامت الصين بتمويل المشروعات التنموية في جيبوتي، وتشمل قروضًا طويلة الأجل، ومنحًا من قبل الحكومة الصينية.

أ- المنطقة التجارية الحرة: جيبوتي

افتتحت المنطقة التجارية الحرة في جيبوتي في شهر يوليو عام ٢٠١٨م، وتشارك في استثمارها وتشييدها وتشغيلها مجموعة التجّار الصينية، ومجموعة داليان بورت، وغيرهما من الشركات الصينية، وتعتبر نموذجًا للتعاون الصيني الجيبوتي.[٧] وأدى هذا المستوى المرتفع من الاستثمار، إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لجيبوتي. وبحلول عام ٢٠٠٢م، تم توقيع ٤٧٨عقدًا للتعاون الخدمي بين الجانبين.[٨] ويقدر تمويل مشاريع البنية التحتية في جيبوتي، بمبلغ ١٤,٤مليار دولار أمريكي.

ب - قطار أديس أبابا جيبوتي الكهربائي

قدَّم بنك الاستيراد والتصدير الحكومي الصيني، في مايو عام ٢٠١٣م قرضًا، بقيمة ٤,٢ مليار دولار أمريكي إلى الحكومة الإثيوبية، لمشروع سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي، بنسبة ١٥٪ حقوق الملكية، و٨٥٪

من الديون، ونسبة ٢٥٪ من قبل البنك التجاري الإثيوبي، و٦٠٪ من قبل بنك الصين، وتم تمويل المشروع شراكة بين القطاعين: الحكومي، والخاص، ويدار من قبل شركة «سكة حديد إثيو جيبوتي»، وبدأ القطار الكهربائي أول رحلة له في يناير عام ٢٠١٨م. وفي قاعدة بيانات التزامات القروض الصينية، التي أصدرتها في يوليو عام ٢٠٢٠م، فإنها تحدد فترة السماح لهذا القرض بـ ٨ سنوات.[٩]

ج - مشروعات أخرى

وقَّعت هيئة الاستثمار الإثيوبية اتفاقية مع شركة (WODA) الصينية، لصناعة الصلب وشركائها، لبناء قرية صناعية جديدة في منطقة كلنتو، في شرقي إثيوبيا، وذلك بتأسيس شركة خاصة، ذات مسؤوليات محدودة، لصناعة الصلب والسيراميك، كما أنها ستصنع سيارات كهربائية، ومنتجات بلاستيكية، وأثاثات مكتبيّة ومنزلية، وأجهزة كهربائية، لتورّد المنتجات إلى إثيوبيا، ودول شرقي إفريقيا.[١٠] وسيساعد إنشاء هذا المجمع الصناعي في خلق فرص عمل - بشكل كبير- ورفع قدرات العمالة، بالتدريب على تشغيل وصيانة المنشآت، وكذلك في زيادة مستوى دخل الأفراد. وكانت شركة ترانشين الصينية، المصنعة لهواتف تكنو، قد أنشأت مصنعًا في إثيوبيا في عام ٢٠١١م، لإنتاج الهواتف المحمولة، والأجهزة المنزلية، ولبّت هواتف تكنو الذكية، التي تم إنتاجها في إثيوبيا، الطلب المحلي والإقليمي، مما عزز إنشاء مراكز توزيع، وخدمات ما بعد البيع، في جميع أنحاء القارة، وصارت تتصدر سوق الهواتف في إفريقيا، وذلك بصناعة هواتف تلائم حاجة السوق، وتمتاز بالمتانة، وإدخال اللغات المحلية الإفريقية في برامج هواتفها.

وتشير الإحصاءات، إلى أن حصة هواتف «تكنو» في السوق الإفريقية، ارتفعت في عام ٢٠١٩م، وبلغت ٥٢٪ من مبيعات السوق الإفريقية.[١١] كما قامت شركة الاتصالات الصينية «ZTE» بالتعاون مع شركة «هواوي»، بتوقيع صفقة بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، مع شركة الاتصالات الإثيوبية «اثيوتيليكوم» عام ٢٠١٣م، لتوسيع شبكة الهاتف المحمول.[١٢] كما وقعت هيئة الاستثمار الإثيوبية مذكرة تفاهم، مع أربع شركات صينية، تعمل في قطاعات استثمارية مختلفة في إثيوبيا، مع شركة «تايسون إند قرين ديموند»، لتشييد مصنع لإنتاج الورق، في إقليم بني شنقول – قمز، بطاقة إنتاجية، تصل إلى مليون طنٍّ سنويًّا. كما أن شركة زندي لتصنيع المنتجات الطبية (ضمادات الجروح، والمعدات الطبية)، أبرمت - خلال منتدى الاستثمار والتعاون التجاري الصيني - الإثيوبي، في مايو عام ٢٠٢٢م في أديس أبابا - أبرمت اتفاقيات تعاون في مجال الصناعة، والزراعة، والصيدلة، وقطاعات أخرى.[١٣] هذا بالإضافة لجملة المشروعات المنفذة من قبل الشركات الصينية.

٥ - رؤى صينية

برزت الصين كلاعب رئيس في القرن الإفريقي؛ حيث أعربت عن دعمها لاستكمال مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، وكان هذا واضحًا في خطاب تشانغ جون، المندوب الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي في يناير عام ٢٠٢١م، الذي تضمّن ما يلي: «لا يمكن العثور على حلول إلا من الداخل»، مع التأكيد على «دعم الحلول الإفريقية، لحل المشاكل الإفريقية»، وليس المقدمة من قبل الدول، والمنظمات الإقليمية. وحذر السفير: تشانغ جون، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من فرض عقوبات اقتصادية على إثيوبيا، مشيرًا إلى أن جهود الإغاثة الإنسانية، يجب أن تحترم السيادة الوطنية.[١٤]

فضلًا عن ذلك، ترى الصين نفسها الشريك الرئيس لدول القرن الإفريقي؛ لذا قامت بتعيين مبعوث خاص؛ حيث قام برعاية ملتقى الحوار والسلام والتنمية، للقرن الإفريقي في أديس أبابا، وينبني ذلك على السعي لتعزيز مكانتها، والعمل على تحسين الواقع السياسي في المنطقة؛ لذا ترمي بثقلها لتنفيذ معالم السلام، الذي يؤدي إلى طريق التنمية، لتربطها بمبادرة طريق الحرير. ويرى المبعوث الخاص للصين، ضرورة عقد دول المنطقة مؤتمرًا للسلام في القرن الإفريقي.[١٥] وبذلك تكون مهمته، هي العمل على تعزيز خطة التنمية السلمية للمنطقة، والتي تهدف إلى مساعدة دول المنطقة، على تحقيق الاستقرار والتنمية والازدهار، على المدى الطويل، وتسعى الصين إلى لعب دور أكثر نشاطًا، داخل منطقة القرن الإفريقي، التي تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة، عبر تسوية الصراعات بالمنطقة، التي تشهد الكثير من الأزمات.

وبالفعل، تقوم الصين بدور مهم، كقوة عظمى بارزة في المنطقة، حيث تهدف السياسة الصينية إلى إقناع الدول الإفريقية، أن مشاريع البنية التحتية، والمساعدة الفنية الخاصة بها، تمثل علاقات مربحة لكل الأطراف. وإذا كان القرن الإفريقي ذا قيمة إستراتيجية عليا، فإن جيبوتي تعد النقطة المحورية جيو-سياسيًّا؛ الأمر الذي حدا بالصين، أن تدرك أن مصلحتها الإستراتيجية، في وضع موطئ قدم فاعل لها. وعلى الرغم من أن جيبوتي من أصغر دول إفريقيا، فإنها تستضيف قواعد عسكرية لجيوش دولية متعددة، بما في ذلك الصين، مما جعل اقتصاد جيبوتي يعتمد بشكل كبير، على الدخل المرتبط بتأجير هذه القواعد العسكرية، وخدمات اللوجيستك؛ فأقامت الشركات الصينية منطقة جيبوتي للتجارة الحرة الدولية، وهي أكبر منطقة تجارة حرة في إفريقيا.

كما تسعى بكين لبناء علاقات مستدامة، مبنية على المصالح المشتركة، إضافة لذلك، فقد أعلنت استعدادها للعب دور بناء، في مساعي دول منطقة القرن الإفريقي، لتحقيق السلام والأمن في المنطقة، وذلك حتى يتسنى لها إطلاق العنان لإمكانات التنمية، والاستفادة من الموارد الطبيعية الجمّة، التي تزخر بها بلدان القارة، ويتم انتعاش المصالح المشتركة.

يبدو التمدد الصيني في جيبوتي وإثيوبيا، مثالًا على أنه وضع جيوسياسي، مرتبط بأهمية المنطقة؛ فهي المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الرابط بين الشرق الأقصى، والخليج بدول الشمال، عبر باب المندب، وصولًا إلى قناة السويس. وقد تتضح الصورة، ويكتمل المشهد، في حال تصاعد التداعيات المحتملة على التحولات في منظومة الأمن الإقليمي، والذي يفرض توازن القوى العالمية. ويرجع ذلك كليًّا إلى الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي، خاصة أن جيبوتي تطل على الضفة الغربية لباب المندب، وهي من إحدى الدول، التي حافظت على تواجد القواعد العسكرية الغربية، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، مع وجود قواعد عسكرية لكل من الصين واليابان. وإضافة لذلك، مقدرتها على بناء «إستراتيجية توازن العلاقات»، ووضع الأولوية لمصالحها. أما بخصوص إثيوبيا مع الصين، فهنالك اتفاقية دفاع مشترك، أبرمت عام ٢٠٠٥م، تضمنت التدريب المشترك، وتبادل التكنولوجيا، وعمليات حفظ السلام، وقد تم تدريب ضباط من الجيش الإثيوبي في الصين. كما يُعتقد أن القوات الحكومية، تستخدم طائرات بدون طيار، قدمتها الصين لقوات الدفاع الإثيوبية.[١٦]

ويتوقع أن المزيد من الاستثمارات الصينية، ستأتي إلى إثيوبيا؛ لأن لديها إمكانات اقتصادية كبيرة، من موارد طبيعية، وأيدٍ عاملة، وسوق رائجة للبضائع الصينية، فضلًا عن أنها وضعت إستراتيجيات متميزة، لجذب المزيد من المستثمرين، من خلال اللجنة العليا للاستثمار، والتي تتبع لمكتب رئيس الوزراء.

خاتمة

يمثل إطلاق منطقة جيبوتي للتجارة الحرة الدولية، خطوة رئيسة، لتعزيز مكانة جيبوتي، كمركز تجاري ولوجستي، في شرقي إفريقيا؛ مما يوفر للشركات الخارجية قاعدة تصنيع، ومعالجة قوية في جيبوتي. ويرى مراقبون أن الديون الكبيرة، تحمّل جيبوتي تبعات، قد تدفع بها لتقديم تنازلات للصين، وهو التحدي الرئيس الذي يجب على الدولة التعامل معه، وحقيقة، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قد يعتبران مثل هذه التنازلات، قد تحدث ضررًا بالترتيبات المتعددة الأطراف في السيادة، والتي تهدف إلى تعزيز الأمن المالي العالمي، على أساس مبادئ الديمقراطية. ويبدو أن الديون المستحقة للصين، قد تخيف الولايات المتحدة، حسب النظر لواقع جيبوتي، المتمثل في كونها عرضة فيما يتعلق بعدم الوضوح والشفافية، بشأن شروط القروض، فضلًا عن المخاوف المشروعة، فيما يتعلق بأمن البيانات، التي تحملها كابلات الألياف الضوئية تحت سطح البحر، من شركة هواوي الصينية. كل المخاوف أعلاه، لا تمثل أهمية كبرى بالنسبة للغرب عمومًا، أمام الهيمنة الصينية، بإمساكها بزمام المبادرة، وحلولها بديلًا عنهم، والذي بدأت بوادره تظهر في مجمل علاقة الصين، مع دول شرقي إفريقيا.

الهوامش والإحالات

(1) Indu Saxena, et al., "China's Military and Economic Prowess in Djibouti: A Security Challenge for the Indo-Pacific," *Journal of Indo-Pacific Affairs, Air University Press*, 2021, https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2847015/chinas-military-and-economic-prowess-in-djibouti-a-security-challenge-for-the-i/.

(2) Nigusu Yimer, "How Djibouti Surrounded Itself by Military Bases," *Politics Today*, March 17, 2021, https://politicstoday.org/djibouti-surrounded-by-military-bases-of-china-us-france-uk-germany-others/.

(3) "Huawei Marine and Tropical Science Commences Work on the Construction of the PEACE Submarine Cable Linking South Asia with East Africa," *Huawei*, November 6, 2017, https://www.huawei.com/en/news/2017/11/PEACE-Submarine-Cable-SouthAsia-EastAfrica.

(4) "China Sign MoU on Investment, Five Cooperation Agreements on Sectors," *ENA*, May 12, 2022, https://www.ena.et/en/?p=35646.

(5) "Xi Jinping Meets with Prime Minister Abiy Ahmed Ali of Ethiopia," *Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China,* April 24, 2019, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2913_665441/2984_663984/2986_663988/201904/t20190426_544111.html.

(6) "AidData's Global Chinese Development Finance Dataset, Version 2.0," *Aiddata a Research Lab at William & Mert*, September 29, 2021, https://www.aiddata.org/data/aiddatas-global-chinese-development-finance-dataset-version-2-0.

(7) Melissa Ho, "Djibouti: An Emerging East African Trading Hub," *Hong Kong Trade Development Council*, December 2, 2019, https://research.hktdc.com/en/article/MzM1MjkzMDkz.

(8) "Djibouti: Trade Relations and Economic and Technological Cooperation," *Chinese Foreign Ministry, China.org.cn*, October 10, 2006, http://www.china.org.cn/english/features/focac/183543.htm.

(9) "AidData's Global Chinese Development Finance Dataset, Version 2.0".

(10) "GLOBALink | Ethiopia Eyes more Chinese Investments in Priority Sectors," *Xinhua*, June 15, 2022, http://english.news.cn/20220615/29c252d66e994cbf98d50704332dd3f6/c.html.

(١١) «الهواتف الذكية الصينية تحظى بشعبية في السوق الإفريقية لجودتها العالية وكلفتها الميسورة،» صحيفة الشعب الصينية ، (٢٥، أكتوبر، ٢٠٢٢م)، http://arabic.people.com.cn/n3/2020/1026/c31659-9773135.html.

(12) "GLOBALink | Ethiopia Eyes more Chinese Investments in Priority Sectors," *Xinhua*.

(13) Joseph Sany and Thomas P. Sheehy, *Despite High Stakes in Ethiopia, China Sits on the Sidelines of Peace Efforts* (Addis Ababa: The United States Institute of Peace, 2022), https://www.usip.org/publications/2022/01/despite-high-stakes-ethiopia-china-sits-sidelines-peace-efforts.

(14) Joseph Sany and Thomas P. Sheehy, *Despite High Stakes in Ethiopia, China Sits on the Sidelines of Peace Efforts*.

(١٥) «الصين ترعى «أول مؤتمر سلام» في القرن الإفريقي،» الشرق الأوسط، (٢٢، مارس، ٢٠٢٢م)، https://aawsat.com/home/article/3545346/الصين-ترعى-«أول-مؤتمر-سلام»-في-القرن-الأفريقي.

(16) Joseph Sany and Thomas P. Sheehy, *Despite High Stakes in Ethiopia, China Sits on the Sidelines of Peace Efforts*.

العلاقات اللاتينية الإفريقية: نحو شراكة فاعلة

نورهان أبو الفتوح، مدير تحرير مجلة شؤون لاتينية، مساعد مدير مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية، القاهرة.

تمتلك كلٌّ من إفريقيا وأمريكا اللاتينية تاريخًا من العلاقات الوثيقة؛ حيث تمتلك المنطقتان الرصيد الأكبر من الموارد الطبيعية في العالم، التي يمكن توظيفها في بناء شراكة متينة؛ فالقارتان تمثّلان ما يقارب ٢٠ ٪ من سكان العالم.

وتعود بداية الاهتمام ببناء جسور اقتصادية ودبلوماسية بين القارة السمراء، ونظيرتها اللاتينية، إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي، وبداية الستينيات؛ حيث كانت إفريقيا في قلب اهتمامات شعوب قارة أمريكا الجنوبية،[١] وهو ما تجلى في عدد من المؤشرات والأطر المشتركة، التي ضمّت دول المنطقتين. وعلى الرغم من اشتراكهما في هذه الأطر، وتشابه الأوضاع إلى حد ما في المنطقتين؛ حيث تزخر كل منهما بالموارد الطبيعية، وهو ما يجعلها ساحة للتنافس الدولي، إلا أن العلاقات بينهما، ظلّت لا ترقى إلى مكانة المنطقتين، اللتين تتمتعان بهذه الإمكانات الهائلة، والموقع الإستراتيجي المتميز؛ لذلك فهما تحتاجان إلى مزيد من الجهود والدوافع، لتعزيز تقاربهما.

وفي خضم ما يشهده العالم من تحولات، تؤثر على شكل النظام العالمي الجديد، تتعدد دوافع الشراكة بين الجانبين: اللاتيني والإفريقي، ومن هذا المنطلق، يجدر بنا دراسة العلاقات اللاتينية الإفريقية، للخروج برؤية حول مقاربات، لتعزيز هذه العلاقة، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا- العلاقات الإفريقية اللاتينية: واقع راهن

تمتّعت العلاقات الإفريقية، حتى وقت ليس ببعيد، بشراكة فاعلة على مدار التاريخ، وذلك في مختلف القطاعات؛ وهو ما يمكن إلقاء نظرة عليه من خلال ما يأتي:

التعاون بين الجانبين: القمة الإفريقية اللاتينية أنموذجًا

مثّلت قمة إفريقيا – أمريكا اللاتينية، إحدى أهم آليات الشراكة بين المنطقتين؛ حيث عُقدت القمة للمرة الأولى في مدينة أبوجا بنيجيريا عام ٢٠٠٦م، وهي القمة التي شهدت ميلاد هذه الشراكة، وكان خلالها التصديق على وثيقتين، هما: إعلان أبوجا، وخطة عمل أبوجا.

وفي إطار الوثيقتين، فقد اقترحتا عددًا من مجالات التعاون ذات الأولوية، منها على سبيل المثال: السلام والأمن، والديموقراطية، واحترام سيادة القانون، ومكافحة الاتّجار غير المشروع بالأسلحة، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والقضاء على الفقر، والحماية البيئية، والثقافة، والتعليم والشباب.

وأوصت القمة بتوحيد المواقف، بشأن القضايا المتعلّقة بالتجارة الدوليّة، وتعزيز وتنسيق المواقف حول المبادلات التجاريّة الثنائيّة، ومتعدّدة الأطراف، ودعم الآليّات الرامية إلى تعزيز التجارة البينيّة بين دول إفريقيا وأمريكا الجنوبيّة، بما في ذلك اتفاقيات التبادل التفضيليّة، بين دول المنطقتين.

وكان من أهم مخرجات قمة «أبوجا»، انطلاق المشاركة التجارية بين بلدان الإقليمين، مما ساعد على تعزيز تدفق المعلومات المتبادلة بين الضفتين الجنوبيتين للمحيط الأطلسي، فيما يتعلق بالتجارة.

أما القمة الثانية، فقد عقدت عام ٢٠٠٩م، في فنزويلا، تحت عنوان: «تضييق الفجوة وتوفير الفرص»، وتناولت سبل تعزيز التعاون بين الدول المشاركة، كما بحثت القمة كيفية مواجهة الأزمات: الغذائية، والمالية، والاقتصادية، والبيئية، وتقوية الاتفاقيات وخطط العمل، التي تم التوصّل إليها خلال القمة الأولى عام ٢٠٠٦م.[٢]

وانتظمت القمة الثالثة في مدينة «مالابو» بغينيا الاستوائية، في مارس عام ٢٠١٣م، بمشاركة أكثر من ٣٠ رئيس دولة وحكومة، من إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وعقدت هذه القمة تحت عنوان: «تعاون جنوب جنوب»، حيث تركز هدفها الرئيس على تعزيز التعاون الجنوبي الجنوبي،كما بحثت القمّة في سبل تفعيل مجموعات العمل الثمانية بين الدول الإفريقية، ودول أمريكا الجنوبية، وذلك في مجالات: التجارة، والاستثمارات، والسياحة، والبنى التحتية، والطاقة، والنقل، والتعدين، والعلوم، والتكنولوجيا، إضافة إلى السلام والأمن.[٣] كما عُقد منتدى لرجال الأعمال، لتشجيع التبادل التجاري بين المنطقتين، فضلًا عن التطرق إلى الجانب الثقافي؛ فقد تم إقامة فعاليات ثقافية، وعرض أفلام، بهدف دفع الثقافة إلى الأمام بين الدول الأعضاء في القمة، وتنظيم معارض فوتوغرافية في المركز الثقافي الغيني بمالابو.

العلاقات الثنائية اللاتينية الإفريقية.. نماذج متعددة[٤]

ارتبط عدد من الدول اللاتينية بعلاقات خاصة بالقارة الإفريقية، ومن بين تلك الدول: البرازيل، التي يعود اهتمامها بإفريقيا إلى فترة ما قبل الاستعمار؛ حيث كانت تحتفظ باتفاقيات تجارية مع بعض القوى الاستعمارية في إفريقيا، وقد عرف الانفتاح البرازيلي في القارة السمراء، بعد الاستقلال، فترات مدٍّ وجزر، بسبب عدم الاستقرار الداخلي في البرازيل.

غير أن عام ١٩٧٣م، كان بداية تحول حقيقي في السياسة البرازيلية تجاه إفريقيا؛ حيث دعت البرازيل، في سابقة هي الأولى من نوعها، إلى الاعتراف بحق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها، ونيل الاستقلال، وقد أعطى الرئيس: لولا دا سيلفا – حينها – لإفريقيا مكانة خاصة، حيث زار ١٥ عاصمة إفريقية منذ وصوله للسلطة عام ٢٠٠٢م، وحرص على زيادة الروابط الاقتصادية لدولته مع القارة، وهو ما يبشر بمستقبل مشرق للعلاقات اللاتينية الإفريقية، خاصة في ظل عودة الرئيس: لولا دا سيلفا للحكم مرة أخرى، بعد الانتخابات الرئاسية، التي كانت في أكتوبر الماضي، من هذا العام ٢٠٢٢م.

كما تحرص البرازيل في تقاربها مع إفريقيا، على عمقها الثقافي والاجتماعي الإفريقي؛ إذ يمثل السود – من أصول إفريقية – قرابة ٤٠ ٪.

وتعد كوبا من بين الدول اللاتينية، التي ترتبط بعلاقات خاصة مع إفريقيا، حيث إنها كانت داعمًا قويًّا، لحركات التحرر اليسارية الإفريقية في السبعينيات، ولم يقتصر الدعم الكوبي على السلاح والمعدات العسكرية، وإنما امتد ليشمل تقديم الدعم على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والتعليمي، والصحي، للأفارقة.

وفي ذات السياق، تعد فنزويلا أحد النماذج المتميزة في العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية، والقارة الإفريقية؛ فقد عرفت علاقاتها بإفريقيا، في عهد رئيسها السابق هوجو شافيز، تطوّرًا ملحوظًا؛ حيث يعد شافيز من أكثر زعماء العالم حضورًا على المسرح الإفريقي؛ فقد أصر شافيز على أن يجعل من زياراته الإفريقية، فرصة دائمة لتقديم عروض تعاون، كتزويد الدول المحرومة من الطاقة بها، ومساعدة الدول المنتجة لها، من خلال تزويدها بتقنيات التكرير والمنشآت اللازمة، إضافة إلى تقديم الخبرات الفنزويلية لمحاربة الفقر، كنموذج قابل للتطبيق.

ثانيًا- دوافع التقارب الإفريقي اللاتيني: رؤى متقاربة وقضايا مشتركة

تتعدد مظاهر ومؤشرات التقارب بين دول إفريقيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية، والتي تتجلى فيما يأتي:

١- الأطر الإقليمية والدولية المشتركة

تشترك كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية في عديد من المنظمات الإقليمية والدولية، نتيجة تعدد القضايا والاهتمامات المشتركة، ومنها:

- **حركة عدم الانحياز**[٥]

تعد حركة عدم الانحياز واحدة من أقدم أشكال التعاون بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ حيث انضمت إليها دول القارتين، كأعضاء مع القمة الأولى للمجموعة، التي عقدت في صربيا، في عام ١٩٦١م، وذلك

بهدف التضامن من أجل الاستقلال، وكذلك الحياد في تكتل العالم والحرب الباردة، بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وقد كان الرئيس جوزيف تيتو، والرئيس جمال عبد الناصر – آنذاك – أحد أهم مؤسسي الحركة.

ولعبت كلٌّ من كوبا، وكولومبيا، والأرجنتين، دورًا رئيسًا في المنظمة، في تعزيز التعاون بين المنطقتين، وفي ظل ولاية الرئيس السابق هوغو شافيز، (٢٠١٣ – ١٩٩٩) حاولت فنزويلا إحياء دور حركة عدم الانحياز، ودعت في كثير من الأحيان إلى التضامن بين اللاتينيين وإفريقيا.

• مجموعة الـ (٧٧)[٦]

تمثّل دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، أكثر من نصف أعضاء المجموعة؛ حيث تضم المجموعة ١٣٤ دولة، منهم ما يقرب من ٦٠ دولة إفريقية، وما يقرب من ٢٥ دولة لاتينية، وهو ما يؤكد أهمية استغلال هذا الحضور في تعزيز التقارب، ومناقشة القضايا المشتركة.

• مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ

(African, Caribbean and Pacific Group of States (ACP))

مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والهادئ، هي مجموعة مؤلفة من ٧١ بلدًا، تحظى بعلاقات تجارية، تمنحها الأفضلية مع الاتحاد الأوروبي، طبقًا لمعاهدة لومي المعاد تسميتها: اتفاق كوتونو، وتم إنشاؤها بموجب اتفاقية جورج تاون في عام ١٩٧٥م، وتتمثل الأهداف الرئيسة للمجموعة في التنمية المستدامة، والحد من الفقر داخل الدول الأعضاء فيها، وكذلك دمجها بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي. وجميع الدول الأعضاء، باستثناء كوبا، موقعة على اتفاقية كوتونو مع الاتحاد الأوروبي.[٧]

• منظمة التجارة العالمية

تشترك بلدان القارة الإفريقية، ومنطقة أمريكا اللاتينية، في عضوية منظمة التجارة العالمية، التي تعد منصة مهمة لجميع الدول النامية، خاصة أنها تضمن حماية مصالح هذه الدول وحقوقها، كما تعد منصة للتعاون بين هذه الدول.

• المنتدى البرلماني «إفريقيا ـ أمريكا اللاتينية والكاريبي «أفرولاك»»

(The Afro-Latin American Parliamentary Forum (AFROLAC)).[٨]

تم التوقيع على الإعلان التأسيسي لهذا المنتدى، بحضور رؤساء كل المنظمات، والاتحادات البرلمانية بإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والكاريبي، في نوفمبر عام ٢٠١٩م، في الرباط.[٩]

وشهدت نسخة الجمعية السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية، والكاريبي، (بارلاتينو) في بنما، خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الإفريقية اللاتينية؛ حيث تم افتتاح فضاء مغربي، يحمل اسم «مكتبة الملك محمد

السادس»، ويهدف إلى أن يكون بوابة للتقريب بين شعوب إفريقيا والمنطقة اللاتينية، ويوفر منصة رقمية تفاعلية مهمة للتوثيق، والاتصال المباشر مع البرلمانات الوطنية للدول الـ(٢٣) الأعضاء في البارلاتينو The Latin American Parliament (Parlatino).

وحظي هذا الفضاء، الذي يرمز إلى التعاون والصداقة، بإشادة عالية، من خلال الإعلان الرسمي لقمة رؤساء الاتحادات البرلمانية الإقليمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، عام ٢٠٢٢م.

وأشار الإعلان، الذي وقّعته رئيسة برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي: سيلفيا ديل روزاريو خياكوبو، ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي: محمد علي حوميد، ورئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا: سيدي محمد تونيس، والسيد النعم ميارة، بصفته رئيسًا لمجلس المستشارين، ورئيسًا لرابطة مجالس الشيوخ والشورى، والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي، أشار إلى أن الأمر يتعلق بدعم لمسار التعاون بين الفضاءات الإفريقية، والأمريكو - لاتينية.

كما يعدّ -حسب الموقعين على الإعلان- آلية لتعزيز التعاون جنوب – جنوب، والترافع، وإسماع صوت شعوب أمريكا اللاتينية وإفريقيا، بشأن قضايا السلم، والعدالة الصحية، والاجتماعية، والتنمية المستدامة، والعدالة المناخية، والحكامة الديمقراطية العالمية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

٢- القضايا المشتركة

رغم البعد الجغرافي بين بعض دول القارة الإفريقية، والمنطقة اللاتينية، إلا أن هناك عديدًا من القضايا المشتركة بين المنطقتين، ومنها على الأخص:

- **العدالة المناخية: قضية ملحة**

ظهرت على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة قضية التغير المناخي، والتي ألقت بظلالها على مختلف بقاع العالم، وتجلَّت آثارها بوضوح على الدول النامية، التي تأتي ضمنها الدول الإفريقية واللاتينية. وتتصدر إفريقيا المناطق الأكثر تأثّرًا بالتغيّر المناخيّ، على الرغم من أن ما تصدِّره إفريقيا، لا تتعدى نسبته الـ ٣ ٪ فقط، من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم.

وكان عام ٢٠٢١م، واحدًا من أكثر أربعة أعوام حرارة على الإطلاق، حسبما ذكرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في تقريرها: «حالة المناخ في إفريقيا ٢٠٢١م»، الذي رصد أن التأثيرات المناخية، يمكن أن تكلّف الدول الإفريقية ٥٠ مليار دولار سنويًّا، بحلول عام ٢٠٣٠م، ويأتي الجفاف والفيضانات في مقدمة بواعث القلق.[١٠]

ولم يختلف الحال كثيرًا في القارة اللاتينية؛ حيث تعد المنطقة، من أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ، خاصة بعد تعرض الدول للجفاف، والحرائق وكوارث الفيضانات.

ووفقًا لتقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية، فإن غابات الأمازون المطيرة، تضرّرت بشكل غير مسبوق من الجفاف، ودرجات الحرارة المرتفعة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات موت الأشجار، وانخفاض إنتاجية الغابات، وهو ما أدى إلى تحويل مناطق الغابات إلى مصدر لانبعاثات الكربون في الغلاف الجوي، ناهيك عن انخفاض وفرة الشعاب المرجانية وكثافتها في أمريكا الوسطى، والشمال الغربي، والشمال الشرقي في أمريكا الجنوبية، وكذلك فقدان الأنهار الجليدية في جبال الأنديز ٥٠٪ من سطحها منذ الثمانينيات، بعد أن كان ٣٠٪ من قبل.(١١)

وانطلاقًا من التأثيرات المشتركة للتغير المناخي على دول المنطقتين، فقد تجلى اهتمام المنطقتين بهذه القضية، من خلال تنظيم مصر قمة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ: كوب ٢٧ بشرم الشيخ، التي انعقدت في نوفمبر عام ٢٠٢٢م، للخروج برؤية واضحة، لمواجهة آثار التغير المناخي، التي لطالما عانتها القارة الإفريقية، ولم يكن الأمر مختلفًا كثيرًا لدى المنطقة اللاتينية؛ حيث شهدت القمة تمثيلًا رسميًّا كبيرًا من قبل الدول اللاتينية، وتجلّت الرؤية المشتركة لقادة المنطقتين، من خلال ما شهدته أعمال القمة، التي عقدت في الفترة ما بين ٦ و١٨ نوفمبر عام ٢٠٢٢م، من رسائل مهمة من قادة هذه الدول وممثليها.

وقد عَدَّ قادة أمريكا اللاتينية وإفريقيا، أن مؤتمر المناخ «Cop 27»، مهمٌّ للغاية بالنسبة للمنطقتين، خاصة في سبيل الحفاظ على غابات الأمازون، والحصول على تمويل أكبر للتخفيف من تغير المناخ، وحماية الغابات، فضلًا عن إنشاء صندوق لمواجهة خسائر تغير المناخ.

وأجمع كل من رئيس البرازيل المنتخب: لولا دا سيلفا، والرئيس الفنزويلي: نيكولاس مادورو، بالإضافة إلى الرئيس الكولومبي: بيترو جوستافو، على أن Cop 27، فرصة للوصول إلى آليات مالية، لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، من خلال تمويل أكبر، الأمر الذي أكد عليه رئيس بوروندي: إيفاريست ندايشيميى، وإمرسون منانجاجوا، رئيس زيمبابوي، من أن تغير المناخ، يدمر حياة الناس، وسبل كسب رزقهم، ويجعلنا نواجه مخاطر اقتصادية بسبب الاحترار، قائلًا: «على المسؤولين عن الأزمة، أن يمنحوا أولوية في التمويل، لمساعدة الضحايا على الانتعاش».

وفي مشاركته، أوضح سيريل رامافوزا، رئيس جنوب إفريقيا، أن العالم أجمع، يحتاج إلى زيادة كبيرة في طموحات التكيف مع تغير المناخ، وذلك لصالح القارة الإفريقية، التي تحتاج إلى تعزيز الصمود، والتصدي للخسائر والأضرار، كما نص «اتفاق باريس»، مشيرا إلى الحاجة الملحة لمسار تمويل ملائم، إضافة للدعم التكنولوجي والمساواة، والتحول للأخضر، فضلًا عن أنه ينبغي على الدول الوفاء بالتزاماتها، ولدينا تحدٍّ يتعلق بالمؤسسات الدولية والتمويل، مؤكدًا أمله في تنفيذ الشراكات، والحاجة إلى ٩٠ تريليون دولار، لتمويل مشروعات تغير المناخ.

وعلى صعيد الطاقة المتجددة، فقد ركز رئيس الجمعية البيروفية: بريندان أوفييدو، على أهمية Cop 27 الذي انعقد في مصر، وقال: إنه يعد فرصة للاتجاه إلى الطاقة المتجددة. وتأتي طموحات الأرجنتين من خلال مؤتمر Cop 27، بما قدمت عن الإنتاج الزراعي الذكي؛ إذ عرضت وزيرة التغير المناخي، ورئيسة الوفد الأرجنتيني في Cop 27: سيسيليا نيكوليني، أنظمة الإنتاج الزراعية الذكية. ومن جانبها رأت جيجا كاسترو، مديرة تغير المناخ في وزارة البيئة البنمية، أن استضافة مصر لـ Cop 27 له أهمية خاصة، في التوصل لحلول – خاصة – بشأن تقليل الانبعاثات الكربونية، مشيرة إلى أن بلادها، تتعهد بالحفاظ على سلبية الكربون، في عام ٢٠٥٠م.[١٢]

• مكافحة الإرهاب وتعزيز السلم والأمن

تتأثّر القارة الإفريقيّة بتهديدات الجماعات الإرهابية، في خضم ما تتركه من أثار مختلفة على الجميع، بما فيهم النساء والفتيات والأطفال، وما تسببه من انعدام الأمن والمساواة، وعدم الاستقرار، ويتفاقم هذا الوضع في منطقة الساحل، وغربي إفريقيا، بشكل خاص؛ حيث تنشط بعض الجماعات التابعة لداعش، الأكثر عنفًا في المنطقة. «وخلال العامين الماضيين، توسعت هذه الجماعات عبر مناطق واسعة من الساحل، مما زاد من وجودها في مالي، بينما توغلت أكثر في بوركينا فاسو، والنيجر».[١٣]

وعلى الجانب الآخر، وبالرغم من أن منطقة أمريكا اللاتينية تنعم بالسلام النسبي، فيما يتصل بالعلاقات بين الدول، إلا أنها تواجه مجموعة من التهديدات الأمنية، وعلى رأسها الجريمة والعنف، والتهديدات الوبائية، وغيرها من التهديدات؛ فبالرغم من أن أمريكا اللاتينية هي موطن لحوالي ٨٪ من سكان العالم، إلا أنه وقع فيها نحو ثلث جرائم القتل في العالم، في عام ٢٠١٦م، وهذا يعني حدوث نحو ٤٠٠ جريمة قتل في اليوم، أو ما يقرب من ١٤٦,٠٠٠ جريمة قتل في السنة. وفي أمريكا اللاتينية،[١٤] يعد العنف والجريمة، من أكثر المشكلات التي تؤثر على مجتمع أمريكا اللاتينية إلحاحًا، في الوقت الحاضر؛ حيث تقع أكثر من ٤٠ مدينة، من بين أخطر ٥٠ مدينة في العالم في هذه المنطقة، بالإضافة إلى اثنتين من الدول العشرين، الأقل سلامًا في العالم، وفقًا لمؤشر السلام العالمي. وعلى الرغم من إنفاق الحكومات الكبير على الأمن، ومعدلات السجن المرتفعة، فإن تهريب المخدرات، والأسلحة، والجريمة المنظّمة، والعصابات، قد حوّلت العنف إلى وباء يؤثر على المنطقة بأكملها، ويبدو أن حل هذه المشكلة – حاليًّا – يصعب تحقيقه.[١٥]

وكانت هناك بعض الجهود غير العادية – إلى حد ما – لا سيما في العامين الماضيين، لتعطيل العنف، باستخدام مجموعة من تدابير الشرطة، التي تواجه المجتمع المحلي، وهو ما نسميه الردع المركّز، جنبًا إلى جنب، مع تدابير الوقاية الاجتماعية، والتركيز على الشباب المعرضين للخطر، وخاصة الأطفال، والمراهقين الصغار.

• **الأمن الغذائي**

شهدت أمريكا اللاتينية على إثر الأزمات المتتالية، تضخمًا كبيرًا في أسعار الغذاء؛ حيث تشير أحدث البيانات، إلى أن ٩,٧ مليون شخص في ١٣ دولة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، يعانون بالفعل انعدام الأمن الغذائي الحادّ، مما يمثّل ارتفاعًا عن ٨,٣ مليون في أواخر عام ٢٠٢١م، وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة الهجرة، التي كانت مقتصرة على شمال أمريكا الوسطى، ولكن الآن، أصبحت الهجرة تجري على مستوى نصف الكرة الأرضية بأكملها.

وتشير بيانات الأمم المتحدة، إلى أنه من بين ٦٩ اقتصادًا، يعاني الآن صدمات غذائية وطاقة ومالية، يأتي ١٩ منها في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وهذا يعني أن الحكومات التي كانت تبذل قصارى جهدها بالفعل، للحفاظ على شبكات أمان الرعاية الاجتماعية، في أثناء جائحة كوفيد -١٩، تناضل الآن من أجل الحفاظ على هذا المستوى من الدعم لسكانها.[١٦]

ووفق تعريف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، فإن الشخص يعاني انعدام الأمن الغذائي، عندما لا يكون لديه وصول منتظم، إلى ما يكفي من الغذاء الصحي والمغذي، يضمن نموًّا وتطوّرًا طبيعيين، وحياة نشطة وصحية.

وفي التقرير عن «تداعيات أزمة أوكرانيا على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي»، حدَّثت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، بيانات الفقر، والفقر المدقع في المنطقة، التي عانت أيضًا بشكل كبير بسبب جائحة «كوفيد».

فقد ارتفع الفقر من ٢٩,٨ ٪ عام ٢٠١٨م إلى ٣٣,٧ ٪ عام ٢٠٢٢م، والفقر المدقع من ١٠,٤ ٪ إلى ١٤,٩ ٪ خلال الفترة نفسها.[١٧]

وتقدّر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن نحو ٣٤٦ مليون شخص في إفريقيا، يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد، مما يعني أن ربع سكان القارّة، ليس لديه ما يكفي من الطعام. ويعود ذلك في الأساس إلى النزاعات، كما كانت الظواهر المناخية المتطرفة، من العوامل المهمة لانعدام الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية.[١٨]

وقد تجسد اهتمام وإدراك قادة المنطقتين، بأهمية قضية تعزيز تعاون الجنوب – الجنوب، لمواجهة أزمة الأمن الغذائي والتغير المناخي، في تنظيم جناح الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع الجناح الأرجنتيني والمكسيكي في إكسبو ٢٠٢٠م، حيث اختتم الحدث بأسبوع إكسبو «الغذاء والزراعة وسبل العيش»، وهي فترة تم تخصيصها لاستكشاف: كيف يمكن للمجتمع العالمي، أن يزرع الأطعمة بشكل مستدام، لتلبية الطلب المستقبلي، مع ضمان عمل الزراعة في انسجام مع النظم البيئية، وتعزيز عادات الاستهلاك المسؤولة، للحد من هدر الطعام.

ويمثل التآزر بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية، أفضل منصة للنمو في قطاعي الأغذية والزراعة، كما أتاح الحدث الوقت لتقاسم فرص الاستثمار، بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل ربط العالَمين.[١٩]

خاتمة

ختامًا، يمكن القول: إن هناك دوافع مشتركة، ومؤشرات متعددة، تدعم تعزيز التقارب بين القارة الإفريقية والدول اللاتينية، التي تعاني - تقريبًا - ذات القضايا والمشكلات، ومما لا شك فيه، أن شراكة دول الجنوب - جنوب في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، يمكن أن تخلق قطبًا اقتصاديًّا وديموغرافيًّا وجغرافيًّا فاعلًا، على المستوى العالمي، وقادرًا على تفعيل دوره داخل المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية. وتتعدد المجالات الواعدة التي يمكن أن تكون فرصة للشراكة الإفريقية - اللاتينية المثمرة، والتي يأتي على رأسها قطاع الزراعة؛ حيث يمكن لأمريكا اللاتينية، لما لها من خبرة في هذا المجال، أن تلعب دورًا إيجابيًّا في تنمية الإمكانات الزراعية والحيوانية الضخمة في إفريقيا، فضلًا عن التعاون التكنولوجي؛ سواء في مجال الزراعة، أو على وجه العموم، بالإضافة إلى إمكانية تنمية التجارة المتبادلة والاستثمارات.

وخلاصة القول: إن مجالات التعاون المشتركة بين المنطقتين، كثيرة ومتعددة، إلا أنها متوقفة على آلية عمل العقل الإستراتيجي لقادة المنطقتين، ورؤية كل منهما لأهمية تعزيز هذه العلاقات، وهنا يأتي دور مراكز الفكر والدراسات في المنطقتين، التي عليها أن تقدم إلى صناع القرار الدراسات الوافية، عن مدى أهمية تعميق العلاقات، مع دراسة الأسواق الواعدة في المنطقتين، مع التأكيد على ضرورة العمل من خلال الآليات المختلفة، وعلى الأخص تطوير دبلوماسية برلمانية مشتركة، وإعادة تفعيل الاتفاقات والبرامج المشتركة، وعلى رأسها القمة الإفريقية اللاتينية، وذلك للتحدّيات المتعدّدة والمتنامية، المرتبطة بالمتغيرات الجيوسياسية على الصعيد العالمي، التي تواجهها شعوب المنطقتين.

الهوامش والإحالات

(١) هبة الحسيني، «قمة إفريقيا - أمريكا اللاتينية.. انطلاقة نحو بناء الشراكة بين القارتين،» وكالة أنباء الشرق الأوسط، (٢٧، مارس، ٢٠١٣م)، https://www.mena.org.eg/news/dbcall/table/webnews/id/19228.

(٢) الحسيني، «قمة إفريقيا - أمريكا اللاتينية.. انطلاقة نحو بناء الشراكة بين القارتين».

(٣) «قمة إفريقيا وأميركا اللاتينية تدعو للتعاون،» الجزيرة، (٢٣، فبراير، ٢٠١٣م)، https://www.aljazeera.net/news/international/2013/2/23/قمة-أفريقيا-وأميركا-اللاتينية-تدعو.

(٤) الحسيني، «قمة إفريقيا - أمريكا اللاتينية.. انطلاقة نحو بناء الشراكة بين القارتين».

(5) Len Ishmael, *Policy Paper: Under Invested the Caribbean-African Relationship* (Rabat: Policy Center for the New South, 2019), 11, https://www.policycenter.ma/sites/default/files/PP%20-%2019-08%20%28Len%20Ishmael%29.pdf.

(6) "About the group of 77," *The Group Of 77 At the United Nations*, December 1, 2022, https://www.g77.org/doc/.

(7) "Principal Organs," *The Organisation of African, Caribbean and Pacific States*, December 1, 2022, https://www.oacps.org/about-us/principal-organs/.

(٨) «في أمريكا اللاتينية، المغرب يعزز مكانته كمنسق متميز في خدمة التعاون الثنائي والتعاون جنوب - جنوب،» المملكة المغربية البرلمان، مجلس المستشارين، (١٧، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.chambredesconseillers.ma/ar/في-أمريكا-اللاتينية،-المغرب-يعزز-مكانته-كمنسق-متميز-في-خدمة-التعاون-الثنائي-والتعاون-جنوب-جنوب.

(٩) «دلالات الإعلان عن تأسيس المنتدى البرلماني «أفرولاك» بمجلس المستشارين،» الجريدة ٢٤، (١٣، نوفمبر، ٢٠١٩م)، https://aljarida24.ma/p/politique/50009/.

(١٠) أليساندرا برينتايس، «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: إفريقيا تحتاج استثمارات لدرء التهديدات المناخية،» الاستثمار، (٨، سبتمبر، ٢٠٢٢م)، https://sa.investing.com/news/technology-news/article-2316800.

(١١) البهي عمرو، «تقرير: تغير المناخ يزداد سوءا في أمريكا اللاتينية .. فيديو،» صدى البلد، (١٤، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.elbalad.news/5200385.

(١٢) فاطمة شوقي، «أمريكا اللاتينية وكوب ٢٧» طموحات برعاية مصرية،» اليوم السابع، (١٨، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، https://www.youm7.com/story/2022/11/18/5980672/أمريكا-اللاتينية-وكوب-27-طموحات-برعاية-مصرية-دا-سيلفا-قمة.

(١٣) «أمينة محمد: إفريقيا تتأثر بالإرهاب أكثر من أي منطقة أخرى في العالم- ومكافحة الإرهاب تتطلب استجابات متعددة الأطراف،» أخبار الأمم المتحدة، (١٠، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115367.

(14) Christopher Woody, "400 Murders a Day: 10 Reasons Why Latin America is the World's Most Violent Place," *Insider*, September 10, 2019, https://www.businessinsider.com/latin-america-is-the-worlds-most-violent-region-crime-2019-9#the-most-violent-region-in-the-world-11.

(15) Statista, *Homicide Rates in Selected Latin American and Caribbean Countries in 2021* (New York: Statista, 2021), https://www.statista.com/statistics/947781/homicide-rates-latin-america-caribbean-country/.

(١٦) «الجوع في أمريكا اللاتينية: برنامج الأغذية العالمي يحذر من أن «القارة بأكملها في حالة من التنقل»،» الأمم المتحدة، (١٤، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://news.un.org/ar/story/2022/06/1104662.

(١٧) «الأمم المتحدة: انعدام الأمن الغذائي يهدد ٨ ملايين شخص إضافيين في أمريكا اللاتينية،» RT عربي، (٦، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://arabic.rt.com/world/1361508--الأمم-المتحدة-انعدام-الأمن-الغذائي-يهدد-ثمانية-ملايين-شخص-إضافي-في-أمريكا-اللاتينية/.

(١٨) «انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا: ربع سكان القارّة ليس لديه ما يكفي من الطعام،» أخبار الأمم المتحدة، (١٢، يوليو، ٢٠٢٢م)، https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106622.

(19) "'Working Relations Key to Continued Africa-Latin-America Ties'," *African Union*, February 21, 2022, https://au.int/en/pressreleases/20220221/working-relations-key-continued-africa-latin-america-ties.

مدخل لدراسة الأدب العربي السنغالي

عمر لي، روائي سنغالي مهتم بشؤون الأدب الإفريقي، دكار.

كان الأدب السّنغالي المكتوب باللغة العربية، يتمثّل في الشّعر العربي، الذي يعدّ أقدم فنون الأدب الإفريقي، وأكثرها إنتاجًا، وأعظمها وقعًا في قلوب المسلمين السنغاليين، وأهمّها اتّصالًا بالمجتمع.[١] وبما أنّ الأدب السنغالي، لم يخرج عن دائرة تأثير إنتاجات الأدباء العرب، فقد ظلّ يطرق الأبواب التي طرقها العرب، من خلال الكتب الأدبيّة التي تشرّبوها، وهذا الذي يفسّر إحجام الكاتب السنغالي عن فنّ القصّة، نظرًا لإحجام الكتّاب السّنغاليّين عنها، رغم إلمامهم بفنّ المقامة، ورغم وجود النّفس الحكائي في المجتمع السّنغالي. ولعلّ أقدم قصة ذات طابع أدبي كتبت باللغة العربية، هي: «جزاء الشّكور»، للشّيخ أحمد بمبا، في مطلع القرن العشرين،[٢] وقد حكى فيها الشيخ بعضًا من أحداث رحلته إلى الغابون، على أنّها لم تكن نثرًا محضًا، بقدر ما كانت ممزوجة بالشّعر، على غرار طوق الحمامة لابن حزم.

وفي المقابل، وعندما احتلّ المستعمر الفرنسي بلاد السّنغال، وفرض لغته على السّكان، أخذت الأقلام السّنغالية الكاتبة بالفرنسية، تكتشف فنّ الرّواية، بعد تأثّرها بالرّوايات الفرنسيّة التي كان لها وقعها العالمي، ويرى: د. علي شلش،[٣] أنّ رواية: «إرادات مالك الثّلاث»[٤] للسّنغالي: أحمد ماباتي جانج (Amadou Mapathé Diagne)، هي أوّل عمل سرديّ، أنتجته الأقلام السّنغالية باللغة الفرنسية، وعلى عكس القصص المكتوبة بالعربيّة، فإنّ القصص المكتوبة بالفرنسيّة، استطاعت أن تواكب القصص العالمية، لتبني لنفسها حضورًا فنّيًّا أكيدًا.

وسعيًا إلى تناول القصة العربية السنغالية، سنتطرّق في هذه الورقة إلى النّقاط التّالية: تعريف القصة العربية السنغالية وأنماطها، والمراحل التاريخية التي مرّت بها، وأهم موضوعاتها، وقدرتها على التعبير عن قضايا المجتمع، وآفاقها المستقبلية.

تعريف بالقصّة العربيّة السنغالية

القصة هي مجموعة من الأحداث، يرويها الكاتب، وتتعلق هذه الحوادث بشخصيّات إنسانية مختلفة، تتباين أساليب عيشها وتصرّفها في الحياة، على غرار ما تتباين بها حياة الناس على وجه الأرض.[٥] واخترنا هذا المصطلح، ليطال الأدب السّردي بأشكاله المختلفة.

ونقصد بالقصّة العربية السنغالية، تلك الأعمال الأدبيّة التي أنتجتها الأقلام السنغالية، بصبغة سردية، لتطال القصص الطويلة، والروايات الصريحة، والسّير الذّاتيّة، والرّوايات التاريخية.

ونرى اختزالها على الأقلام السنغالية، وعدم إدراج الأقلام الأخرى، التي تكون قد أنتجت أعمالًا سرديّة في المجتمع السنغالي.

وإذا كان ثمّة من يجدون في مصطلح «القصّة السّنغاليّة المكتوبة بالعربية»، تحديدًا عميقًا وملائمًا، زاعمين أنّ هُويّة القصّة سنغاليّة بحتة، وإنّما جاءت العربيّة كثوب يرتديه هذا الفنّ، فإنّنا نرى أنّ المصطلح المتداول في المقال أنسب؛ ذلك أنّ اللغة ليست بريئة؛ حيث إنّ ألفاظها تحمل حُمولة ثقافية، تكاد تنافس ثقافة الكاتب السنغالي، إضافة إلى مدى تأثّر الكاتب بالأعمال الأدبيّة العربيّة، كما سبق أن أشرنا إليه.

أنماط القصة العربية السنغالية

إذا كانت القصة العربية المعاصرة – كما أفاد شارلز فيال – لا تدين بأي صورة من الصور لتقاليد الأدب العربي؛ إذ لا علاقة لها بالأدب الشّعبي الفلكلوري في «ألف ليلة وليلة»، ولا لحكايات الفروسية، أو الأنماط السردية التي تندرج تحت اسم الأدب، فإنّ هذه الأنماط تأخّر ظهورها في العالم العربيّ، حتى زعم الرّوائي المغربي أحمد المديني، أن الأنماط الأدبية الحديثة، لم يتمّ تصنيفها تصنيفًا واضحًا بعد (حوالي أواخر القرن العشرين)، كما لم يتمّ التّحقّق منها.[٦] وإذا كان العالم العربيّ حديث عهد بهذه الأنماط، فإنّ الأدب السنغالي الذي يستقي مادته من هناك، يكون في حالة أبعد عن تمييز هذه الأنماط، بيد أنّه كان من الممكن للكاتب السنغالي أن ينسج على منوال القصص السنغالية الفرنسية، التي بلغت درجة عالية من الشّهرة والفنّيّة، لولا أنّ المستعرب السنغالي، كان يتزمّت كثيرًا من الحداثة، ويتبرّم من منتجات المثقّفين بلغة الاستعمار... وقد خاض غمار القصة طائفة من المستعربين، مستعينين بالأنماط الآتية، رغم بعدهم أحيانًا عن متطلّبات النّمط المستعمل، وسماته الفنّيّة، وفيما يلي ذكر هذه الأنماط:

- **السيرة الذّاتية:** وهي عبارة عن قصص، يحكي فيها الكاتب عن حياته، أو عن مرحلة من حياته، بطريقة فنية أدبية، وقد كان السّنغالي – لا سيّما المسنّ – يقضي معظم وقته في سرد حياته بلغته المحليّة، مع شيء من التّشويق والخيال، غير أنهم لم يكونوا يكتبون هذه الأحداث، الأمر الذي جعل المؤرخ «آمادو همباتي با»،[٧] يزعم أنّ «موت مسنّ أفريقي بمثابة مكتبة محترقة».
- **الرّواية التّاريخيّة:** وهي تلك القصص، التي تحكي تاريخ شخص، أو حدثًا، مع شيء من الفنّيّة والخيال. وكان القوّالون في المجتمع السّنغالي، يؤدّون دور حفظ التاريخ وروايته، وكانوا يكسبون

معيشتهم بذكر تاريخ الأمجاد والأجداد، بطريقة فنّيّة، ملؤها الخيال والمبالغة، لكنهم كانوا يعتمدون على ذاكرتهم، ويعلمونها أبناءهم بطريقة شفهيّة، ولم يكونوا يكتبون.

- **الرّواية الحديثة:** ونقصد بها الرّواية الجديدة، التي اكتشفها المصريون في عصر النهضة، إثر تأثّرهم بالغرب، والتي أدّت إلى ولادة روايات أخرى، لا تسع المقالة لذكرها، وقد ظلّت الرواية تبحث عن صوتها في العالم العربي، إلى أن اشتدّ ساعدها في القرن العشرين؛ على أنّها لم تكن لتولد في السّنغال، إلا في فترة نضجها عند العرب عامّة، والمصريّين بخاصّة.[٨]
- **القصّة القصيرة:** وهي تختلف عن الرّواية في سماتها وخصائصها، وكانت حاضرة في الأدب الشّفهي السّنغالي، على أنّ المستعرب السنغالي، لم يكتشفها كفنّ أدبي، إلا في مرحلة متأخرة.

المراحل التاريخية للقصة العربية السنغالية

إنّ القصّة العربية السّنغالية، التي ظلّت تصغي إلى العالم العربي، وتقلّد كتّابها، مرّت بمراحل مختلفة، وكانت كل مرحلة جديدة، تتغذى من المراحل السّابقة، وتتعلم منها، وتنمو بها، إلى أن وصلت إلى هذه المرحلة، التي لا تزال -في نظرنا- في طفولتها المتأخّرة، وفيما يلي ذكر هذه المراحل:

- **مرحلة الولادة:** ونقصد بها ولادة الفن القصصي في إنتاجات السنغاليّين، عند مطلع القرن العشرين، وكان ذلك الظّهور باهتًا، ومفتقرًا إلى الفنّية الأدبيّة، ولعلّ الشّكل الأدبيّ الحديث، لم يكن حاضرًا في البنية السّرديّة، وكان من الطّبيعي أن يبرز على شكل سيرة ذاتيّة، لميل الإنسان السّنغالي إلى استعراض أحداث حياته، بغض النّظر عن قسوة تلك الأحداث، أو رخاوتها، ويأتي كتاب «جزاء الشكور العطوف في جواب عبد اللطيف» (للشّيخ أحمد بمبا)، في مطلع القرن العشرين، كأوّل عمل سرديّ - حسب ما وقفنا عليه -؛ حيث يحكي الكاتب بعضًا من أحداث غيبته إلى غابون. والعمل قيد الطّبع، بتحقيق من: «الرابطة الخديمية للباحثين والدارسين». وقد ظلت هذه الفترة شحيحة بالقصص المكتوبة بالعربيّة، في الوقت الذي أخذت الرّواية الجديدة تدخل في تاريخ الأدب الفرنسي العالمي، بجهود الأقلام السّنغالية، وكانت رواية «المغامرة الغامضة» للكاتب (شيخ حاميدو كان)، التي صدرت سنة ١٩٦١م، قد احتلت مكانًا مرموقًا في الأدب العالمي؛[٩] حيث فازت بالجائزة الأدبية الكبرى لإفريقيا السّوداء عام ١٩٦٢م، وترجمت إلى لغات عدَّة، من بينها العربية.[١٠] غير أنّنا نلحظ قلة اكتراث المستعربين بهذه المنتجات، واتّكائهم على الأدب العربي التّقليدي، الأمر الذي جعل القصة العربية السنغالية، تبقى مشلولة إلى سنة ١٩٩١م.
- **مرحلة الطّفولة المبكّرة:** ونقصد بها الفترة ما بين ١٩٩١ إلى سنة ٢٠١٦م، وهي فترة بروز أعمال سرديّة، لها طابعها الأدبي، وتنزع إلى مشاكلة الأعمال الأدبية الحديثة، رغم النّقص الفنّي الذي يعتريها

بين الفينة والأخرى، ولعلّ أوّل قصة صدرت في هذه المرحلة، هي السيرة الذاتية التي أنتجها (الصحفي الحاج سيلا)، تحت عنوان: «إلى أين»، سنة ١٩٩١م، ويأتي هذا العمل السّردي، ليحكي دوافع اغترابه في سبيل طلب العلم، وليلمس تلك الأحداث المهمة، التي حدثت في ثنايا الرحلة. مثلما أنتج في السّيرة الذّاتية: «من وحي الستين»، للدّكتور (خديم امباكي) سنة ٢٠٠٨م.

وقد ظلّت الأعمال السّرديّة العربية غائبة عن السّاحة الأدبيّة السّنغاليّة، إلى أن نُشر للمهندس الرّوائي (أبو بكر انجاي) سنة ٢٠١٦م، روايته المشهورة: «جريمة ولكن»،[١١] وهي رواية رومانسيّة اجتماعيّة، ويعدّ هذا العمل، أوّل رواية سنغالية عربيّة، في الوقت الذي كانت الرّواية الفرنسية السنغالية، قد ملأت المكاتب السّنغالية والفرنسيّة، مثلما ترجمت «رواية طويلة جدا»،[١٢] للسيدة (مريام با) إلى لغات عدّة، بما فيها العربية، مثلما فازت بالجائزة الأدبية الكبرى لإفريقيا السّوداء، عام ١٩٨٢م.

- **مرحلة الطّفولة المتأخّرة:** ونقصد بها الفترة ما بين عام ٢٠١٨م، ووقتنا الحالي، وهي الفترة الأكثر خصوبة وتنوّعًا، بقدر كونها فترة انفتاح الرّواية السنغالية على الأدب العربي والعالمي، والحصول على اعتراف واحترام من قبل القارئ العربي، وذلك حين فاز الروائي المهندس (أبو بكر انجاي) بجائزة «أفرابيا» سنة ٢٠١٨م، لقصته القصيرة المعنونة: «الهاربات من الجنّة».[١٣]... وقد أنتج في السّيرة الذّاتية: «من وحي السبعين»،[١٤] للدّكتور (خديم امباكي) سنة ٢٠١٨م، كامتداد لكتابه: «من وحي الستين»، مثلما صدرت سيرة ذاتيّة أخرى بعنوان: «محطّات في حياة يتيم»،[١٥] للدّكتور (محمد أحمد لوح) سنة ٢٠٢٠م، رغم ما في الكتابين من بعد عن المنحى الفني والأدبي. وإضافة إلى الأعمال السردية، التي تنحو منحى الرّوايات التاريخية، فهناك رواية: «رحلتي إلى الشيخ أحمد بمبا»،[١٦] للكاتب (سرين مام مور حمدي امباكي)، سنة ٢٠١٩م، ورواية: «على آثار القوم»، للحقوقي (سرنج امباكي لوح)، سنة ٢٠٢٠م.

وفي الرواية الجديدة، نشرت للروائي: أبو بكر انجاي، في السّنة نفسها، روايته الموسومة بـ«الهاربات من الجنّة»، ويمكن أن يضاف إلى هذه الأعمال، رواية: «نَيْسانْ»، للكاتب: عمر لي، وهي قيد النّشر، بمبادرة من الوزارة الثّقافيّة السّنغاليّة، ودار: «منشورات تِمْبُكْتُو السّنغاليّة».

وفي المقابل، ظلّت الرّوايات السّنغالية الفرنسيّة، تفوز بين أعمال سرديّة عالميّة، ولعلّ رواية: «الذاكرة الأكثر سريّة»،[١٧] للسيد (محمد امبوغار سار)، الفائزة بجائزة «غونكور»،[١٨] عام ٢٠٢١م، تعكس علوّ كعب السّنغاليين في الفن القصصي، وتكمن المفارقة، في مدى تفوّق المتفرنسين في هذا الفنّ، ومدى بقاء المستعربين في مرحلة البدايات، ولعلّ السّعي الجادّ إلى ترجمة الأعمال السنغالية العظيمة، سيذلّل للمستعرب السنغالي كل العقبات، التي تحول دون الالتحاق بالرّكب.

أهمّ موضوعات القصة العربية السنغالية

تطرّقت القصّة العربية السنغالية إلى كثير من الموضوعات، التي تطرّقت لها الرّوايات العربيّة، ولا يخلو بعضها من لمس القضايا العربية ومجتمعاتها، كما هو الحال في كلّ من رواية: «جريمة ولكن»، ورواية: «إلى أين»، ورواية: «محطّات في حياة يتيم»، ورواية: «الهاربات من الجنّة»، على أنّها تمتاز كثيرًا باكتنازها لثقافات ثلاث، أو أكثر؛ فالكاتب السّنغالي، إضافة إلى ثقافته المحلّيّة، فإنه يتمتّع بإلمام بالثّقافتين: العربيّة والفرنسيّة، ممّا يعني أنّه قد يتطرّق إلى موضوعات، لم تكن تتطرّق إليها الرّوايات العربيّة، وقد يكون له من الخيال الجامح، إضافة إلى طبيعة المجتمع الإفريقي المغاير، ومنها على سبيل المثال:

- حياة المستعرب السّنغالي تجاه التّحدّيات والعراقيل، سواء في بلده، أو في البلدان العربية التي يخطبها لطلب العلم، وتبدو هذه العناصر واضحة في كل من رواية: «إلى أين»، ورواية: «محطّات في حياة يتيم».
- الطبقيّة الجديدة التي تزامنت مع بداية القرن العشرين؛ حيث يلاحظ أنّ جزءًا كبيرًا من حياة الكاتب، يخضع لهذه الطبقيّة، ويظهر جليًّا في سيرته الذاتية، كما في رواية: «من وحي الستين»، ورواية: «من وحي السبعين».
- التّشبّث بالتاريخ اللامع، وتمجيد الرجال الذين تركوا بصماتهم في التّاريخ، ويظهر ذلك في الروايات التي تنحو منحى الرّوايات التاريخيّة، مثل رواية: «على آثار القوم» ورواية: «رحلتي إلى الشّيخ أحمد بمبا».
- معاناة المرأة السّنغاليّة، والتّضحيات التي تقوم بها تجاه التّحدّيات، كما جسّدته القصّة القصيرة الفائزة بجائزة أفرابيا: «بائعة السّمك».
- التغيّر الجذريّ للمجتمع، والانصياع للمكاسب المادية، على حساب الضّمير والقيم، ويمكن لمسها بطريقة ضمنيّة في رواية: «نَيْسان».
- هجرة النساء السنغاليات إلى الخليج للعمل، وما فيها من معاناة؛ تكاد تجعل الهجرة من السنغال، بمثابة الهروب من الجنّة، كما عبّرت عنها رواية: «الهاربات من الجنّة».
- الهجرة غير الشرعيّة، والدوافع التي تجعل الشّابّ السنغالي يغامر إليها، وقد تطرّقت إليها رواية: «زوارق الموت».[١٩]
- ممارسات المستعمر في جزيرة «غوري»، والأحداث التي تمتّ بصلة إلى التّهجير القسري، نحو العالم الجديد: «زوارق الموت».
- بلورة التّعاليم الإسلاميّة بنفحة صوفيّة، كما في رواية: «على آثار القوم» ورواية: «رحلتي إلى الشّيخ أحمد بمبا».

التعبير عن قضايا المجتمع

لقد استطاعت القصة السنغالية بصفة عامة، والرواية العربية السنغالية بصفة خاصّة، رغم خطواتها الثّقيلة والبطيئة، أن تعبّر عن المجتمع السّنغالي الحديث، من دون أن تنسى المجتمع القديم. ولعل ميزة القاصّ السنغالي، تكمن في هذا القديم الخالص؛ ذلك القديم الذي يعكس أصالة المجتمع وثقافته وتقاليده، وكثيرًا ما نلمس مقارنة بين الزمانين، في ثنايا القصص العربية السنغالية، كما لو أنّها «تغار» على المجتمع، من فقدان ثقافته وأصوله ومعاييره، بيد أنّ هذا الفنّ، ربّما لجدّته، وربّما لانكباب المستعرب السنغالي على الشّرعيّات، وتزمّته من الفنّ الحديث، وربّما لمحدودية الشريحة المهتمّة بالقراءة، لم يقدر إلى الحين، أن يشارك في بلورة المجتمع السنغالي، وإن عبّر عنه إلى حدّ ما؛ ذلك أنّ الفنّ لم يعد محصورًا على التعبير عن المجتمع، بقدر ما جاء لبلورة ملامح المجتمع المستقبلية، ونشر الوعي.

أبرز أهدافها وطموحاتها

من خلال ما سبق، نلمس بطريقة واضحة، أهداف القصّة العربيّة السّنغاليّة وطموحاتها، وسنقسّمها إلى مجالين:

أولا – المجال الأخلاقي والاجتماعي: وينطوي على جوانب أخلاقية، مرتبطة بالمجتمع وثقافته وعاداته، وعلى هذا النحو:

- التعبير عن المجتمع، انطلاقًا من رؤية إفريقيّة مرنة، تضع الثّقافات الأخرى في الحُسبان.
- رسم الهويّة السّنغالية، والاعتناء بالتقاليد العتيقة، مع الانفتاح على الممارسات الحديثة الملائمة.
- خلق صلة وطيدة بين العالم السّنغالي، والقارئ العربي.
- توعية القارئ السنغالي، وإعادته إلى القيم الإفريقية، والمبادئ الإنسانية.

ثانيًا – المجال الفني: ويُعنى بجودة العمل الفني، ونشره، والتعريف به، ويسعى إلى:

- الوصول إلى الجودة، التي تسمح له بمنافسة الأعمال العظيمة في العالم العربي.
- ترجمة الأعمال السّنغالية المكتوبة بالفرنسية، إلى العربية.
- اهتمام العالم العربي بهذه المنتجات، ونشرها على أوسع نطاق.

مستقبل القصة العربية السنغالية

لقد عرف الفن القصصي السنغالي العربي، ركودًا كبيرًا خلال حقب طويلة، بيد أنّه أخذ يجد انتعاشًا في الزّمن الراهن، كما أشرنا إليه في مرحلة الطّفولة المتأخّرة، مما يوحي إلى أنّ ثمّة مستقبلًا مهمًّا، ويتجلّى ذلك في النّقاط الآتية:

- كثرة الإنتاجات وجودتها، لترقى – في معظمها – إلى الأعمال المنتجة في الدول العربية.
- إمكانية وجود منافسة شرسة بين فنّ الرّواية والشّعر.
- تميّز الرّواية عن الأعمال السّرديّة الأخرى، وإنتاج أعمال كثيرة في الفنون السّرديّة الأخرى، وفق المعايير الفنّيّة.

ولكي يتحقّق هذا المستقبل، فلا بدّ من أن تجد القصّة العربية السنغالية إقبالا من القارئ السنغالي، ومرافقة جادة من قبل النخب الأدبية العربية، والهيئات المهتمّة بالأعمال الثّقافية، إضافة إلى إصدار جائزة أدبيّة خاصّة، لكتّاب دول غربي إفريقيا، مثل جائزة: «كتارا»، أو جائزة: «الشيخ زايد»، أو: «جائزة الشارقة» لكتّاب دول غربي إفريقيا، كلّ ذلك ليتمكّن الأدب الإفريقي العربي من الاتصال بالعالم العربي، من جهة، وليكون ثمّة تنافس جادّ، يؤدّي إلى بعث الجودة في هذه الأعمال، من جهة أخرى. كما يتطلّب العمل على ترجمة الأعمال السنغالية المكتوبة بالفرنسية إلى العربية، كلّ ذلك ليعتمد عليها المستعرب السنغالي، وقد ينافسها.

وجدير بالذكر، أن معرض الشارقة في نسخته الأخيرة، قدّم مبادرة طيبة؛ فقام باستضافة مجموعة من الكتّاب السّنغاليّين، وإشراكهم في ندوات علميّة، لتناول القضايا الثقافية، التي تجمع بين اللغة العربية، والعالم الإفريقي الغربي. ولعلّ القصّة العربية السنغالية تحقق مبتغاها، انطلاقًا من هذه المبادرات الطيبة، لا سيّما عندما تنحو المعارض الدولية العربية هذا المنحى.

خاتمة

إذا كانت الحكاية، تحتلّ جزءًا كبيرًا في حياة الإنسان السّنغالي، فإنّ الأقلام السنغالية، لم تكتشف فنّ القصّة، إلا بعد قرون من التّألّق في كتابة الشّعر العربي، وقد بيّنا كيف أن اتّكاء الأدباء السنغاليين على العالم العربي، حال بينهم وبين اكتشاف فنّ القصّة، وكيف أنّهم لم يزاحموا الروائيين السّنغاليين، الذين تركوا بصماتهم في الأدب الفرنسي والعالمي. على أنّنا لمسنا – من خلال هذه الورقة – أهم الأنماط التي طرقوها، وأهمّ الموضوعات التي عالجوها، مع ذكر تلك المراحل التي مرّ عليها فنّ القصّة، إلى أن وصلَ إلى ما سمّيناه: مرحلة الطّفولة المتأخّرة؛ مما يعني ضمنًا، أنّ القصة العربية السّنغالية، لم تصل بعدُ إلى مرحلة النضج.

على أنّ ثمّة مواهبَ عظيمة، تحتاج إلى تنمية ذاتية، وقراءة مكثفة؛ بقدر ما تنتظر مرافقة جادّة من قبل الهيئات الثّقافية العربية، عن طريق إنشاء جائزة خاصّة بكتّاب دول غربي إفريقيا، إضافة إلى العمل على ترجمة الأعمال الفرنسيّة السنغالية إلى العربية، وذلك لتتمكّن القصة العربية السنغالية من إثبات وجودها في الصّعيد الوطني، والعالم العربي، وترك بصماتها في الأدب العالمي.

الهوامش والإحالات

(١) كبا عمران، الشعر العربي في الغرب الإفريقي خلال القرن العشرين الميلادي، (الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية – إيسيسكو، ٢٠١١م)، ٥.

(٢) أحمد بمبا، جزاء الشّكور العطوف في الجواب على عبد اللطيف، كتبه في بداية القرن العشرين وهو تحت النّشر.

(٣) علي شلش، سلسلة عالم المعرفة: الأدب الإفريقي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٣م)، ١٣٦.

(4) Amadou Diagne, *Les trois volontés de Malic* (Paris: Librairie Larousse, 1920).

(٥) محمد نجم، فنّ القصّة، (بيروت: دار بيروت للطباعة والنّشر، ١٩٥٥م)، ٧.

(٦) روجر آلن، الرواية العربية: مقدمة تاريخية ونقدية، ترجمة: حصة المنيف، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧م)، ٢٤.

(٧) آمادو همباتي با، ١٩٠٠_١٩٩١م، كاتب ومؤرخ من دولة مالي.

(٨) آلن، الرواية العربية: مقدمة تاريخية ونقدية، ٣٢.

(9) Cheikh Hamidou Kane, *L'aventure ambiguë* (Paris: Julliard, 1961).

(١٠) ولقد عرّب الرّواية الأستاذ: محمد سعيد با، تحت إصدار: إبداعات عالمية، عام ٢٠١٢م.

(١١) أبو بكر انجاي، جريمة ولكن، (القاهرة: مؤسسة إبداع للترجمة والنّشر والتوزيع، ٢٠١٦م).

(12) Mariama Ba, *Une si longue lettre* (Dakar: Nouvelles Editions africaines, 1979).

(١٣) أبو بكر إبراهيم انجاي، الهاربات من الجنة، (دكار: دار ريفلكت للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م).

(١٤) خديم امباكي، من وحي السبعين: ذكريات وتجارب وأحداث حياة، (دكار: مطبعة IPS، ٢٠١٨م).

(١٥) محمد لوح، محطات في حياة يتيم، (القاهرة: الفردوس للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٢٠م).

(١٦) سرين مام مور امباكي حمدي، رحلتي إلى الشيخ أحمد بمب طول الله عمره، (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ٢٠١٩م).

(17) Mohamed Sarr, *La Plus Secrète Mémoire des Hommes* (Paris: Philippe Rey, 2021).

(١٨) الجائزة الكبرى للرواية من الأكاديمية الفرنسية، (GONCOURT).

(١٩) عمر لي، زوارق الموت، قيد النّشر.